سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

التقرير السنوي
2023

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز، 2024

© تموز، 2024.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2023.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2415251-2 (970 +)
فاكس: 2415310-2 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

رؤيتنـــا

اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين، في
ظل نظام مالي مستقر وحديث

رسالتنـــا

تعزيز الاستقرار المالي والنقدي،
والمساهمة في النمو الاقتصادي

مجلس الإدارة

الدكتور فراس ملحم
المحافظ - رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد مناصرة
نائب المحافظ

الدكتورة إيناس عطاري
عضواً

الدكتور جون خوري
عضواً

الدكتور سعيد هيفا
عضواً

الدكتور سمير حزبون
عضواً

الدكتور ضرار عليان
عضواً

السيد عرفات عصفور
عضواً

السيد فريد غنام
عضواً

تقديـــم

تتشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاعها بمهامها ومسؤولياتها في مجال الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد.

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل حالة من الضبابية وعدم اليقين، تزايدت شدتها في الربع الأخير من العام 2023، على إثر عدوان إسرائيلي غير مسبوق على الأراضي الفلسطينية، وتداعياته على مستوى الاقتصاد المحلي، وما سببه من تراجع وتباين في أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية خلال العام ككل. إضافة إلى تداعياته على الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وحركة التجارة العالمية.

ويتضمن هذا التقرير أربعة أجزاء رئيسة، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصيارفة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني).

آملين من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم التطورات الاقتصادية والمصرفية التي حدثت خلال العام 2023، في إطار من التحليل المستند إلى المعلومة الدقيقة، والمدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافـــظ

د. فراس ملحم

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

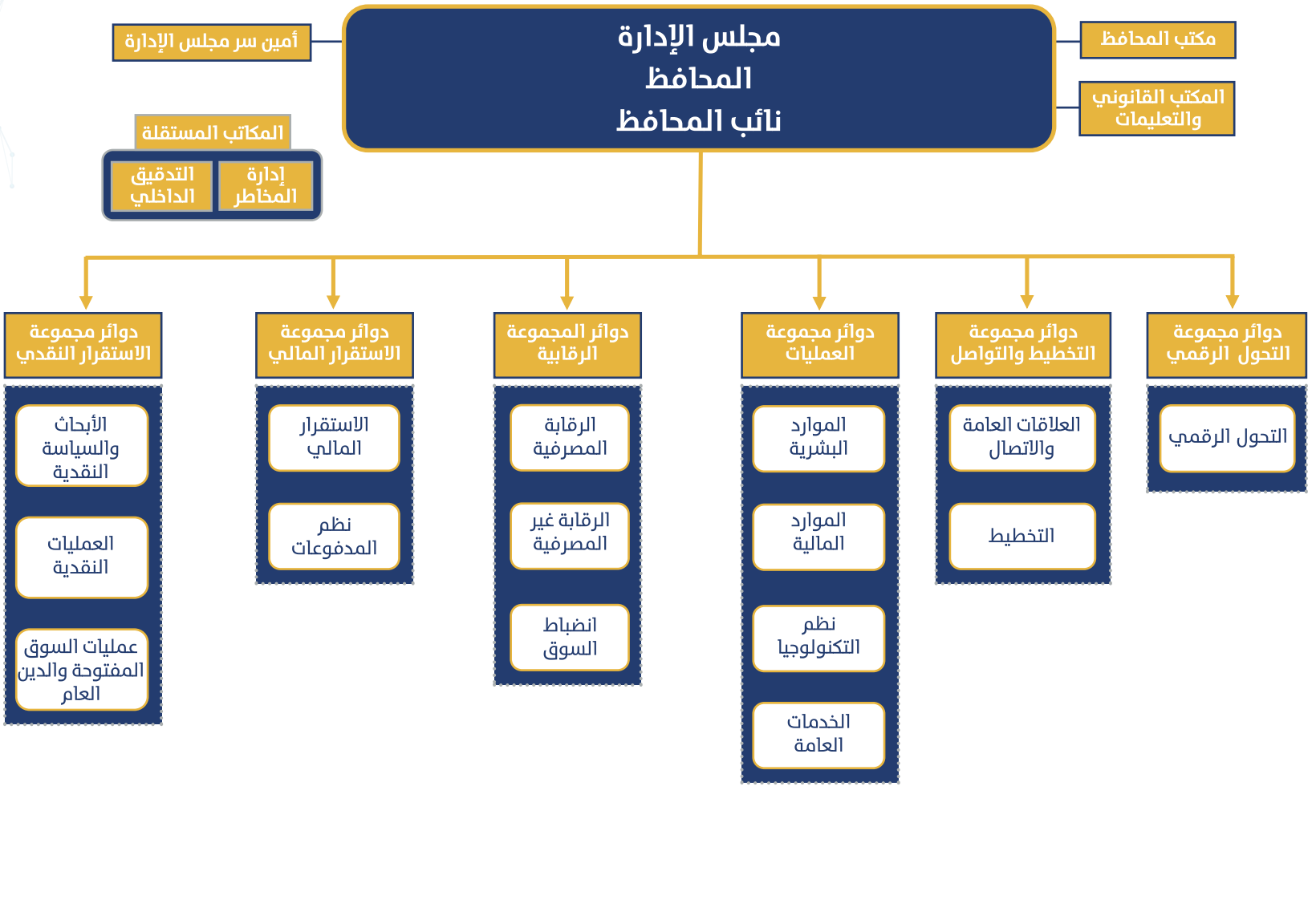

المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد
كما في نهاية عام 2023

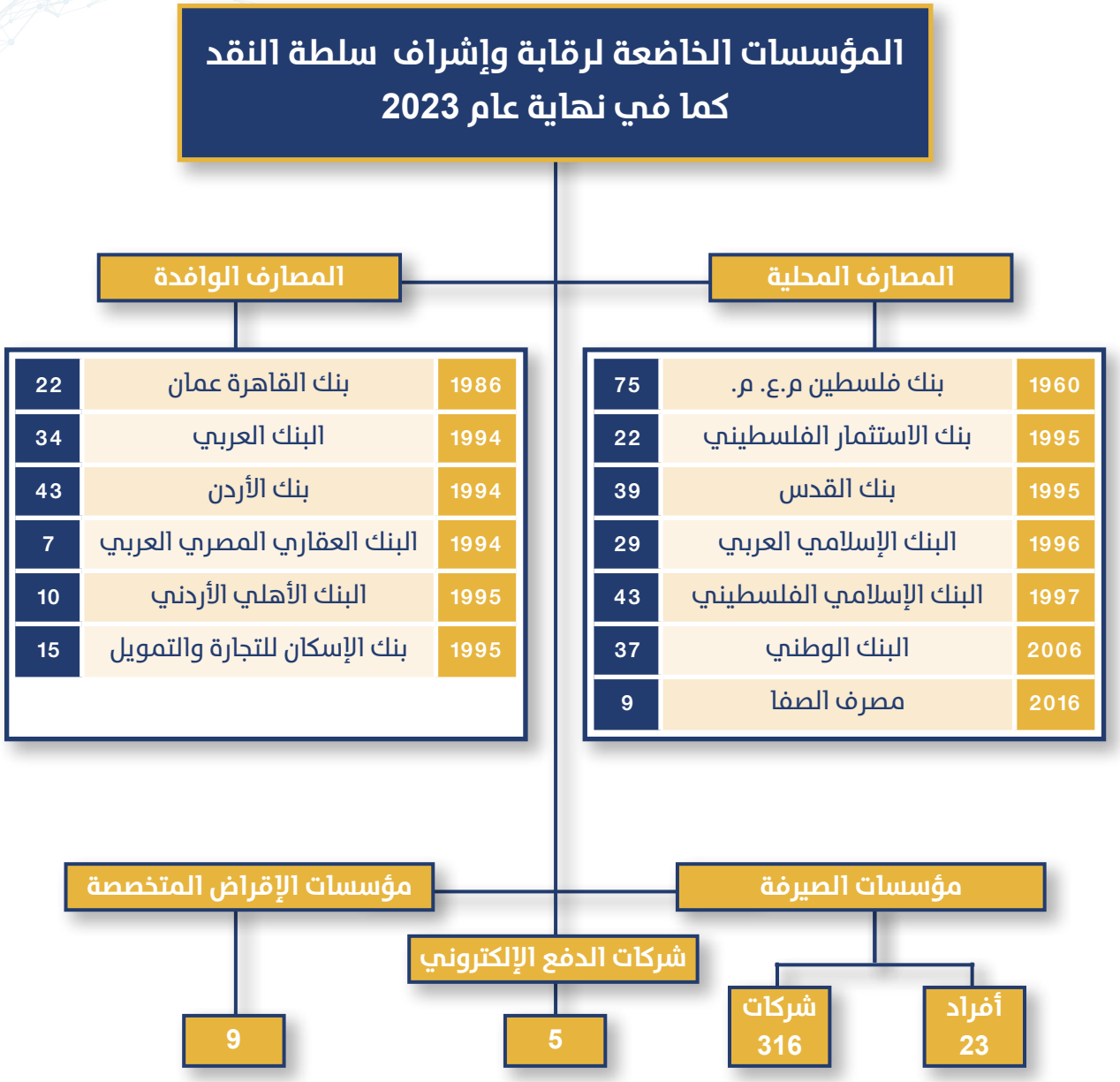

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخـــص التنفيـــذي

استمر الاقتصاد العالمي بالتعافي التدريجي خلال العام 2023، لكن بوتيرة متباطئة، لينمو بنحو 3.2٪، مقارنة مع 3.5٪ في العام السابق، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. كما تراجعت معدلات التضخم العالمي خلال هذا العام، إلا أنها بقيت أعلى من مستوياتها المستهدفة من قبل البنوك المركزية، لتبلغ قرابة 6.8٪، مقارنة بنحو 8.7٪ في العام 2022. إذ لا يزال النشاط الاقتصادي العالمي تحت تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على أسواق الطاقة والغذاء، والتشدد النقدي لكبح جماح مستويات التضخم المرتفعة، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الربع الأخير من العام 2023، وتداعياتها على حركة التجارة العالمية عبر البحر الأحمر وطريق باب المندب وقناة السويس. وقد كانت فلسطين في قلب هذه الأحداث خاصة العدوان الاسرئيلي غير المسبوق الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة، وتقييد حركة العمالة الفلسطينيينة ومنعها من الوصول إلى أماكن عملها، سواء في الضفة الغربية، أو في إسرائيل، والذي تسبب في انقطاع مصادر الدخل وتزايد معدلات البطالة والفقر. وبشكل عام، يمكن تلخيص أهم التطورات التي شهدتها فلسطين بالآتي:

تراجع ملحوظ في الأداء الاقتصادي

أدت التطورات السياسية التي شهدها الربع الأخير من العام 2023 إلى تراجع معظم مؤشرات الاداء الاقتصادي الفلسطيني على مستوى العام ككل. فقد أدى العداون الإسرائيلي على قطاع غزة خلال هذا الربع، وفرض سياسات مشددة في الضفة الغربية تمثلت بمنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم، ووقف تحويل أموال المقاصة، وتقييد حرية حركة الأفراد والحركة التجارية إلى تراجع ملحوظ في معدل النمو. وغيرت هذه التطورات مسار أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ كانت التوقعات قبل العدوان الإسرائيلي، تشير إلى نمو متوقع بنحو 3.2٪، إلا أن العام انتهى بتراجع كبير بلغ 5.4٪، أي أن العدوان أدى إلى انحراف قدره 8.6 نقاط مئوية في أداء الاقتصاد، فضلاً عن آلاف الشهداء والجرحى، وتدمير البنى التحتية وإخراج كامل اقتصاد قطاع غزة تقريباً عن الخدمة.

وفي المحصلة، تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2023 بنحو 5.4٪ مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 14.8 مليار دولار، على إثر تراجع اقتصاد الضفة الغربية بحوالي 1.8٪، ليبلغ نحو 12.7 مليار دولار، وتراجع اقتصاد قطاع غزة بنحو 22.5٪، ليبلغ حوالي 2.1 مليار دولار. وقد جاء هذا التراجع نتيجة فرض سياسات مشددة على الضفة الغربية، وتقييد الحركة التجارية وتعطّل غالبية العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بدء العدوان حتى نهاية عام 2023. أما في قطاع غزة فقد تعرض لتدمير شبه تام خلال الربع الأخير من العام، وتوقفت كافة الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى تدمير البنية التحتية والخسائر البشرية الفادحة.

وانعكس هذا الأداء على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي، والتي تراجعت خلال العام 2023 بنحو 7.8٪ مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2,858.3 دولار. إذ تراجعت في الضفة الغربية بنحو 4.4٪، لتبلغ 4,294.2 دولاراً، فيما تدهورت في قطاع غزة بنحو 24.3٪، ليبلغ 947.6 دولار، خلال الفترة ذاتها.

استمرار الارتفاع في أسعار المستهلك

ارتفع معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2023، بنحو 5.9٪ مقارنة بالعام السابق (4.8٪ في الضفة، مقابل 10.5٪ في قطاع غزة، و4.1٪ في مناطق القدس). وجاء هذا الارتفاع بالرغم من تراجع أسعار السلع والمواد الأساسية عالمياً، نتيجة تراجع سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع تكاليف الاستيراد، غير أن العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق على قطاع غزة، بالإضافة إلى القيود على حركة التنقل فيما بين محافظات الوطن في الضفة الغربية قد أسهم بشكل كبير في ارتفاع مستويات الأسعار.

ارتفاع ملحوظ في معدل البطالة

تأثر سوق العمل بشكل كبير وملحوظ بالاحداث والتطورات التي شهدها الربع الرابع من العام 2023، وهو ما انعكس على مؤشراته الرئيسة. إذ تراجع عدد العاملين (بحسب تقديرات فريق العمل) خلال العام 2023، بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 1,065 ألف عامل (76.5% في الضفة الغربية، و23.5% في قطاع غزة). وفي المقابل ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ إلى حوالي 30.4%، ليبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 464 ألف، (ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من 13.1%، إلى نحو 18.1%، وفي قطاع غزة من 45.3%، إلى نحو 52.9%، خلال الفترة ذاتها).

انخفاض الدخل المحول من الخارج وارتفاع عجز الحساب الجاري

شهد العام 2023 تزايداً ملحوظاً في عجز في الحساب الجاري بنحو 42.3% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2.9 مليار دولار، مشكلاً نحو 16.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة التراجع الكبير في حساب الدخل المحول من الخارج بنحو 28.5%، ليبلغ 3.2 مليار دولار، على خلفية انخفاض تعويضات العاملين من إسرائيل بدرجة أساسية، إضافة إلى انخفاض تدفقات التحويلات الجارية (خاصة تحويلات القطاع الخاص) بنحو 3.3%، لتبلغ 2.1 مليار دولار. وفي المقابل انخفض العجز في الميزان التجاري (الصادرات – الواردات) بنحو 5.7%، ليبلغ نحو 8.2 مليار دولار، خلال نفس الفترة، وذلك بعد انخفاض الصادرات بنحو 3.4%، لتبلغ 3.4 مليار دولار، وانخفاض الواردات بنحو 5%، لتبلغ ما يقارب 11.6 مليار دولار.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني تنذر بمزيد من التشاؤم

تشير تنبؤات سلطة النقد إلى استمرار التراجع في أداء الاقتصادالفلسطيني، مع تزايد حدته خلال العام 2024، ليبلغ نحو 17.3% مقارنة مع تراجع بنحو 5.4% في العام 2023. وتأتي هذه التوقعات في ظل افتراض استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرار منع معظم العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية من التوجه للعمل داخل إسرائيل، إضافة إلى وقف تحويل أموال المقاصة، ومنع فلسطيني الداخل من التسوق في المناطق الفلسطينية، وبالتالي زيادة حالة عدم اليقين المصاحبة لهذه الإجراءات. علماً بأن هذه التنبؤات ما تزال عرضة لمجموعة من التطورات الإيجابية و/أو السلبية، التي قد تؤثر في معدل النمو المتنبأ به للعام 2024.

استدامة مالية الحكومة

لا تزال الحكومة الفلسطينية تعاني من أوضاع مالية صعبة، وغير قابلة للاستمرار، والتي تزايدت صعوبتها في ظل زيادة الحجوزات الإسرائيلية (بلغت نحو 1.9 مليار شيكل خلال 2023) من أموال المقاصة. فقد أظهرت بيانات وزارة المالية انخفاض الإيرادات العامة المتحصلة فعلياً بنحو 3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 16 مليار شيكل (ما يعادل 4.4 مليار دولار)، توزعت بين إيرادات المقاصة بحصة (62.6%)، وإيرادات الجباية المحلية بنحو (37.4%). في حين ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي (أساس الالتزام) بنحو 9.5%، ليبلغ ما يقارب 19.7 مليار شيكل (تعادل 5.4 مليار دولار). شكلت فاتورة الأجور والرواتب نحو 42.5% منها، مقابل نحو 41.4% حصة نفقات غير الأجور.

وبلغ حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة خلال العام 2023 نحو 1.3 مليار شيكل (تعادل نحو 357.7 مليون دولار). كما ارتفع رصيد الدين الحكومي خلال العام بنحو 6.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 13.6 مليار شيكل (أو ما يعادل 3.8 مليار دولار)، أو ما نسبته 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لاستمرار صعوبة الأوضاع المالية للحكومة وعدم قدرتها على الوفاء بكامل الالتزامات المترتبة عليها، فقد عمدت الحكومة إلى مراكمة مزيد من المتأخرات، والتي بلغ حجمها خلال العام 2023 نحو 2.5 مليار شيكل، أكثر من نصفها (52.8%) تمثل التزامات تجاه القطاع الخاص أو متأخرات غير الأجور، مقابل نحو 33.5% منها متأخرات أجور ورواتب.

القطاع المصرفي سليماً معافى

بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، خاصة خلال الربع الأخير من العام 2023، إلا أن القطاع المصرفي أظهر مرونة كبيرة في التعامل مع هذه المخاطر والأزمات، في ظل احتفاظه بمستويات رسملة جيدة ومستويات مريحة من السيولة. كما عمل تحت إشراف سلطة النقد على تسريع عملية التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية في خدمة عملائه وتنفيذ الخدمات المالية. ومن أهم المؤشرات التي تلخص الأداء المصرفي خلال العام 2023.

- ارتفاع إجمالي موجودات/مطلوبات القطاع المصرفي بنحو 6.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 22.8 مليار دولار، علماً أن نحو 41% من هذه الموجودات هي بعملة الشيكل ما يجعلها عرضة لتغيرات سعر الصرف.
- ارتفاع إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنحو 5.9%، لتبلغ ما يقارب 18.6 مليار دولار، شكلت ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) حوالي 94.6% منها.
- ارتفاع حجم المحفظة الائتمانية بنحو 8.5%، لتبلغ حوالي 12.0 مليار دولار (نحو 48.2% منها بعملة الشيكل)، مشكلة حوالي 52.5% من أصول القطاع المصرفي. وأسهمت هذه التسهيلات في تخفيف حدة انكماش وتراجع أداء الاقتصاد المحلي، إذ شكلت نحو 68.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023.
- ارتفاع حقوق ملكية القطاع المصرفي بنحو 3.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 2.3 مليار دولار.
- تراجع أرباح القطاع المصرفي الصافية بنحو 25.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 169.4 مليون دولار.
- ارتفاع قيمة الشيكات المتداولة خلال العام 2023 بنحو 1.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 24.0 مليار دولار، وارتفعت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد بنحو 32.6%، لتصل حوالي 1.5 مليار دولار، تشكل ما يقارب 6.3% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، مقارنة مع 4.9% في العام 2022.

ولا بد من الإشارة أن سياسات وإجراءات سلطة النقد المتوازنة في مجال الرقابة والإشراف، ساهمت في بقاء القطاع المصرفي سليماً ومعافى، وقادراً على مجابهة المخاطر المحدقة به. وفي نفس الوقت قادراً على مواكبة أحدث التطورات في مجال الصناعة المصرفية، وبما يسهم في مزيد من التفعيل لدوره الحيوي في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد شملت جهود وإجراءات سلطة النقد كافة الجوانب ذات العلاقة بطبيعة عملها ومهامها الأساسية، مع التركيز على عدد من المسارات، أهمها الاستقرار المالي، والتحول الرقمي وبنيته التحتية، ودعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الشمول المالي، وعلاقات التراسل المصرفي، وتداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع المصرفي.

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2019-2023

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023*
الإنتاج والأسعار			(معدل تغير سنوي)		
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)	1.4	11.3-	7.0	4.1	5.4-
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	1.2-	13.5-	4.4	1.6	7.8-
معدل التضخم			(معدل تغير سنوي)		
فلسطين	1.6	0.7-	1.2	3.7	5.9
الضفة الغربية	1.8	0.8-	1.4	3.7	4.8
قطاع غزة	0.4	0.5-	0.3	3.2	10.5
معدل البطالة			(كنسبة من القوى العاملة)		
فلسطين	25.3	25.9	26.4	24.4	30.4
الضفة الغربية	14.6	15.7	15.5	13.1	18.1
قطاع غزة	45.1	46.6	46.9	45.3	52.9
الاستهلاك والاستثمار والادخار			(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)		
الاستهلاك النهائي	109.5	110.4	111.5	120.0	121.4
العام	20.2	22.9	23.6	20.6	20.2
الخاص	89.3	87.5	87.9	99.4	101.2
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	26.4	23.7	25.1	26.9	27.6
العام**	6.5	5.2	5.9	6.1	8.3
الخاص**	19.9	18.5	19.2	20.7	19.3
الادخار	16.6	12.0	14.8	12.1	6.3
المالية العامة			(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)		
الإيرادات العامة، منها:	20.0	23.3	23.8	25.7	25.1
إيرادات جباية محلية	7.1	7.8	8.5	9.3	9.4
إيرادات المقاصة	13.0	15.5	15.3	16.4	15.7
المنح والمساعدات الخارجية	2.9	3.1	1.8	1.8	2.1
إجمالي النفقات العامة، منها:	22.5	26.6	23.3	22.6	24.4
نفقات الأجور والرواتب	9.8	12.2	11.0	10.7	10.9
نفقات غير الأجور	9.3	10.7	9.0	8.4	9.3
النفقات التطويرية	1.2	1.1	0.9	0.9	1.2

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023*
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	3.3-	3.8-	0.1	1.8	0.7
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	0.5-	0.7-	1.9	3.6	2.7
الدين العام الحكومي	16.3	23.5	21.2	18.5	21.7
المتأخرات المتراكمة	22.7	28.7	29.9	30.7	37.6
القطاع الخارجي	**(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)**				
إجمالي الصادرات	15.5	15.4	17.3	18.5	19.6
إجمالي الواردات	53.5	51.9	55.8	64.0	66.9
الميزان التجاري	38.0-	36.6-	38.4-	45.5-	47.3-
صافي الدخل المحول من الخارج	17.7	16.0	20.0	23.6	18.6
منه: تعويضات العاملين في إسرائيل	17.2	15.5	19.1	22.9	17.8
التحويلات الجارية بدون مقابل	9.9	8.3	8.5	11.3	12.0
منها: للقطاع الحكومي	3.7	2.7	2.2	2.6	2.5
الحساب الجاري	10.4-	12.3-	9.9-	10.6-	16.7-
القطاع النقدي	**(معدل تغير سنوي)**				
موجودات المصارف	11.1	11.0	9.0	1.2-	6.7
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	7.2	11.5	6.6	2.8	8.5
منها: تسهيلات القطاع الخاص	5.1	5.3	5.2	6.9	7.9
ودائع العملاء	9.5	13.1	9.1	0.3-	6.8
منها: ودائع القطاع الخاص	10.8	13.9	8.3	0.3-	7.0
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	15.0	44.5	2.7	2.2-	5.2
حقوق الملكية	3.3	0.4-	7.1	5.8	3.5
منها: رأس المال المدفوع	3.3	3.0-	2.8	2.3	1.7
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 100=2015)	15,829.0	14,037.4	15,021.1	15,635.0	14,789.0
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	17,133.5	15,531.7	18,109.0	19,165.5	17,420.8
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	526.0	471.3	608.5	639.7	588.7
متوسط سعر الصرف الفعلي (شيكل لكل الدولار)	3.564	3.441	3.232	3.356	3.683

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.
** تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

المحتويات

تقديم ..... **v**

الملخص التنفيذي ..... **viii**

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي **1**

الاقتصاد العالمي 2

الاقتصاد المحلي 4

الأنشطة الاقتصادية (جانب العرض) 6

الطلب الكلي (جانب الانفاق) 7

الأسعار والتضخم 9

القوى العاملة 11

العمالة والبطالة 11

الإنتاجية 13

معدل الأجر اليومي والقوة الشرائية 13

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024 14

الفصل الثاني: مالية الحكومة **16**

الإيرادات العامة والمنح 17

الإيرادات العامة 17

المنح والمساعدات الخارجية 18

النفقات العامة 19

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض 19

النفقات التطويرية 21

الرصيد المالي 21

المتأخرات 22

الدين العام 22

الملامح الرئيسة للموازنة العام للعام 2024 24

الفصل الثالث: القطاع الخارجي **25**
ميزان المدفوعات 26
الحساب الجاري 26
الحساب الرأسمالي والمالي 31
استدامة الحساب الجاري 32
وضع الاستثمار الدولي 33

الفصل الرابع: القطاع المالي **34**

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية **35**
المحافظة على سلامة القطاع المصرفي 35
التحول الرقمي وبنيته التحتية 40
دعم وتشجيع النمو الاقتصادي 44
الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية 47
إنجازات أخرى 50

الجزء الثاني: القطاع المصرفي **53**
أداء القطاع المصرفي 53
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات) 54
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات) 58
أرباح القطاع المصرفي 62
وضع السيولة المحلية 64
معدلات الفائدة والصرف في السوق الفلسطيني 64
نظام المدفوعات 66

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية **69**
مؤسسات الإقراض المتخصصة 69
قطاع الصرافة 71

شركات الدفع الإلكتروني 71
بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية) 73
قطاع التأمين 75
التأجير التمويلي 76

الملاحق الإحصائية 78

الأشكال البيانية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2019-2023 2
شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2019-2023 3
شكل 1-3: أداء الاقتصاد الأردني، 2019-2023 4
شكل 1-4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2019-2023 5
شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2019-2024 6
شكل 1-6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2022-2023 6
شكل 1-7: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2023 7
شكل 1-8: معدلات نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2019-2023 7
شكل 1-9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2019-2023 8
شكل 1-10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2022-2023 8
شكل 1-11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2019-2023 9
شكل 1-12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2019-2023 10
شكل 1-13: مستويات التضخم في فلسطين، 2019-2023 10
شكل 1-14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2022 و2023 10
شكل 1-15: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2023 11
شكل 1-16: توزيع العاملين في السوق المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية، 2023 11
شكل 1-18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2023 12
شكل 1-17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2019-2023 12
شكل 1-19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2019-2023 13
شكل 1-20: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2023 13
شكل 1-21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2019-2023 13
شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2024 14
شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2024 15

الفصل الثاني: مالية الحكومة

شكل 2-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2023 17

شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2019-2023 18

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2023 19

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2019-2023 19

شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2023 20

شكل 2-6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي، 2019-2023 21

شكل 2-7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2023 22

شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2019-2023 22

شكل 2-9: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2019-2023 23

شكل 2-10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2019-2023 24

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2023 26

شكل 3-2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2019-2023 27

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2019-2023 27

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2023 28

شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2023 28

شكل 3-6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني، 2019-2023 29

شكل 3-7: الدخل المحول من الخارج، 2019-2023 30

شكل 3-8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2019-2023 30

شكل 3-9: التحويلات الجارية، 2019-2023 31

شكل 3-10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2019-2023 31

شكل 3-11: وضع الاستثمار الدولي حسب القطاع، 2023 33

الفصل الرابع: القطاع المالي

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2023 54

شكل 4-3: هيكل ودائع العملاء، 2023 55

شكل 4-2: إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي، 2019-2023 55

شكل 4-4: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2019-2023 56
شكل 4-5: هيكل حقوق الملكية، 2023 57
شكل 4-6: إجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2023 58
شكل 4-7: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2019–2023 58
شكل 4-8: هيكل المحفظة الائتمانية، 2023 59
شكل 4-9: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2022-2023 60
شكل 4-10: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2022-2023 61
شكل 4-11: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2022-2023 61
شكل 4-12: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2023 63
شكل 4-13: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2023 63
شكل 4-14: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2019-2023 64
شكل 4-15: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2023 65
شكل 4-16: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 2019-2023 65
شكل 4-17: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2019-2023 66
شكل 4-18: الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من الشيكات المتداولة، 2022-2023 67
شكل 4-19: هيكل صافي أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة (مليون دولار)، 2019-2023 69
شكل 4-20: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية (%)، 2022-2023 70
شكل 4-21: محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)، 2019-2023 70
شكل 4-22: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2019-2023 71
شكل 4-23: قيمة المحفظة الالكترونية حسب المنطقة الجغرافية 72
شكل 4-25: عدد الحركات المنفذة- ألف حركة 72
شكل 4-24: عدد المستخدمين حسب المنطقة الجغرافية 72
شكل 4-26: قيمة الحركات المنفذة – مليون دولار 72
شكل 4-27: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2019-2023 73
شكل 4-28: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2023 74
شكل 4-29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2020-2023 75
شكل 4-30: أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة بحسب نوع التأمين، 2021-2023 76
شكل 4-31: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2019-2023 76

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2019-2023 79
جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2019-2023 79
جدول (1-3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2019-2023 80
جدول (1-4): معدلات الفائدة الرسمية، 2019–2023 80
جدول (1-5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2019-2023 81
جدول (1-6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2019-2023 82
جدول (1-7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2019-2023 83
جدول (1-8): معدلات التضخم في فلسطين، 2019-2023 84
جدول (1-9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2019-2023 85
جدول (1-10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2024 86

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2-1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2019–2023 87
جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2019–2023 88
جدول (2-3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2019–2023 89

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3-1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2019– 2023 90
جدول (3-2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2019-2023 91

الفصل الرابع: القطاع المالي

جدول (4-1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية*، 2019–2023 92
جدول (4-2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2019–2023 93
جدول (4-3): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2023 94

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2023 95
جدول (4-5): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2019–2023 96
جدول (4-6): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2019-2023 97
جدول (4-7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2019-2023 98
جدول (4-8): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2019-2023 99
جدول (4-9): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض*، 2019-2023 100
جدول (4-10): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق*، 2019-2023 100
جدول (4-11): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020-2023 101
جدول (4-12): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2019-2023 102
جدول (4-13): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2019-2023 102
جدول (4-14): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2019-2023 103
جدول (4-15): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2019-2023 104
جدول (4-16): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2019-2023 105

الفصل الأول

الأداء الاقتصادي

نظرة عامة

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة في الأداء خلال العام 2023، وتمكن من تجنب الركود، فيما بدأت معدلات التضخم بالانخفاض التدريجي، إلا أنها ما زالت أعلى من مستوياتها المستهدفة، بعد أن تبنت معظم البنوك المركزية سياسات نقدية متشددة. وقد جاءت هذه المرونة بالرغم من العديد من المخاطر والتحديات، خاصة استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا، إضافة للتطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث السابع من أكتوبر.

وقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملحوظ بهذه التطورات، وخاصة العدوان الإسرائيلي، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023 بنحو 5.4٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع معدل البطالة بشكل قياسي ليبلغ نحو 30.4٪ من القوى العاملة خلال هذا العام، فيما بلغ معدل التضخم نحو 5.9٪ خلال نفس الفترة. إذ تزامنت حالة عدم اليقين مع وضع مالي صعب للحكومة وتزايد الحجوزات والخصومات من أموال المقاصة، بالإضافة إلى تدني المنح والمساعدات الخارجية. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي شهدتها الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية خلال العام 2023.

الاقتصاد العالمي

استمرت الأوضاع الاقتصادية العالمية في التعافي التدريجي خلال العام 2023، ولكن بوتيرة متباطئة، إذ نما الاقتصاد العالمي بنحو 3.2٪ استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، مقارنة مع 3.5٪ في العام 2022. فيما إنخفض التضخم العالمي إلى قرابة 6.8٪ مقارنة بنحو 8.7٪ في العام 2022. ولا يزال النشاط الاقتصادي تحت تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على أسواق الطاقة والغذاء، وارتفاع مستويات التضخم العالمية والتشدد النقدي غير المعتاد. وقد اختلفت وتيرة هذا التباطؤ باختلاف مجموعات الدول (الدول المتقدمة، والدول الصاعدة والنامية، بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ففي **الاقتصادات المتقدمة**، تباطؤ النمو خلال العام 2023 ليبلغ 1.6٪، مقارنة مع نمو بلغ 2.6٪ في العام 2022، نتيجة لتبني السياسات النقدية التشددية لكبح جماح مستويات التضخم المرتفعة. وعلى الرغم من السيطرة على مستويات التضخم إلا أن التحديات تبقى قائمة مع بقاء مخاطر الركود خاصة في ظل أسعار الفائدة المرتفعة، والتوترات السياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الربع الأخير من العام.

أما فيما يخص **اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية**، فقد حققت نمواً بنحو 4.3٪ خلال العام 2023، مقارنة بنحو 4.1٪ في العام 2022. وقد أظهرت العديد من الدول النامية أداءً اقتصادياً قوياً، مدعوماً بالطلب الكلي من خلال الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى الاستفادة من تصاعد حدة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، الذي ساهم في تراجع أسعار الصادرات الصينية. ويتوقع أن تسهم هذه الاقتصادات في دعم النمو العالمي خلال الأعوام القادمة. إلا أن هناك بعض البلدان النامية ذات الدخل المنخفض لا تزال تعاني من حالة عدم استقرار سياسي، مما أدى إلى زيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. كما لا تزال آثار التضخم المرتفع، على الرغم من الانخفاضات الأخيرة، تدعم مزيد من التشدد النقدي لدى الدول المتقدمة وهو ما يزيد الضغط على البلدان الصاعدة والنامية المثقلة بالديون.

شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2019-2023

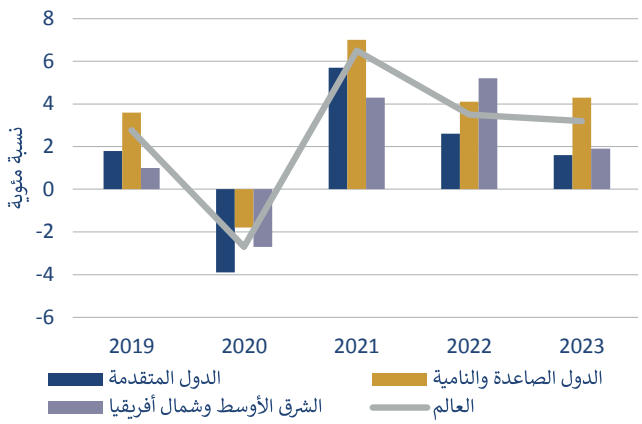

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2024.

وقد شهدت دول منطقة **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** تجاذبات متعددة خلال العام 2023 ساهمت في تباطؤ معدلات النمو إلى نحو 1.9%، مقارنة مع نحو 5.2% في العام 2022. وجاء هذا التباطؤ نتيجة اشتداد حدة الصراع والتوتر الجيوسياسي التي تشهده المنطقة وما نتج عنه من ضبابية وعدم اليقين، وتراجع في الأسواق المالية وضعف ثقة المستثمرين باقتصادات هذه الدول، بالإضافة إلى التخفيض الطوعي لإنتاج النفط، ومعدلات التضخم المرتفعة، وضعف نشاط القطاع الخاص في الاقتصادات المستوردة للنفط.

الاقتصاد الإقليمي

شهد **الاقتصاد الإسرائيلي** خلال العام 2023 حدثين مهمين أثرا سلباً على الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: التشريع الذي أصدرته الحكومة منذ بداية العام فيما يتعلق بتعديلات النظام القضائي، ومن ثم الأحداث السياسية بداية السابع من تشرين الأول. إذ قدمت الحكومة الإسرائيلية، بداية العام 2023، تعديلات تشريعية فيما يتعلق بالنظام القضائي، إلا أن هذه التعديلات قوبلت باحتجاجات جماهيرية حاشدة وأزمة اجتماعية. وانعكس أثر هذه الاحتجاجات على الأداء الاقتصادي والأسواق المالية بشكل ملحوظ ومباشر، إذ انخفضت قيمة الشيكل مقابل العملات الأخرى، وانخفض إجمالي الاستثمار، خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات (High-Tech)، كما تأثر التصنيف الإئتماني لإسرائيل سلباً نتيجة لهذه التطورات.

ومع بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بداية شهر تشرين الأول من العام 2023، ازدادت الأوضاع تعقيدًا. إذ تسبب هذا العدوان في تراجع كبير وملحوظ في النشاط الاقتصادي، خاصة قطاع الإنشاءات والزراعة، كما زادت حدة التوترات السياسية، وتفاقمت الأوضاع الأمنية، مما أثر بشكل سلبي على الثقة الاستثمارية والأسواق المالية. وكان لهذه الأحداث تداعيات عميقة على الاقتصاد الإسرائيلي، مما جعل الربع الأخير من العام 2023، يشهد انكماشاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي إثر انخفاض كل من الاستهلاك الخاص، والاستثمار والصادرات، مقابل تزايد ملحوظ في الإنفاق الحكومي. واستمر التراجع في قيمة الشيكل الاسرائيلي بشكل كبير، على الرغم من ارتفاعه لاحقاً إلى ما هو أبعد من مستواه قبل العدوان. وبناءً على هذه المعطيات والتحديات، تباطأ نمو الاقتصاد الإسرائيلي على مدار العام 2023 ليصل إلى نحو 2%، مقارنة بنحو 6.5% خلال العام 2022.

وبقيت مستويات الأسعار في إسرائيل مرتفعة نسبياً وخارج المستوى المستهدف (1%-3%)، إذ بلغ معدل التضخم خلال العام 2023 نحو 4.2%، مقارنة بحوالي 4.4% خلال العام السابق. وقد ساهمت السياسات النقدية المتشددة التي تبناها بنك إسرائيل على مدار العام، في تثبيط الزيادة في معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل البطالة في إسرائيل خلال العام 2023 ليبلغ 3.5%، مقارنة بنحو 3.7% في العام 2022. ففي الأرباع الثلاث الأولى بلغت معدلات البطالة نحو 3.5%، في حين انخفضت إلى ما يقارب 3.2% خلال الربع الأخير من العام، وذلك بسبب انخفاض نسبة مشاركة العاملين نتيجة للعدوان، وانضمام جنود الاحتياط إلى الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي.

شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2019-2023

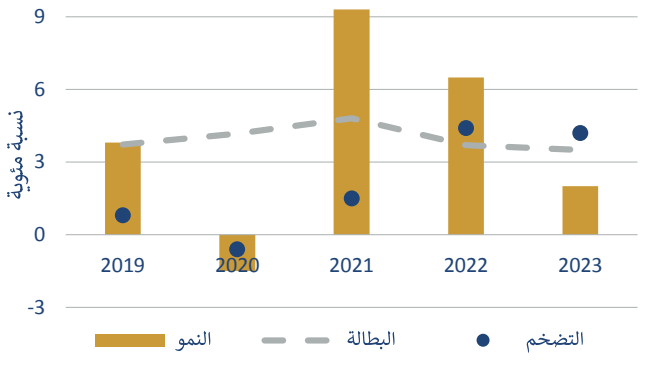

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2024.

وفي نفس السياق، فقد شهد **الاقتصاد الأردني** تحسناً نسبياً خلال العام 2023 مُسجلاً نمواً بنحو 2.6%، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4% في العام 2022، وذلك بالرغم من التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة نتيجة العدوان الإسرائيلي، وارتفاع تكاليف الشحن وزيادة حالة عدم اليقين. وجاء هذا النمو مدفوعاً بالأداء القوي الذي حققته العديد من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما قطاع الزراعة، والصناعة الاستخراجية، والنقل والتخرين. كذلك تحسنت مؤشرات القطاع الخارجي، نتيجة ارتفاع الدخل السياحي، بالرغم من التوترات سالفة الذكر.

وعلى صعيد مستويات الأسعار العامة، فقد كانت التطورات فيها مشابهة للتطورات العالمية، إذ تراجعت حدة الضغوط التضخمية خلال العام 2023، نتيجة استمرار تبني السياسات النقدية التشددية من قبل البنك المركزي، وهو ما ساهم في تباطؤ معدل التضخم، ليستقر عند مستوى 2.2%، مقارنة بنحو 4.2% في العام 2022. كما انخفض معدل البطالة ليصل إلى قرابة 22.0%، مقارنة مع 22.8% في العام السابق، وذلك في ضوء نمو معظم القطاعات الاقتصادية وزيادة زخم النشاط الاقتصادي خلال العام 2023.

شكل 1-3: أداء الاقتصاد الأردني، 2019-2023

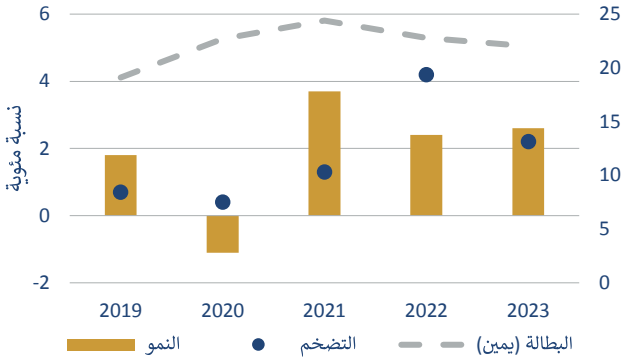

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2024.

وفيما يخص **الاقتصاد المصري**، فقد تباطأ معدل نموه خلال العام 2023 إلى نحو 3.8%، مقارنة مع نحو 6.8% خلال العام 2022، نتيجة ضعف الثقة وتراجع أسعار الصرف وشُح النقد الأجنبي، والذي أدى بدوره إلى تقييد الاستثمار الكلي. وقد ساهمت تداعيات العدوان الإسرائيلي في خلق تحديات جديدة على الاقتصاد المصري، في ضوء الاضطرابات في البحر الأحمر وتراجع إيرادات قناة السويس، التي تُعد مصدراً حيوياً للنقد الأجنبي والإيرادات المالية للحكومة. وبحسب صندوق النقد الدولي، تراجعت الإيرادات من قناة السويس خلال العام 2023 بنحو 50%، أي ما يعادل خسارة حوالي 375 مليون دولار مقارنة بالعام الماضي.

كما ارتفعت معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها نهاية العام 2023 لتصل إلى نحو 35.7%، مقارنة بنحو 8.5% خلال العام 2022، وذلك نتيجة انعكاس تراجع سعر الصرف الرسمي على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى نقص السلع المرتبطة بمحدودية توافر النقد الأجنبي. وفيما يخص معدلات البطالة، فقد حافظت على مستوياتها مقارنة بالعام 2022، عند مستوى 7.2%.

الاقتصاد المحلي

تباين أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023، إذ شهدت الأرباع الثلاثة الأولى تحسناً ملحوظاً في معظم مؤشرات الاقتصاد، فيما شهد الربع الرابع تراجعاً كبيراً في كافة المؤشرات الاقتصادية، نتيجة العداون الإسرائيلي على قطاع غزة خلال هذا الربع، وفرض سياسات مشددة في الضفة الغربية تمثلت في منع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم، ووقف تحويل أموال المقاصة، وتقييد حرية حركة الأفراد والحركة التجارية. وقد غيرت هذه التطورات مسار أداء الاقتصاد، إذ أشارت التوقعات قبل هذا العدوان، إلى نمو الناتج المحلي الفلسطيني بنحو 3.2%، إلا أن العام انتهى بتراجع كبير بلغ 5.4%، أي أن العدوان الإسرائيلي أدى إلى انحراف قدره 8.6 نقاط مئوية في أداء الناتج المحلي، فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية، من تدمير ممنهج للبنى التحتية. وقد كان لهذا العدوان تداعيات كبيرة على كافة مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك سوق العمل، ومستويات الأسعار، والمالية العامة، وحجم التبادل

التجاري. الجدير ذكره أن آثار هذا العدوان تباينت فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي شهد تدميراً شبه تام لكافة مقومات الاقتصاد ومناحي الحياة.

وفي المحصلة تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2023، بنحو 5.4٪ مقارنة مع نمو بحوالي 4.1٪ في العام السابق، ليبلغ حوالي 14.8 مليار دولار. وجاء هذا التراجع، بشكل أساسي، نتيجة تراجع الاستهلاك الكلي بنحو 4.4٪ مقارنة بالعام السابق، على خلفية إغلاق الأسواق الإسرائيلية في وجه غالبية العمال الفلسطينيين، ووقف تحويل أموال المقاصة وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب كاملة للموظفين العموميين، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى، وهو ما ساهم في تراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين وبالتالي تراجع الأنشطة الاقتصادية.

شكل 1-4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2019-2023

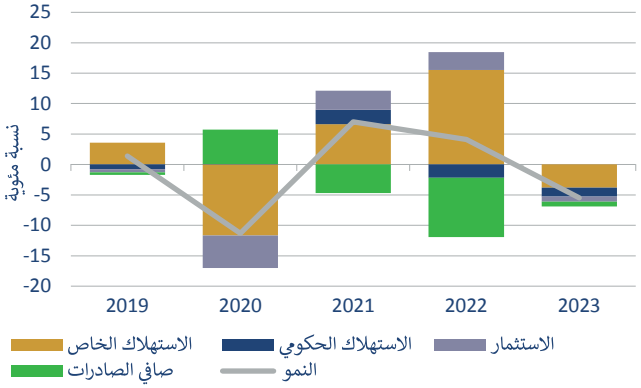

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى المستوى الجغرافي، فقد شهد اقتصاد الضفة الغربية تراجعاً بنحو 1.8٪ خلال العام 2023، مقارنة مع نمو بنحو 3.6٪ في العام السابق، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 12.7 مليار دولار. وقد جاء هذا التراجع نتيجة فرض سياسات مشددة في الضفة الغربية، خاصة في المناطق «ج»، وإغلاق للمعابر في بعض المناطق ونصب للحواجز وتقييد الحركة التجارية وتعطّل غالبية العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بدء العدوان حتى نهاية عام 2023.

أما قطاع غزة، فقد شهد الأداء الاقتصاد تراجعاً بنحو 22.5٪ مقارنة بالعام السابق، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.1 مليار دولار، فمنذ بداية العداون الاسرائيلي والتوغل البري والقصف الجوي، والتدمير الشامل للبنية التحتية، توقفت الغالبية العظمى من الأنشطة الاقتصادية، وخرج الاقتصاد عن الخدمة. ومن الجدير ذكره أن اقتصاد قطاع غزة قد شهد في الربع الأخير من العام 2023 تراجعاً بنحو 81.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

وقد أدت التطورات السالفة الذكر إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال العام 2023 وبنحو 7.8٪ مقارنة بالعام السابق، لينخفض إلى نحو 2,858.3 دولار، على خلفية تراجعه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تراجع في الضفة الغربية بنحو 4.4٪، ليبلغ نحو 4,294.2 دولار، أما في قطاع غزة فقد تراجع بشكل غير مسبوق وبنحو 24.3٪، ليبلغ ما يقارب 947.6 دولار، خلال نفس الفترة.

وفي ظل هذه التطورات، تراجعت طاقة الاقتصاد الفلسطيني، وتزايدت الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل (فجوة الإنتاج)، أو الناتج الذي يمكن تحقيقه في المدى الطويل عندما يكون الاقتصاد في حالة التوازن وعند مستوى التوظيف الكامل[1]. إذ تشير النتائج إلى تراجع

[1] تسعى البنوك المركزية بشكل دوري لتقدير مؤشر فجوة الانتاج للاسترشاد به في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، نظراً لكونه مؤشراً على وجود الضغوط التضخمية أو عدمها. وتستخدم عدة منهجيات لتقدير الناتج المحتمل وفجوة الانتاج، منها ما يعتمد على الأساليب الإحصائية، التي يتم من خلالها احتساب متجه يعتمد على الزمن أو متجه خطي للناتج الفعلي يمثل الناتج المحتمل. ومنها ما يعتمد على الطرق الهيكلية كمنهجية تقدير الناتج المحتمل من خلال دالة الإنتاج الكلي، وهي طريقة تعتمد في تقديرها على النظرية الاقتصادية وتأخذ بعين الاعتبار الصدمات في جانب الطلب والعرض في الاقتصاد. كما يمكن من خلال هذا الأسلوب تحليل مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج في نمو الناتج المحتمل وإمكانية معرفة مصدر التغير الهيكلي في الناتج المحتمل. في هذا السياق، تم تقدير مؤشر فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لمنهجية دالة الإنتاج.

كبير وملحوظ في فجوة الإنتاج خلال العام 2023 لتبلغ نحو -8.0% من الناتج المحتمل مقارنة بنحو -2.1% في عام 2022، نتيجة لتراجع أداء معظم الأنشطة الاقتصادية على إثر العدوان الإسرائيلي وتداعياته على قطاع غزة والضفة الغربية، وازدياد أعداد العاطلين عن العمل بشكل كبير، وتراجع القدرة الشرائية للأفراد والشركات، وتسارع التراجع في مستويات الطلب المحلي (خصوصاً الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري).

وتظهر النتائج أنه في حال استمر العدوان الإسرائيلي ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم، فإن فجوة الإنتاج سوف تتضاعف خلال العام 2024، لتبلغ حوالي -26.4% من الناتج المحتمل خلال العام نفسه.

شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2019-2024

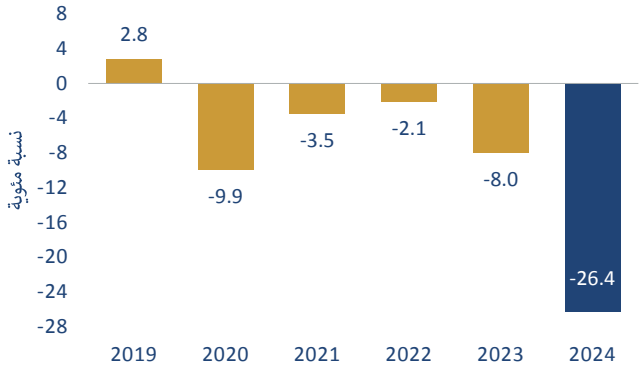

المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

الأنشطة الاقتصادية (جانب العرض)

يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً، إذ تشكل القيمة المضافة للأنشطة الخدماتية ما يقارب ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، بينما تظل مساهمة الأنشطة الإنتاجية السلعية محدودة، تقدر بنحو الربع تقريباً[2]. فقد ساهمت أنشطة الخدمات بنسبة 78.3% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2023. وتوزعت هذه النسبة بين أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 18.2%، وأنشطة الإدارة العامة والدفاع بنحو 11.3%، ثم أنشطة التعليم بنحو 6.6%، وأنشطة المالية والتأمين بنحو 5.1%، والأنشطة الصحية بنحو 4.6%، وأنشطة المعلومات والاتصالات بنحو 3.3%. فيما شكلت الأنشطة الخدمية الأخرى ما يقارب 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023. أما فيما يخص أنشطة الإنتاج السلعي، فتعد الصناعة أبرزها بمساهمة بلغت نحو 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الزراعة بمساهمة تقدر بنحو 5.7%، ثم قطاع الإنشاءات الذي ساهم بنحو 4.2%. وتُظهِر هذه الأرقام أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات، مما يعكس هيكلية اقتصادية تركز على الأنشطة غير الإنتاجية بدرجة أكبر، مع بروز محدود للقطاعات الإنتاجية التقليدية مثل الصناعة والزراعة والإنشاءات. وقد شهدت غالبية الأنشطة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2023 نتيجة العدوان الإسرائيلي، وشهد نشاطي الزراعة والانشاءات التراجع الأكبر بنسبة بلغت حوالي 11.5% مقارنة بالعام السابق، كما تراجع نشاط الصناعة بنحو 7.5% خلال نفس الفترة. كذلك تراجع أداء نشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة 8.5%، والخدمات الأخرى بنسبة 8.9%، والصحة بنسبة 5.0% مقارنة بالعام السابق. كما تراجعت حصيلة الضرائب غير المباشرة بنسبة 3.5%، جراء تراجع نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنحو 3.2%، كما تراجع نشاط التعليم بنحو 2.1%. وفي المقابل، تحسن أداء نشاط

شكل 1-6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2023-2022

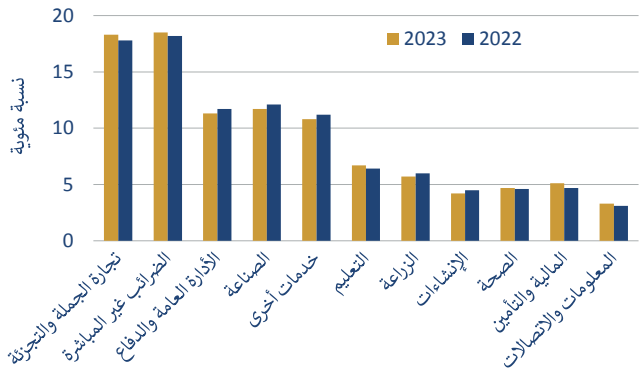

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[2] تضم أنشطة الخدمات كلًا من أنشطة التجارة، والأنشطة المالية والتأمين، والمعلومات والاتصالات، والتعليم، والصحة، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية والخدمات الأخرى (النقل والتخزين، وخدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية والإيجارية، وغيرها). أما الأنشطة الإنتاجية فتضم كلاً من الزراعة، والصناعة، والإنشاءات.

المالية والتأمين بنسبة 2.4٪، ونشاط المعلومات والاتصالات بنسبة 1.0٪.

وقد انعكست التغيرات في القيمة المضافة لمختلف الأنشطة في مساهمتها في معدل النمو، إذ أن تراجع القيمة المضافة لنشاط معين يؤدي إلى تراجع مساهمته في معدل النمو، والعكس صحيح. وخلال العام 2023، وفي ضوء تراجع غالبية القطاعات الاقتصادية، ساهمت أنشطة مجموعة الخدمات في ثبيط النمو الاقتصادي بنحو 3.4٪، وكان المساهم الأساسي في تثبيط نمو مجموعة الخدمات الإدارة العامة والدفاع. في حين ساهمت مجموعة الإنتاج السلعي بتثبيط النمو بنحو 2.1٪، وكان المساهم الأكبر في هذه المجموعة نشاط الصناعة.

شكل 1-7: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2023

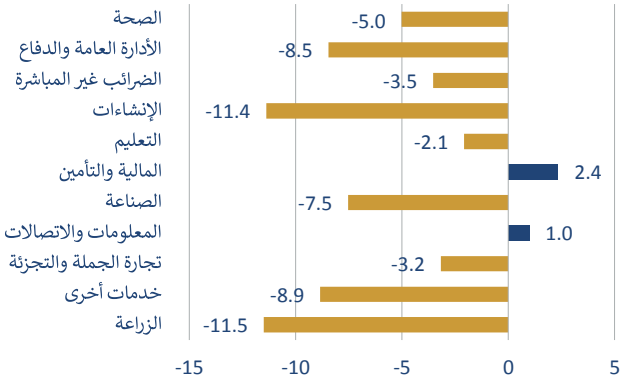

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبمزيد من التفصيل، فقد ساهم تراجع نشاط الصناعة بتثبيط معدل النمو بنحو 0.9 نقطة مئوية، في حين ساهم تراجع نشاطي الزراعة والإنشاءات في تثبيط النمو بنحو 0.7 و0.5 نقطة مئوية على الترتيب. أما على مستوى أنشطة الخدمات، فقد ساهم تراجع نشاط الإدارة العامة والدفاع بنحو 1.0 نقطة مئوية في تثبيط النمو، ونشاط التجارة بنحو 0.6 نقطة مئوية، وساهمت أنشطة النقل والتخزين والأنشطة العقارية والإيجارية مجتمعة بنحو 0.7 نقطة مئوية في تثبيط النمو. كما ساهمت أنشطة الجمارك والقيمة المضافة مجتمعة في تراجع النمو بنحو 0.6 نقطة مئوية، وقد ساهمت الخدمات الأخرى بتراجع النمو بنحو 0.4 نقطة مئوية، بالإضافة إلى مساهمة نشاط الصحة والعمل الاجتماعي بنحو 0.2 نقطة مئوية في تراجع النمو. ومن جهة أخرى، ساهم نشاط الاتصالات والمالية والتأمين إيجابياً بنحو 0.1 نقطة مئوية في معدل النمو المتحقق.

الطلب الكلي (جانب الانفاق)

منذ بداية العام 2023، واجه الاقتصاد الفلسطيني ضغوطات وتحديات كبيرة، تمثلت في أزمة أموال المقاصة، وتراجع المساعدات الخارجية، وارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وتراجع سعر الصرف والقوة الشرائية للأفراد والأسر. كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض الطلب المحلي الكلي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري. وفي الربع الأخير من العام، تعرض قطاع غزة لعدوان إسرائيلي غير مسبوق، نتج عنه خسائر مادية وبشرية جسيمة، مما زاد من الضغوط والأعباء على الاقتصاد الفلسطيني. وقد امتد تأثير هذا العدوان إلى الضفة الغربية، إذ مُنِعَ غالبية العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن أعمالهم في إسرائيل، وتوقف مصدر دخلهم بشكل كلي تقريباً، كما زادت اعتداءات المستوطنين وزادت حدة القيود المفروضة على أي نشاط استثماري في مناطق C، كما مُنع فلسطيني الداخل من التسوق في المناطق الفلسطينية. وقد أثرت هذه العوامل سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، وانعكست مجمل هذه الصدمات والأحداث على أداء المؤشرات الاقتصادية للعام 2023، مما أضاف مزيداً من التحديات إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني.

شكل 1-8: معدلات نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2019-2023

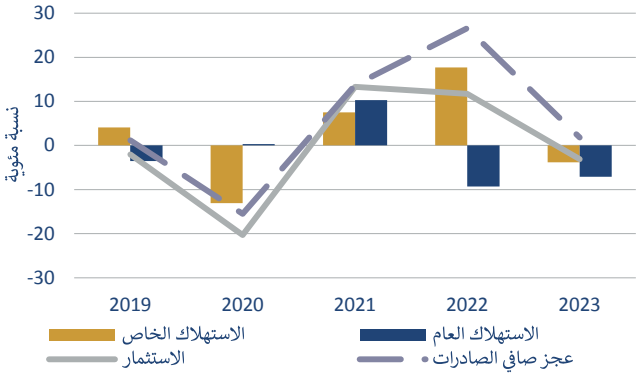

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إذ نما الاستهلاك الخاص بنسبة 6.2٪ حتى نهاية الربع الثالث، إلا أنه تراجع بشكل كبير في الربع الرابع بنسبة 32.1٪، مما أدى إلى تراجع الاستهلاك الكلي بنسبة 3.8٪ على مستوى العام. وشهد الاستثمار نمواً بنسبة 5.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى،

لكنه تراجع بنسبة 27.9٪ في الربع الرابع، ليسجل انخفاضاً بنسبة 3.2٪ للعام 2023. أما الاستهلاك الحكومي، فقد نما بنسبة 2.5٪ حتى نهاية الربع الثالث، لكنه تراجع بنسبة 34.2٪ في الربع الرابع، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 7.1٪ على مستوى العام 2023، على إثر تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة، جراء اقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة من جانب الجانب الإسرائيلي، وشح المنح والمساعدات المقدمة لدعم الخزينة، مما أثر على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وفي الضفة الغربية، تراجع الاستهلاك الخاص بنحو 0.5٪ خلال العام 2023، نتيجة توقف العمال الفلسطينيين عن العمل في السوق الإسرائيلي وفقدان عدد كبير من الوظائف في السوق المحلي بدءاً من بداية العدوان وحتى نهاية العام. كما شهد الاستثمار تراجعاً بنسبة 0.9٪، والاستهلاك الحكومي بنسبة 3.9٪. وفي السياق ذاته، ارتفعت الصادرات بنسبة 6.6٪، بينما زادت الواردات بنسبة 5.0٪، وهذا ما أدى في النهاية إلى زيادة العجز التجاري بنحو 3.5٪ مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ما يقارب 5.9 مليار دولار في العام 2023.

شكل 1-9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2023-2019

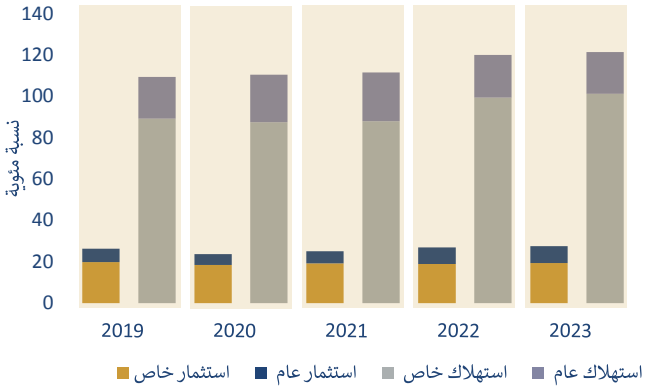

المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

وكان المشهد أكثر مأساوية في قطاع غزة على مدار العام 2023، إذ تراجع الاستهلاك الخاص بشكل حاد وبنسبة 17.6٪، وتراجع الاستهلاك الحكومي بنفس النسبة تقريباً 17.2٪، والاستثمار بنسبة تقدر بحوالي 32.2٪. وفي السياق نفسه، شهدت الصادرات تراجعاً بنحو 7.9٪، والواردات بنسبة 8.6٪. وقد تسبب هذا الوضع في تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.6٪، ليبلغ 1.2 مليار دولار.

وعلى مستوى حصة مكوّنات الطلب الكلي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد جاءت المساهمة الأكبر من الاستهلاك الكلي، متجاوزة قيمة مجمل الناتج المحلي، وبنحو 121.4٪ (بواقع 101.2٪ للاستهلاك الخاص، و20.2٪ للاستهلاك العام). وفي الضفة الغربية، شكل الاستهلاك الكلي نحو 116.7٪ من الناتج المحلي (98.2٪ للاستهلاك الخاص، و18.5٪ للاستهلاك العام)، في حين وصلت حصة الاستهلاك الكلي في قطاع غزة نحو 149.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي (119.1٪ استهلاك خاص، و30.8٪ استهلاك عام). أما بالنسبة للاستثمار، فقد كانت حصته من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023 ما يقارب 27.6٪ (بواقع 19.3٪ الاستثمار الخاص، و8.3٪ الاستثمار العام). وقد وصلت مساهمة الاستثمار في الضفة الغربية إلى 30.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت هذه النسبة نحو 9.7٪ في قطاع غزة.

شكل 1-10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2022-2023

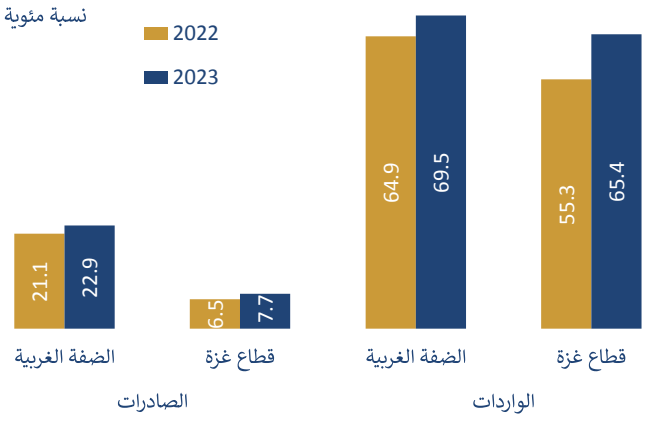

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد شهدت الصادرات ارتفاعاً بنسبة 17.8٪ خلال الأرباع الثلاث الأولى من العام، بينما زادت الواردات بنسبة 15.8٪، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة 14.9٪. ومع بدء العدوان على قطاع غزة، تراجعت كل من الصادرات والواردات بنسبة 24.4٪ و 30.3٪ على الترتيب، مما أدى إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 33.0٪ على الأساس السنوي. ونظراً لهذه التطورات، ارتفعت الصادرات للعام 2023 ككل بنسبة 5.7٪ والواردات بنحو 3.0٪، وهو بدوره أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة 1.8٪، ليبلغ 7.1 مليار دولار، ممثلاً ما يقارب 48.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

فقد ارتفعت نسبة عجز الميزان التجاري للناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية من 43.8% في العام 2022، وصولاً إلى 46.5% خلال العام 2023، على خلفية زيادة حصة الواردات إلى نحو 69.5%، مقارنة مع نحو 22.9% حصة الصادرات من الناتج المحلي. كذلك الحال، ارتفعت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة، من 48.8% في 2022، إلى 57.7% في 2023، عطفاً على زيادة حصة الصادرات بدرجة أقل من الزيادة الحاصلة في حصة الواردات من الناتج المحلي، لتبلغ نحو 7.7% للأولى، مقابل 65.4% للثانية. وتأتي تلك التطورات في إطار عودة حركة التجارة العالمية، إلى جانب ارتفاع أسعار المستوردات، وتراجع سعر الصرف الشيكل مقابل الدولار.

وبشكل عام، يُظهر هذا التحليل تدهور حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات، إذ تمثل الصادرات نحو 30.1% من حجم الواردات الإجمالي، وهذه النسبة تصل إلى 33.0% في الضفة الغربية، وتكون أكثر تفاقماً في قطاع غزة مشكلة نحو 11.8% من الواردات. يُعزى هذا التحدي بشكل رئيسي إلى عوامل متعددة، من بينها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة المعيقات والقيود التي فرضها الاحتلال على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية. وتتداخل هذه العوامل مع عوامل داخلية متعلقة ببنية الاقتصاد، مما يُشكّل تحديات تنموية للاقتصاد الفلسطيني.

الأسعار والتضخم

شهد العام 2023 تراجعاً ملحوظاً في أسعار السلع الأولية عالمياً، مقارنة بمستوياتها القياسية خلال العام السابق، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات التضخم عالمياً من نحو 8.7% عام 2022، إلى نحو 6.8% عام 2023. وجاء هذا الانخفاض بفضل السياسات النقدية التشددية التي اتبعتها معظم البنوك المركزية، بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية التي أدت إلى وفرة في الإنتاج الزراعي، والمنافسة الشديدة فيما بين الدول المصدرة للسلع الأولية، ووفرة المخزون والمعروض من هذه السلع. كما ساهم استمرار الاقتصاد العالمي بعملية التعافي المعروفة «بالهبوط الناعم»، وتخفيف القيود المفروضة على جانب العرض وسلاسل التوريد في تراجع معدلات التضخم عالمياً. وبالرغم من هذا التراجع، إلا أن معدلات التخضم بقيت أعلى من مستوياتها المستهدفة في معظم البلدان.

فقد شهد مؤشر أسعار الغذاء العالمية تراجعاً بنحو 9.2% خلال العام 2023 بالمتوسط مقارنة بالعام السابق، فيما تراجع مؤشر أسعار الطاقة بنحو 29.9%، وانخفضت أسعار المعادن بنسبة 9.6%. وقد انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة، من 7.3% خلال العام 2022، إلى 4.6% في العام 2023، وفي الدول الصاعدة والنامية، من 9.8% إلى 8.3%، خلال نفس الفترة. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت اقتصادات المنطقة انخفاضات ملحوظة، لا سيما في دول الجوار، إذ تشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى انخفاض معدل التضخم في كل من الأردن وإسرائيل إلى 2.2% و4.2% على الترتيب، خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق.

شكل 1-11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2019-2023

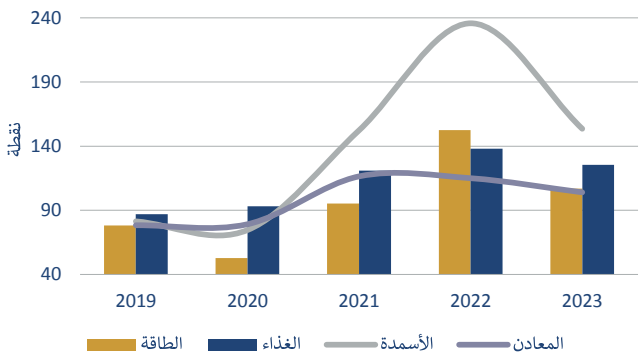

سنة الأساس= 2010.
المصدر: البنك الدولي.

لم يكن المشهد في الاقتصاد الفلسطيني مماثلاً للتطورات العالمية في سياق مستويات الأسعار، إذ ارتفعت معدلات التضخم في فلسطين إلى ما يقارب 5.9% خلال العام

2023، مقارنة بنحو 3.7% في العام 2022. وجاء الارتفاع في مستويات الأسعار محلياً نتيجة لتراجع قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد. فقد تراجع متوسط قيمة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 9.8% خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق. كما ساهم العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق على قطاع غزة، بالإضافة الى القيود على حركة التنقل فيما بين محافظات الوطن في الضفة الغربية في ارتفاع مستويات الأسعار.

فقد ارتفع معدل التضخم السنوي في الضفة الغربية، بنحو 4.8% خلال العام 2023، مقارنة بحوالي 3.7% في العام 2022. كذلك ارتفع هذا المعدل بشكل قياسي في قطاع غزة بنحو 10.5% مقارنة مع 3.2% خلال الفترة نفسها. في حين شهدت مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في المنطقة المسماة (J1) من محافظة القدس[3] انخفاضاً طفيفاً في معدل التضخم، ليبلغ نحو 4.1% خلال العام 2023، مقارنة مع 4.7% خلال العام السابق.

وقد شهدت جميع المجموعات السعرية ارتفاعات متباينة في أسعارها، وعلى رأسها مجموعة المواد الغذائية، إذ أسهمت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بحوالي 1.8 نقطة مئوية في معدل التضخم. وساهمت مجموعة النقل في زيادة معدل التضخم بنحو 1.4 نقطة مئوية، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة بشكل جنوني في قطاع غزة والذي امتد بدوره إلى بعض المجموعات السعرية الأخرى، ومن ضمنها المسكن ومستلزماته من كهرباء وغاز وغيرها، والذي أسهم برفع التضخم المحلي بنحو 0.5 نقطة مئوية، تلاه الارتفاع في أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية التي ساهمت في زيادة التضخم بنحو 0.4 نقطة مئوية. وساهمت مجموعة الحماية الشخصية في زيادة معدل التضخم بنحو 0.9 نقطة مئوية، في حين ساهمت باقي المجموعات في زيادة معدل التضخم بنحو 0.9 نقطة مئوية.

شكل 1-12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2019-2023

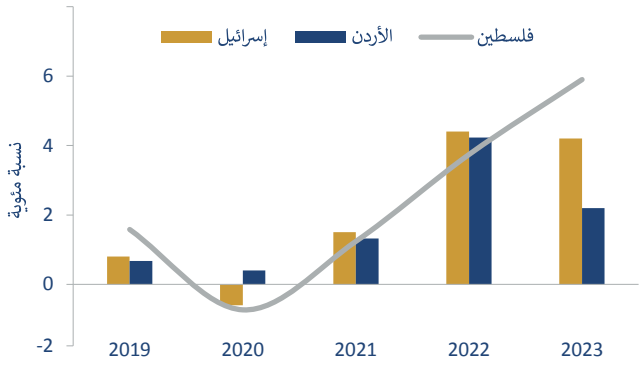

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2024، و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-13: مستويات التضخم في فلسطين، 2019-2023

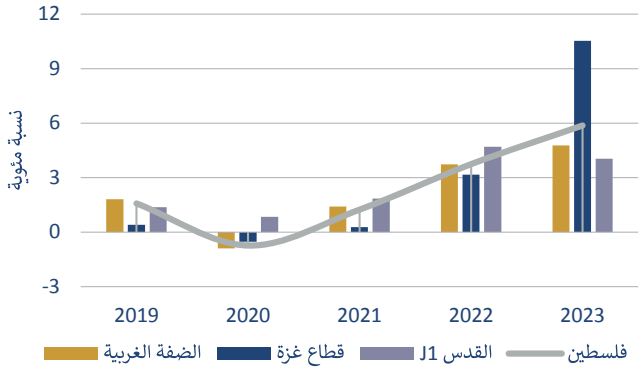

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2022 و2023

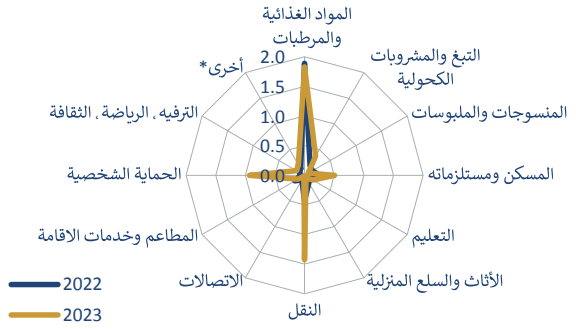

* تشمل الرعاية الصحية، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[3] ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله الضفة الغربية في العام 1967.

القوى العاملة[4]

بلغ عدد سكان فلسطين في العام 2023 حوالي 5.5 مليون نسمة (منهم 3.3 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 2.2 مليون في قطاع غزة) بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وكانت نسبة نمو السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال عام 2023، عند قرابة 2.1%، و2.7% على الترتيب، مقارنة بالعام السابق، علماً بأن هذه النسبة بلغت عالمياً نحو (0.9%)[5]. ويتسم المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعاً فتياً، إذ شكل الأفراد تحت سن 15 سنة ما نسبته 37.1% من إجمالي عدد السكان في فلسطين خلال العام 2023.

شكل 1-15: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2023

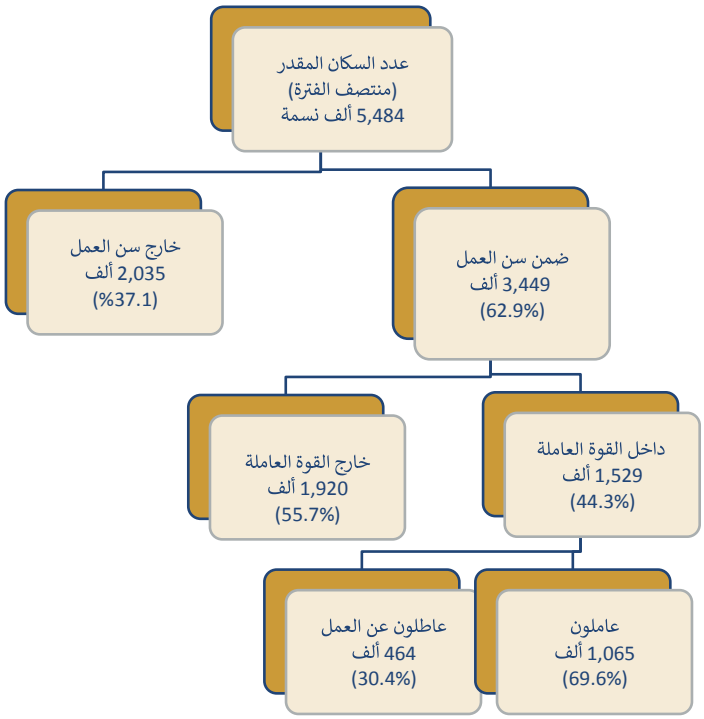

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة، ليصل إلى 44.3% خلال العام 2023، مقارنة مع 45.0% في العام السابق، ولا تزال نسبة المشاركة منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، مما يعني أن أكثر من نصف السكان الذين في سن العمل هم خارج القوى العاملة، ولا يسهمون فعلياً في العملية الإنتاجية. ويعزى ذلك في جزء منه إلى تدني مشاركة الإناث في سوق العمل، والتي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً.

العمالة والبطالة

أدّى التراجع الحاد في النمو الاقتصادي خلال العام 2023 إلى انخفاض أعداد العاملين في فلسطين بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق، وذلك على خلفية العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في الربع الأخير من العام وما تبعه من خسائر بشرية وفقدان عدد كبير من العمال لوظائفهم، بالإضافة إلى منع غالبية العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من العمل، لينخفض بذلك عدد العاملين في فلسطين إلى نحو 1,065 ألف عامل. فقد انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية (بما يشمل العاملين في إسرائيل) بنحو 4.0%، ليصل إلى قرابة 814 ألف عامل، في حين شهد عدد العاملين في قطاع غزة تراجع بنسبة 12.9%، ليبلغ 250 ألف عامل. وقد أُغلِق سوق العمل في إسرائيل والمستعمرات، بشكل شبه كامل، في وجه العمالة الفلسطينية خلال الربع الرابع 2023، ليتوقف ما يقارب 177 ألف عامل، معظمهم من الضفة الغربية، عن العمل في السوق الإسرائيلية وانضمام غالبيتهم إلى العاطلين عن العمل.

[4] نظراً لعدم توفر بيانات حول سوق العمل خلال الربع الرابع 2023، فقد قام فريق البحث بتقدير أهم المؤشرات الخاصة بالقوى العاملة على مستوى العام 2023، بالاعتماد على البيانات الصحفية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية.

[5] Annual Population Growth Rate by Country in 2023 (World Map) (database.earth).

أما من حيث توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت البيانات تراجعاً في حصص بعض الأنشطة وارتفاعاً في البعض الآخر. إذ استحوذ قطاع الخدمات على حوالي 34.4% من إجمالي العاملين في السوق المحلي، متراجعاً من 39.6% في عام 2022. وبلغت حصة قطاع التجارة والسياحة نحو 23.2% مقارنةً بنحو 23.5% في العام السابق، في حين بلغت حصة قطاعي الزراعة والنقل حوالي 6.0% لكل منهما، مقارنةً بنحو 6.5% في العام السابق. وقد ارتفعت حصة قطاع الصناعة من 12.3% في عام 2022 إلى نحو 13.1%، وقطاع البناء والتشييد من 11.4% في عام 2022 إلى نحو 17.4%.

ونتيجة لتراجع النمو الاقتصادي من جهة، ومنع دخول العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل من جهة أخرى، فقد ارتفع معدل البطالة من 24.4% في العام 2022، إلى 30.4% في العام 2023، متأثرة بارتفاعها في الضفة الغربية من 13.1%، إلى 18.1%، وفي قطاع غزة من 45.3%، إلى نحو 52.9%. الجدير ذكره أن معدلات البطالة بين أوساط الإناث بلغت ما يقارب 36.4%، في حين بلغت نحو 24.1% بين الذكور. وفي نفس السياق، ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، كما ترتفع البطالة مع زيادة عدد سنوات الدراسة.

شكل 1-16: توزيع العاملين في السوق المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية، 2023

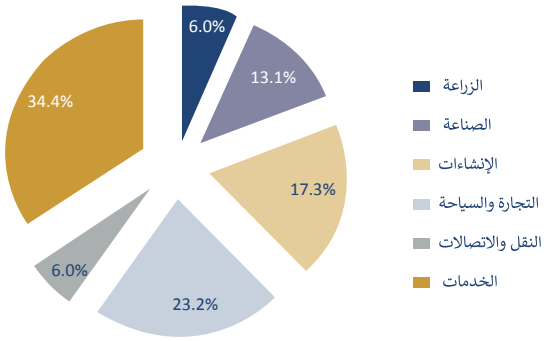

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2019-2023

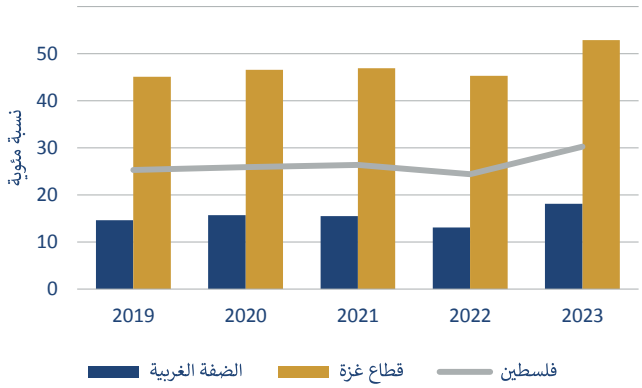

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2023

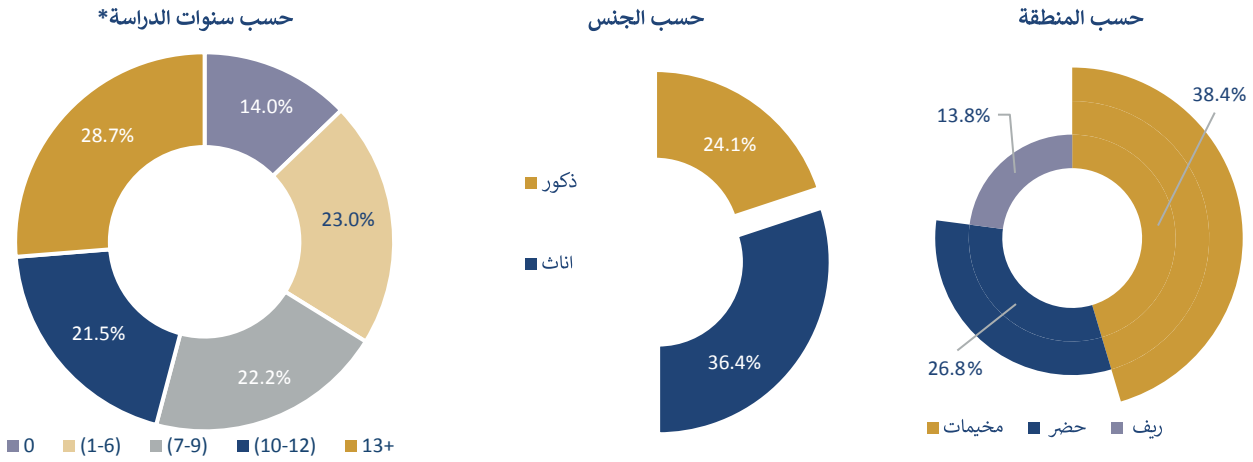

* النسب للأرباع الثلاث الأولى من العام 2023.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الإنتاجية

تعرف إنتاجية العامل في فلسطين على أنها قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة مقسوماً على إجمالي عدد العاملين. وقد شهد العام 2023 استقرار في إنتاجية العاملين في السوق المحلي بنحو 0.2٪ مقارنة بالعام الماضي، لتبلغ حوالي 11.3 ألف دولار للعامل الواحد، وذلك نتيجة انخفاض الناتج المحلي بشكل أكبر من انخفاض أعداد العاملين. وتتباين إنتاجية العامل بين شقي الوطن، إذ بلغت في قطاع غزة نحو 7.7 ألف دولار للعامل الواحد، متراجعة بما يقارب 12.7٪ مقارنة بالعام السابق. أما في الضفة الغربية فقد بلغ متوسط إنتاجية العامل نحو 12.0 ألف دولار، منخفضةً بنحو 0.6٪ مقارنة بالعام السابق.

كما تباينت الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة نتيجة لعدة اعتبارات، أبرزها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة مقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال. وخلال العام 2023، تراجعت إنتاجية العاملين في قطاع الصناعة بحوالي 2.4٪ (إلى 12.5 ألف دولار للعامل الواحد)، كما تراجعت في قطاع الزراعة بنحو 1.1٪ (لتبلغ حوالي 13.0 ألف دولار لكل عامل)، وفي قطاع النقل بنحو 1.1٪ (لتبلغ 11.2 آلاف دولار لكل عامل)، وفي قطاع التجارة والسياحة بنحو 1.0٪ (لتبلغ 10.9 ألف دولار لكل عامل). في المقابل، ارتفعت الإنتاجية في قطاع الإنشاءات بنحو 1.3٪ (لتبلغ 3.3 ألف دولار لكل عامل).

شكل 1-19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2019-2023

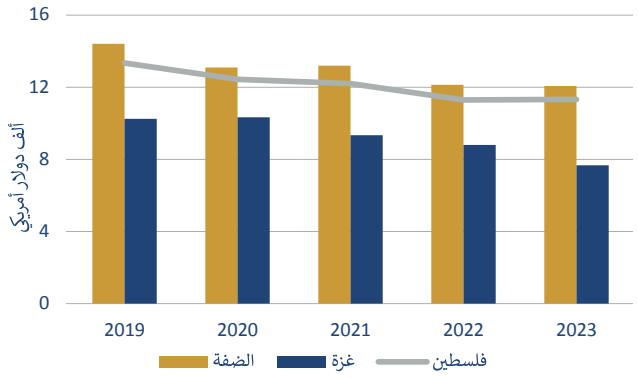

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-20: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2023

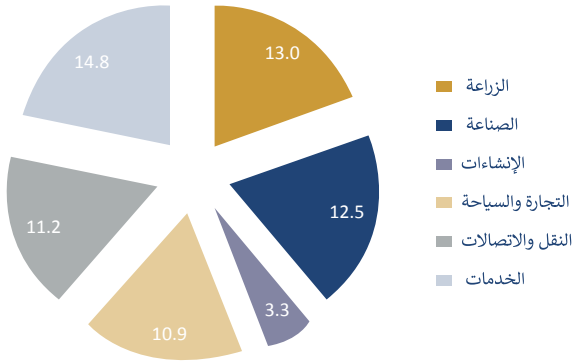

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

معدل الأجر اليومي والقوة الشرائية

ارتفع معدل الأجر اليومي في فلسطين (بما يشمل العاملين في إسرائيل) خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق، بحوالي 1.1٪، ليبلغ ما يقارب 145.2 شيكل. وتشير التقديرات إلى تراجع الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة بنحو 1.6٪، ليبلغ 54.0 شيكل، في حين ارتفع الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 4.3٪، ليبلغ 288.7 شيكل. كذلك، ارتفع أجر العاملين في الضفة الغربية (السوق المحلي) بواقع 8.5٪، وصولاً إلى 135.7 شيكل.

شكل 1-21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2019-2023

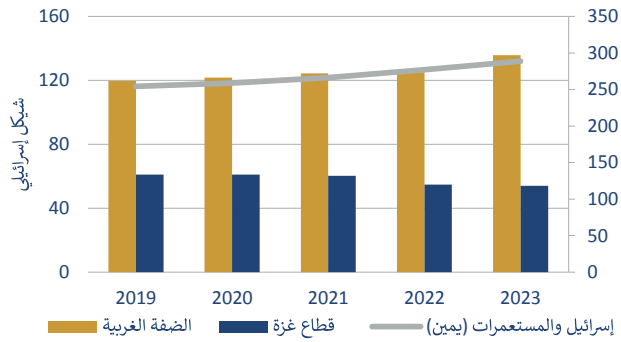

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما على مستوى الأجر الحقيقي، فقد أدى التضخم الملحوظ في قطاع غزة إلى تآكل الأجر الحقيقي بنحو 12.1%، نظراً لارتفاع الأسعار بشكل قياسي في الربع الأخير من العام نتيجة لشح المعروض ومنع دخول السلع لا سيما الأولية والأساسية منها. في المقابل، ارتفعت الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية بنحو 3.7%، ولم يطرأ أي تغيير فعلي على الأجور الحقيقية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، إذ بقيت مستقرة عند مستواها كما بالعام السابق (انخفاض طفيف بنحو 0.5%). وعلى مستوى فلسطين، فقد انخفضت الأجور الحقيقية بنحو 4.8% مقارنة بالعام السابق. ومن ناحية أخرى، أدى تحسن سعر صرف الدولار (الدينار) مقابل الشيكل إلى تحسن القدرة الشرائية للأفراد الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم بهذه العملة، إذ ارتفع متوسط سعر صرف الدولار (الدينار) مقابل الشيكل بنحو 9.7% خلال العام، مقارنة بمتوسط العام السابق.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2024

شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2024

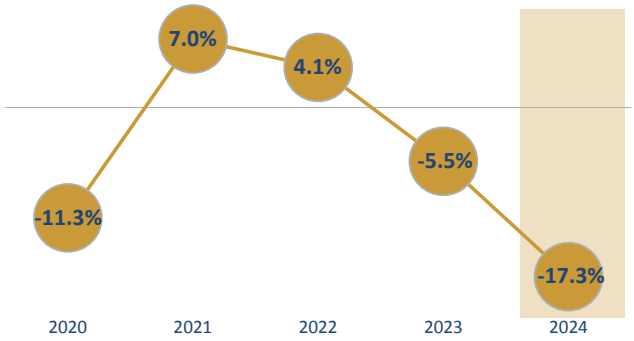

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن تتعمق حدة التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 ليصل إلى حوالي 17.3%، مقارنة مع تراجع بحوالي 5.4% خلال العام 2023. واستندت هذه التنبؤات وفقاً لسيناريو الأساس على جملة من الافتراضات الرئيسة التي تعكس الوضع القائم، وفي مقدمتها، استمرار العدوان الإسرائيلي، وما سببه من توقف شبه كامل لمعظم الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة حتى نهاية عام 2024، وصعوبة تحقيق التعافي الاقتصادي بشكل فوري، نظراً لصعوبة الوصول الى الموارد بما فيها المواد والمعدات بسبب الحصار المفروض على القطاع. ويضاف إلى ذلك منع عودة أكثر من ثلثي العمال الفلسطينين إلى أماكن عملهم في إسرائيل. إلى جانب تفاقم صعوبة الوضع المالي للحكومة على خلفية تزايد الاقتطاعات من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي وحالة عدم اليقين حول استمرارية تحويلها، وبقاء المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات المتدنية. إضافة إلى استمرار تأثر الحركة التجارية الداخلية والخارجية بشكل كبير نتيجة زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وتقييد وصول فلسطيني الداخل إلى أسواق الضفة الغربية، مما أسهم في إضعاف القدرة الشرائية للافراد والشركات، وحد من الحركة التجارية وحركة السياحة الداخلية والأنشطة المرتبطة بها.

ويتوقع بحسب التنبؤات أن تكون جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي عرضة للتراجع خلال العام 2024، وفي مقدمتها الإنفاق الاستثماري، الذي من المتوقع أن يتراجع بنسبة 25.8%، والإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 20.0%، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 17.8%، والصادرات بنحو 10.7%. في حين يتوقع أن يسهم تراجع الواردات بنحو 19.9% في تثبيط حدة التراجع في الناتج المحلي. كما تشير التنبؤات أيضاً إلى مساهمة جميع القطاعات والأنشطة في هذا التراجع، وفي مقدمتها قطاع الخدمات الذي ساهم في تراجع النمو بحوالي 4.2%، وقطاع الصناعة بنحو 2.0%، والإدارة العامة بحوالي 2.8%، ثم قطاع التجارة بنسبة 3.2%، وقطاع الزراعة بقرابة 0.9%، والإنشاءات بنسبة 1.1%، وباقي القطاعات مجتمعة بنحو 3.1%. وفي سياق متصل، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة إلى حوالي 45.7% خلال العام 2024، مقارنة مع 30.4% في العام 2023. كما يتوقع انخفاض مستوى الدخل الفردي خلال العام 2024 بنحو 19.3% عن مستواه في العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب المتنبأ بها تبقى عرضة لبعض المخاطر والصدمات غير المتوقعة، التي قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على المشهد الاقتصادي خلال هذا العام، مما يستدعي ضرورة الإشارة إلى هذه المخاطر وتحليل تأثيرها على معدلات النمو المتوقعة. فوفقاً للسيناريو المتفائل، والذي يفترض توقف العدوان الإسرائيلي، ووقف الاقتطاعات من إيرادات المقاصة وانتظام تحويلها، وارتفاع مستوى المنح والمساعدات الدولية عن مستوياتها الحالية، وزيادة تعويضات العاملين في إسرائيل نتيجة ارتفاع أعداد العاملين، وإزالة الحواجز والقيود عن حركة الأفراد والبضائع وفتح المعابر كما كانت عليه قبل العدوان، وزيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص ودعم المغتربين لذويهم. ومن المتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى تحسن مستويات الاستهلاك الأسري والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي والصادرات والواردات، وبالتالي تخفيض وتيرة التراجع إلى حوالي 13.6٪ مقارنة مع السيناريو الأساسي، وتراجع مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 15.8٪، وانخفاض معدل البطالة إلى مستوى قريب من 42.2٪.

أما في حالة السيناريو المتشائم، الذي يفترض زيادة حدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واتساعه نطاقة، وانخفاض كبير في تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل نتيجة منع الجزء الأكبر منهم من الوصول إلى أماكن عملهم، وانخفاض إيرادات الجباية المحلية بشكل أكبر نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي للأسر، وزيادة الاقتطاعات من إيرادات المقاصة، وتراجع كبير في حجم المنح والمساعدات الخارجية، وانخفاض التحويلات للقطاع الخاص، وارتفاع أكبر في مستوى الأسعار نتيجة اضطراب سلاسل التصنيع والتوريد خاصة في إسرائيل، فإنه من المتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى تراجع حاد في مستويات الاستهلاك الأسري والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي والصادرات والواردات، مما يزيد من حدة التراجع إلى حوالي 20.0٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع تراجع مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 21.9٪، وارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قريب من 49.5٪.

شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2024

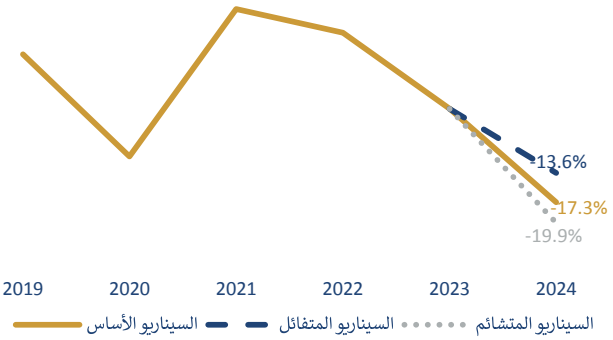

المصدر: تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية.

الفصل الثاني

مالية الحكومة

نظرة عامة

تفاقمت الضغوط والتحديات خلال العام 2023 على مالية الحكومة، جراء الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة والمتكررة من المستحقات الفلسطينية (أموال المقاصة) وارتهانها للأوضاع السياسية، والتي كان آخرها احتجاز مخصصات قطاع غزة، مما تسبب في أزمة مالية خانقة ومعقدة للحكومة، والتي تعاني أصلاً من صعوبات وتعقيدات سابقة لذات السبب، وهو ما أثر على استدامة مالية للحكومة واستمراريتها، خاصة في ظل استمرار تدني حجم المنح والمساعدات الخارجية. وفي المحصلة لم تستطع الحكومة الوفاء بالتزاماتها المستحقة ودفع كامل النفقات المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى تراكم متأخرات جديدة، وزيادة في الدين الحكومي مع نهاية العام 2023.

الإيرادات العامة والمنح

شهدت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً خلال العام 2023 انخفاضاً بنسبة 2% مقارنة مع العام السابق، متأثرة بشكل أساسي بانخفاض إيرادات المقاصة، مقابل استقرار نسبي في إيرادات الجباية المحلية، وبقاء المنح والمساعدات الخارجية في مستويات متدنية. وفي المحصلة بلغت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً حوالي 17.3 مليار شيكل، توزعت بين إيرادات المقاصة بحصة (57.9%)، وإيرادات الجباية المحلية بنحو (34.5%)، والمنح المساعدات الخارجية بما نسبته (7.6%).

شكل 2-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2023

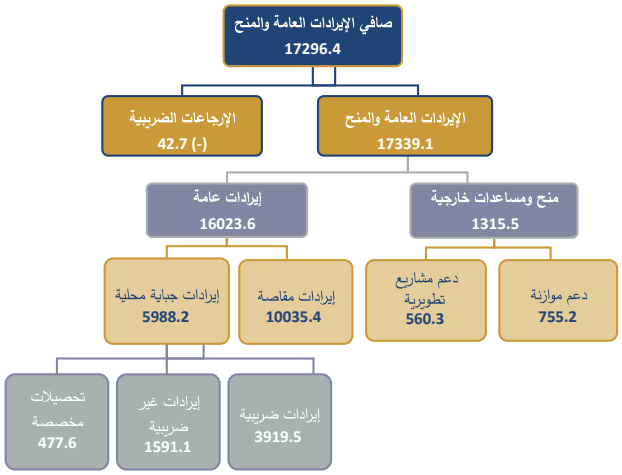

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة المحصلة خلال العام 2023 بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 16 مليار شيكل. ويعزى ذلك إلى انخفاض إيرادات المقاصة، نتيجة الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة والمتكررة، وارتفاعها بشكل كبير جداً وغير مسبوق مع نهاية العام 2023، وبما يشمل احتجاز مخصصات قطاع غزة. وتوزعت الإيرادات العامة بين إيرادات المقاصة بنسبة 62.6%، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 37.4% (منها 24.5% إيرادات ضريبية، و9.9% إيرادات غير ضريبية، و3% تحصيلات مخصصة). ومع انخفاض الإيرادات العامة انخفضت نسبة العبء الضريبي (أو الجهد الضريبي[6]) إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نحو 25.1% خلال العام 2023، مقارنة مع حوالي 25.7% خلال العام 2022.

ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة إلى انخفاض إيرادات المقاصة بنحو 5.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 10 مليار شيكل. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية التي شكلت نحو 43.5%، والإيرادات من المحروقات التي شكلت نحو 31.2%، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 24.4%، فيما شكلت إيرادات ضريبة الدخل والشراء والإيرادات الأخرى نحو 0.9% من

[6] يتمثل العبء الضريبي (الجهد الضريبي) في حجم الضرائب التي تجبيها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2023[7]. الجدير ذكره أن إيرادات المقاصة تعتبر صمام الأمان للموازنة العامة، فقد غطت ما نسبته 68% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2023 (وفقاً للأساس النقدي)، إلا أن الاقتطاعات والحجوزات من أموال المقاصة قد استنزفت هذه الإيرادات، وآخرها اقتطاع مخصصات قطاع غزة، وهو ما تسبب في أزمة مالية صعبة ومعقدة للحكومة، وحدت بشكل كبير من قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، ولن تستطيع الحفاظ على استمرارية المالية العامة واستدامتها في حال استمرار هذه الأزمة.

شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2019-2023

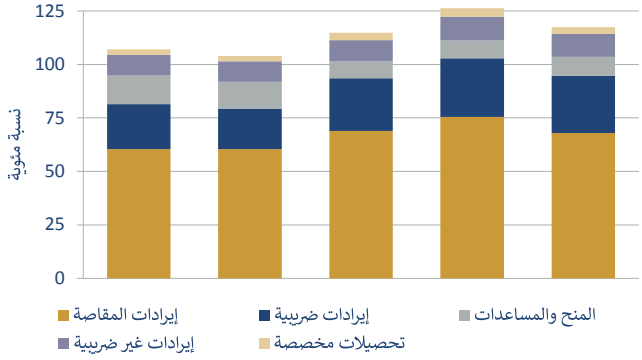

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

واستقرت إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2023 عند نحو 6 مليار شيكل (ارتفاع طفيف بنسبة 0.8% مقارنة بالعام السابق)، وتوزعت بين إيرادات ضريبية بنحو 65.4%، مقابل 26.6% للإيرادات غير الضريبية، ونحو 8% حصة المتحصلات المخصصة. وقد ساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 40.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض. وعلى مستوى التطورات في مكونات إيرادات الجباية المحلية، فقد شهد العام 2023 ارتفاعاً بنحو 2.1% في حجم الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 3.9 مليار شيكل. ساهمت في تغطية نحو 26.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 27.4% في العام 2022. وتوزعت الإيرادات الضريبية بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 34.6%، وهو ما يعادل 1.4 مليار شيكل (منخفضة بنسبة 4.5% مقارنة بالعام السابق)، والإيرادات الجمركية بنحو 25.8%، لتصل حوالي مليار شيكل (منخفضة بنسبة 8.3%)، فيما بلغت حصة إيرادات ضريبة الدخل نحو 27.7%، لتبلغ ما يقارب 1.1 مليار شيكل (مرتفعة بنسبة 15.6%)، بينما ساهمت إيرادات مكوس السجائر بنحو 11.2%، أو ما يعادل 440.5 مليون شيكل (مرتفعة بنسبة 24.2%). أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات، فقد ساهمت بنحو 0.6% من الإيرادات الضريبية، وبما يعادل 24.7 مليون شيكل.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2023 بما نسبته 3.4%، لتبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل، فيما استقرت نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية في تغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض كما في العام السابق تقريباً، عند مستوى 10.8%، ولتشكل ما يقارب 26.6% من إيرادات الجباية المحلية. أما المتحصلات المخصصة فقد انخفضت خلال العام 2023 إلى حوالي 477.6 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 561.7 مليون شيكل خلال العام 2022، مشكلة نحو 8% من إيرادات الجباية المحلية، وساهمت في تغطية نحو 3.2% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

المنح والمساعدات الخارجية

لم يختلف العام 2023 كثيراً عن العامين السابقين، والتي تعتبر من أسوأ السنوات على صعيد المنح والمساعدات الخارجية. فقد بقي حجم المنح والمساعدات الخارجية عند مستويات متدنية جداً، وبحوالي 1.3 مليار شيكل، مقارنة مع نحو 1.2 شيكل خلال العام 2022، وبلغت حصتها من صافي الإيرادات العامة والمنح نحو 7.6%، مقارنة بنسبة 7% خلال العام 2022، وساهمت في تغطية نحو 8.9% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 8.4% خلال نفس الفترة. وتشكل المنح والمساعدات الخارجية رافداً

[7] مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

أساسياً من روافد الخزينة، وتسهم المنح والمساعدات الخارجية في تمويل العجز الحكومي وتخفيضه، إذ أسهمت في تخفيض العجز الكلي للحكومة خلال العام 2023 من 1.9 مليار شيكل (على أساس الالتزام) إلى نحو 0.6 مليار شيكل. توزعت المنح والمساعدات الخارجية خلال العام 2023 بين منح لدعم الموازنة بحوالي 755.2 مليون شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية بحوالي 560.3 مليون شيكل.

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة الفعلية خلال العام 2023 بنسبة 6.4٪ مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 15.5 مليار شيكل، وبذلك يكون الإنفاق العام الفعلي قد شَكَّلَ نحو 79٪ من الإنفاق العام المستحق خلال العام 2023، في إشارة إلى عدم تمكن الحكومة من دفع كافة الالتزامات المترتبة عليها في موعد استحقاقها، مما تسبب في تراكم متأخرات جديدة لصالح الموظفين العموميين والقطاع الخاص. وعليه فإن تحليل النفقات العامة وفقاً لأساس الالتزام، يعتبر مؤشراً أفضل لمراقبة التطورات في بنود الإنفاق. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى ارتفاع الإنفاق العام المستحق بنحو 9.5٪، ليبلغ نحو 19.7 مليار شيكل[8]. وكما الحال في السنوات السابقة، فإن الإنفاق العام في معظمه إنفاق جاري، بحصة بلغت نحو 94.9٪ من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، مقابل نحو 5.1٪ للإنفاق التطويري.

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2023

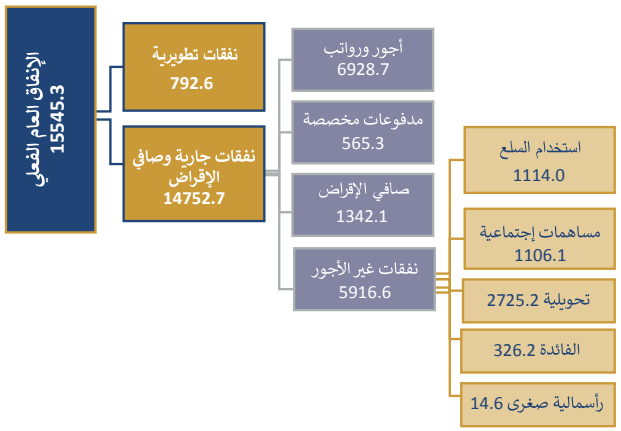

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

ارتفع الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2023، بنسبة 5.3٪ مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 14.8 مليار شيكل. كما ارتفع على أساس الالتزام بنسبة 7.4٪، ليبلغ حوالي 18.3 مليار شيكل. وقد توزعت النفقات الجارية بشكل أساسي بين فاتورة الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور (بما نسبته 87.1٪ من النفقات الجارية). فقد ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب المستحقة بنسبة 3٪، مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 8.4 مليار شيكل، مقابل استقرارها على الأساس النقدي عند نحو 6.9 مليار شيكل، ولتشكل نحو 47٪ من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، ونحو 44.6٪ من الإنفاق العام الفعلي.

شكل 2-4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2019-2023

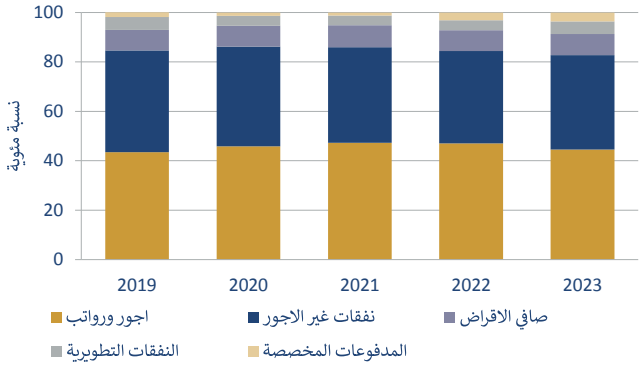

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

[8] المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، أما المبالغ المستهدفة فهي التي تستهدفها الحكومة عند وضع موازنتها.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، إلى استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر من هذا البند وبنسبة 37.9%، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 34.3%، أما وزارة الصحة فبلغت حصتها نحو 11.3%، وحصة الإدارة العامة نحو 8.1% من فاتورة الأجور والرواتب، مقابل نحو 4.6% للشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان، ونحو 3.9% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية[9].

وأظهرت البيانات ارتفاع نفقات غير الأجور (الأساس النقدي) بنحو 8.4% خلال العام 2023 مقارنة بالعام بالسابق، لتبلغ حوالي 5.9 مليار شيكل، كذلك ارتفعت على أساس الالتزام بنسبة 13.8%، لتبلغ حوالي 8.2 مليار شيكل. وشكلت نفقات غير الأجور خلال 2023، نحو 40.1% من الإنفاق العام (التزام)، ونحو 38.1% على الأساس النقدي.

شكل 2-5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2023

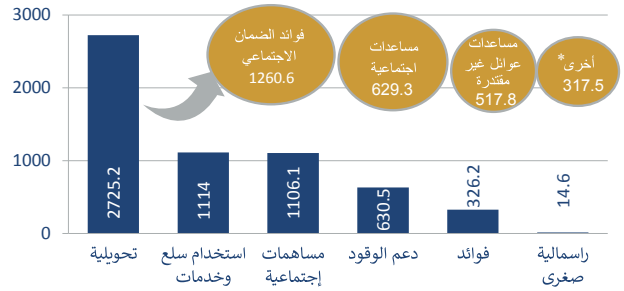

* أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ومن خلال تحليل نفقات غير الأجور، يتبين أن النفقات التحويلية قد استحوذت على نحو 46.1% من إجمالي نفقات غير الأجور، منخفضة بنسبة 2.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 2.7 مليار شيكل. أما الإنفاق على استخدام السلع والخدمات فقد شكل نحو 18.8% من نفقات غير الأجور، منخفضاً بنحو 8.4%، ليبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل، وشكلت المساهمات الاجتماعية 18.7% من نفقات غير الأجور، مرتفعة بنحو 5.3%، لتبلغ ما يقارب 1.1 مليار شيكل، وبلغ دعم الوقود حوالي 0.6 مليار شيكل[10]، ليشكل نحو 10.7% من نفقات غير الأجور. فيما بلغت مدفوعات الفائدة حوالي 326.2 مليون شيكل مقارنة بنحو 339.6 مليون شيكل، لتشكل ما نسبته 5.5% من نفقات غير الأجور. أما النفقات الرأسمالية الصغرى فقد بلغت حوالي 14.6 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 45.3 مليون شيكل خلال نفس الفترة، مشكلة نحو 0.2% من نفقات غير الأجور. وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 1.3 مليار شيكل (46.3% من الإنفاق التحويلي)، والمساعدات الاجتماعية بنحو 0.6 مليار شيكل (تعادل 23.1% من الإنفاق التحويلي)، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بحوالي 0.5 مليار شيكل، (تعادل 19% من الإنفاق التحويلي)، وإعانات البطالة بنحو 0.2 مليار شيكل (تعادل نحو 6.8% من الإنفاق التحويلي)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، ودعم السلطات المحلية، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 0.1 مليار شيكل (تعادل 4.8% الإنفاق التحويلي).

وعلى الجانب الآخر، ارتفع بند صافي الإقراض خلال العام 2023، بنسبة 9.6%، ليبلغ نحو 1.3 مليار شيكل، مُشَكِلاً نحو 8.6% من الإنفاق العام، علماً أن صافي الإقراض معضلة وعقبة كبيرة في الموازنة العامة، إذ يستنزف إيرادات المقاصة، التي تعتبر المصدر الأكبر للإيرادات العامة، وهو ما يضعف الخزينة العامة، ويفقد الحكومة القدرة على الوفاء بالتزاماتها. كذلك ارتفعت المدفوعات المخصصة إلى حوالي 565.3 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 448.5 مليون شيكل خلال العام 2022، مشكلة نحو 3.6% من إجمالي النفقات العامة.

[9] حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

[10] دعم الوقود (رديات ضريبة الوقود) كان يعامل في بيانات وزارة المالية كبند يخصم من إجمالي الإيرادات. أما في موازنة العام 2023 فقد تم إعادة تصنيفه ضمن النفقات.

النفقات التطويرية

شهدت النفقات التطويرية الفعلية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2023 بنحو 30.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 0.8 مليار شيكل، مشكّلة ما يقارب 58.8% من المبالغ المستحقة، ونحو 5.1% من النفقات العامة، وهي نسبة متدنية، كما هو الحال في السنوات السابقة. وبالرغم من هذا الارتفاع، لا تزال نسبة الإنفاق التطويري إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً، ولم تتعدى 1.2% خلال العام 2023، مقارنة بنسبة 0.9% خلال العام السابق، مما يشير إلى أن معظم الإنفاق العام الفعلي هو إنفاق استهلاكي بشكل عام.

الرصيد المالي

تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال العام 2023، فقد حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام عجزاً بحوالي 1.9 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 3% من الناتج المحلي الاسمي. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية بتخفيض هذا العجز إلى حوالي 0.6 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 0.9% من الناتج المحلي الاسمي، وهنا تظهر أهمية المنح والمساعدات الخارجية ومدى الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة وتخفيض العجز، خصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، تحديداً إيرادات المقاصة التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم. وهو ما يشير أيضاً إلى ضعف الوضع المالي للحكومة، وارتهانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة.

وفيما يتعلق برصيد المالية العامة وفقاً للأساس النقدي، فقد حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات فائضاً بحوالي 0.4 مليار شيكل (أو ما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الاسمي)، مقابل فائض بنحو 1.8 مليار شيكل بعد المنح والمساعدات، (أو ما يعادل نحو 2.7% من الناتج المحلي الاسمي)، غير أن هذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، إذ تحققت هذه الفوائض قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وكانت في إطار إدارة السيولة النقدية في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالمالية العامة، ومحاولة الموازنة ما بين تغطية جزء من النفقات وسداد جزء من المتأخرات السابقة، وقد قامت الحكومة بدفع هذا الفائض لصالح متأخرات سنوات سابقة، إذ تم سداد ما يقارب 1.8 مليار شيكل من هذه المتأخرات، وفي ذات السياق لم تستطع الحكومة تغطية كافة النفقات المترتبة والمستحقة عليها، وهو ما أدى إلى زيادة في تراكم المتأخرات، وارتفاع في الدين الحكومي، وهذا ما يؤكده عجز المالية العامة وفقاً لأساس الالتزام. الجدير ذكره وفي ضوء الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيلية الإضافية، لن تستطيع الحكومة إدارة السيولة النقدية كما تم التعامل خلال الأزمات في الفترات السابقة، في ظل الشح الكبير في النقد المتدفق، وعدم توفر مصادر تمويل للخزينة الفلسطينية، باستثناء ما توفر من منح ومساعدات خارجية.

شكل 2-6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي، 2019-2023

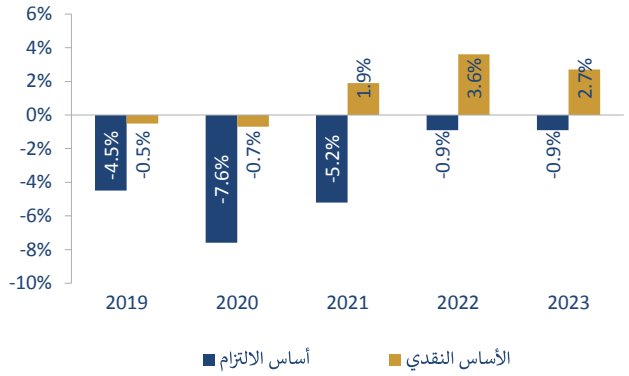

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

المتأخرات

بلغ إجمالي المتأخرات خلال العام 2023 حوالي 4.3 مليار شيكل، وفي ذات الوقت استطاعت الحكومة دفع مبلغ بقيمة تقارب 1.8 مليار شيكل من متأخرات سنوات سابقة، لتبلغ قيمة صافي المتأخرات خلال العام 2023 حوالي 2.5 مليار شيكل. وتوزع إجمالي المتأخرات بشكل أساسي بين متأخرات غير الأجور بنحو 52.8% (تعادل 2.2 مليار شيكل)[11]، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 33.5% (نحو 1.4 مليار شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنسبة تقارب 13% وبنحو 0.6 مليار شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بما نسبته 2.7%، وبقيمة تقارب 0.1 مليار شيكل، وتم سداد حوالي 87.1 مليون شيكل مسبقاً من المدفوعات المخصصة.

شكل 2-7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2023

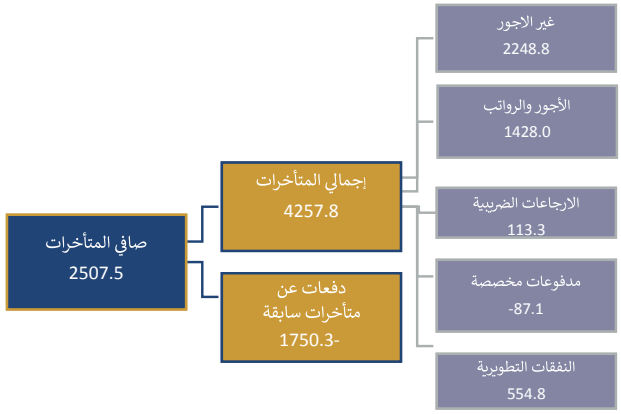

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الدين العام

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي نهاية العام 2023 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 6.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 3.8 مليار دولار (نحو 13.6 مليار شيكل)، أو ما يعادل 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو في مستويات قياسية مقارنة بالفترات السابقة، بسبب استمرار أزمات إيرادات المقاصة والخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من هذه الأموال، إضافة إلى بقاء حجم المنح والمساعدات الخارجية في مستويات متدنية جداً. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 65.1%، ودين خارجي بنحو 34.9%.

شكل 2-8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2019-2023

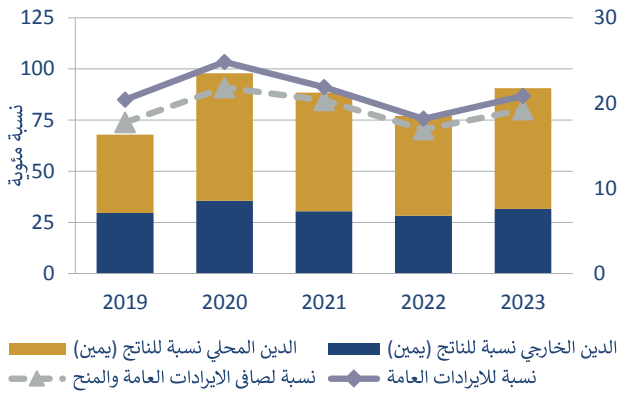

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

فقد شهد الدين الحكومي المحلي ارتفاعاً بما نسبته 9.8% مقارنة بالعام السابق[12]، ليبلغ نحو 2.5 مليار دولار (نحو 8.9 مليار شيكل)، أو ما يعادل 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي. توزع بين ديون طويلة الأجل بنحو 64.4%، مقابل 35.6% ديون قصيرة الأجل. وتجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو 75.6%) من الدين الحكومي المحلي بعملة الشيكل الإسرائيلي، إذ أن معظم

[11] توزعت بين متأخرات استخدام السلع والخدمات بنحو 2 مليار شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بنحو 0.3 مليار شيكل، والفوائد بنحو 82.3 مليون شيكل، ونفقات رأسمالية صغرى بنحو 98.4 مليون شيكل. وقد تم سداد حوالي 287.2 مليون شيكل مسبقاً من المساهمات الاجتماعية.

[12] في حال تحييد أثر سعر الصرف، يرتفع الائتمان الممنوح من المصارف للحكومة خلال العام 2023 بنسبة 12.3% مقارنة بالعام السابق. وتتأثر قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي بشكل مباشر بتطورات سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكل. كما تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بسيط بين بيانات وزارة المالية وبيانات سلطة النقد، وذلك لاشتمال بيانات وزارة المالية على القروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى، في حين تقتصر بيانات سلطة النقد على القروض الممنوحة من قبل المصارف فقط. كذلك أيضاً فإن عملية تسجيل القيود واستخراج البيانات، بالإضافة إلى سعر الصرف المستخدم قد تؤدي إلى وجود مثل هذه الفروقات.

النفقات العامة هي بعملة الشيكل، الأمر الذي يدفع الحكومة للاقتراض بهذه العملة، في محاولة منها لتفادي مخاطر التقلبات في أسعار الصرف. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 97.7٪ من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2023، مقابل نحو 2.3٪ (أو ما يعادل 57.2 مليون دولار) تم تمويلها من قبل مؤسسات عامة أخرى.

أما الدين الحكومي الخارجي فيميل إلى الاستقرار بشكل عام، إذ لا يزال مستقراً عند نفس مستوى العام السابق تقريباً، بحوالي 1.3 مليار دولار (نحو 4.8 مليار شيكل)، أو ما يعادل 7.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال العام 2023. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 61.7٪ من الدين الحكومي الخارجي، وبقيمة 814.7 مليون دولار، موزعة بين صندوق الأقصى 503.6 مليون دولار، والبنك القطري الوطني بحوالي 284.1 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 8.4 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 18.6 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 25.6٪ من هذا الدين، أو ما يعادل 337.8 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 280.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 21.3 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 22.5 مليون دولار، وبنك التعاون الألماني 11.8 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1.6 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 12.8٪ من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 168.8 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا بنحو 77 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 91.7 مليون دولار. وبشكل عام، يمتاز الدين الحكومي الخارجي بكونه أقرب للهبات والمنح، بالإضافة إلى كونه دين طويل الأجل في معظمه.

شكل 2-9: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2023-2019

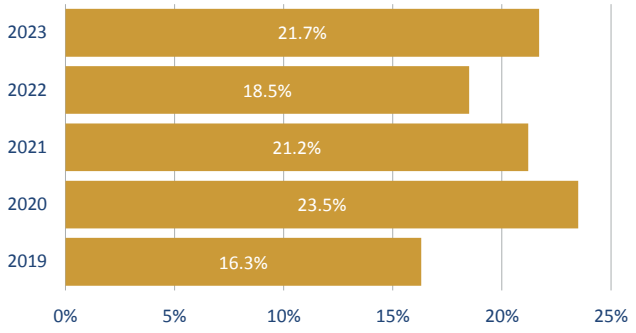

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبالنظر إلى نسبة الدين العام الحكومي للناتج المحلي في فلسطين، فإنها تبدو منخفضة (21.7٪) خلال العام 2023 مقارنة ببعض الدول المجاورة، إذ وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 89.5٪ مع نهاية العام 2023، وهذه النسبة لا تشمل ديون صندوق استثمار أموال الضمان، وفي إسرائيل بلغت هذه النسبة نحو 61.9٪ مع نهاية العام 2023[13]. غير أن هذه النسبة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة ومتانته، نتيجة لعدة أسباب أهمها، قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة، وفي ذات الوقت عدم القدرة على التحكم بأكثر من ثلثي إيرادات الخزينة الفلسطينية (المقاصة، والمنح والمساعدات الخارجية)، ومخاطر سعر الصرف. كما أن هذا الدين يستخدم بشكل عام لتغطية النفقات الجارية، والتي لا يتوقع أن يكون لها أثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية على المدى البعيد. كل ذلك يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرة الحكومة على الاستمرار بالاستدانة، وعلى السداد والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة، وفي ضوء تعقيد الأزمة واستمرار الاقتطاعات غير القانونية من أموال المقاصة، لن تستطيع المالية العامة تحمل كل هذه الضغوط لفترات أطول، بما يهدد استمراريتها واستدامتها.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي، أن هذا الدين قد شَكّلَ خلال العام 2023 نحو 80.2٪ من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 86.8٪ من صافي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 70.4٪ و75.6٪ خلال العام السابق، وهو ما يشير إلى ضعف وهشاشة الوضع المالي للحكومة، وارتهانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة. ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الدين، مما يعني استنزاف الموارد المالية للحكومة. كما

[13] المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (2023)، وبنك إسرائيل، التقرير السنوي، (2023): https://boi.org.il/en/communication-and-publications/regular-publications/bank-of-israel-annual-report/bank-of-israel-annual-report-2023/

بلغت نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي خلال العام 2023 نحو 21.7% مقارنة بحوالي 18.5% خلال العام السابق. الجدير ذكره أن هذه النسب ترتفع إلى مستويات تزيد عن السقف المسموح به بحسب قانون الدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي) عند إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد.

وفيما يتعلق بالفوائد المدفوعة على الدين الحكومي (وفق الأساس النقدي)، فقد بلغت 326.2 مليون شيكل خلال العام 2023، مقارنة بحوالي 339.6 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 79.8% من تلك المستحقة خلال العام نفسه. وتوزعت بين دفعات فوائد للدين المحلي بقيمة 324.2 مليون شيكل، مقابل 2 مليون شيكل دفعات فوائد للدين الخارجي.

شكل 2-10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2019-2023

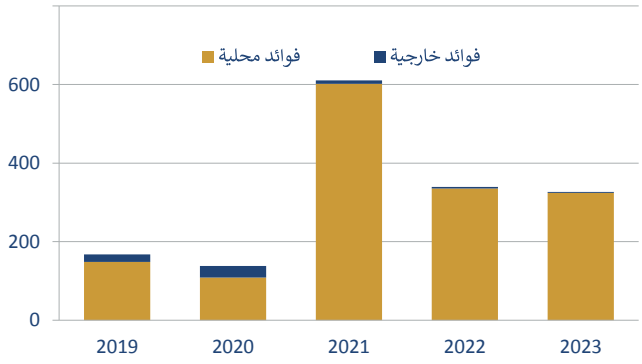

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الملامح الرئيسة للموازنة العامة للعام 2024

رغم صعوبة التنبؤ بحجم الموارد المالية المتوقعة للخزينة العامة في ظل حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد الفلسطيني جراء الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة، تمكن مجلس الوزراء في شهر تموز من إقرار الموازنة العامة للعام 2024. ومن المتوقع في ظل هذه الموازنة أن يبلغ حجم الإيرادات العامة حوالي 14 مليار شيكل، منخفضة بحوالي 12.4% مقارنة بالإيرادات المتحققة خلال العام 2023، وموزعة بشكل رئيس ما بين 4.7 مليار شيكل إيرادات جباية محلية (أو ما يعادل 33.5% من إجمالي الإيرادات العامة)، وحوالي 9.3 مليار شيكل إيرادات المقاصة (تعادل 66.5% من اجمالي الإيرادات العامة). وعلى صعيد المنح والمساعدات الخارجية من المتوقع أن تبلغ قيمتها خلال العام 2024 حوالي 2.5 مليار شيكل (تعادل تقريباً ضعف المنح المقدمة فعلياً خلال العام 2023 والبالغة 1.3 مليار شيكل). ويأتي هذا الارتفاع المتفائل والملحوظ في حجم المنح والمساعدات الخارجية في ظل الأزمة الراهنة الناجمة عن احتجاز مبالغ كبيرة من أموال المقاصة، وتراجع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى المستويات الحالية المتدنية في حجم المنح والمساعدات المقدمة للخزينة العامة.

أما على صعيد الإنفاق العام، فقد قدر إجمالي النفقات العامة خلال العام 2024 بحوالي 19.4 مليار شيكل، منخفضة بما نسبته 1.4% مقارنة بالنفقات المستحقة خلال العام 2023، موزعة ما بين نفقات الرواتب والأجور بقيمة تقارب 9.3 مليار شيكل، ونفقات جارية أخرى بقيمة 7.3 مليار شيكل (وبما يشمل النفقات التشغيلية، التحويلية، مدفوعات مخصصة، الفائدة، ونفقات رأس مالية)، وصافي الإقراض بحوالي 1.3 مليار شيكل، فيما من المتوقع أن تبلغ قيمة النفقات التطويرية حوالي 1.5 مليار شيكل.

وفي المحصلة من المتوقع أن يبلغ العجز الجاري حوالي 5.5 مليار شيكل، وستساهم المنح المتوقعة في تخفيض هذا العجز إلى 2.9 مليار شيكل، وهي عبارة عن الفجوة التمويلية المقدرة في الموازنة العامة. الجدير ذكره أن هذه التقديرات تبقى مرهونة بالافتراضات المتعلقة بأموال المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية، وهذا يؤكد على مخاطر عدم استدامة المالية العامة وقدرتها على الاستمرار في ظل هذه الظروف المتمثلة في احتجاز أموال المقاصة.

الفصل الثالث

القطاع الخارجي

نظرة عامة

تسبب العدوان الاسرائيلي في العديد من التداعيات على ميزان المدفوعات الفلسطيني. فقد توقفت حركة الاستيراد والتصدير بشكل كلي من وإلى قطاع وغزة، وتراجعت الحركة التجارية في الضفة الغربية. ولعلل التأثير الأكبر لهذا العدوان كان من نصيب القوى العاملة، ليس فقط العمالة في القطاع الخاص الفلسطيني، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وإنما طالت أيضاً العمالة الفلسطينية في إسرائيل التي منعت من الوصول إلى أماكن عملها منذ بداية العدوان، وانقطعت مصادر دخلهم.

وقد تجلى أثر هذه التغيرات في ارتفاع كبير جداً في عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2023، جراء الانخفاض الكبير في حساب الدخل من الخارج بسبب توقف العماله الفلسطينية في إسرائيل، وانخفاض التحويلات الجارية الموجهة للقطاع الخاص بالرغم من انخفاض الواردات وارتفاع الصادرات. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي شهدها القطاع الخارجي الفلسطيني خلال العام 2023[14].

ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد مع بقية دول العالم (المقارنات الإحصائية الدولية)، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى، إضافة إلى دوره الأساس في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة. وبشكل عام يتكون ميزان المدفوعات من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي.

شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2023

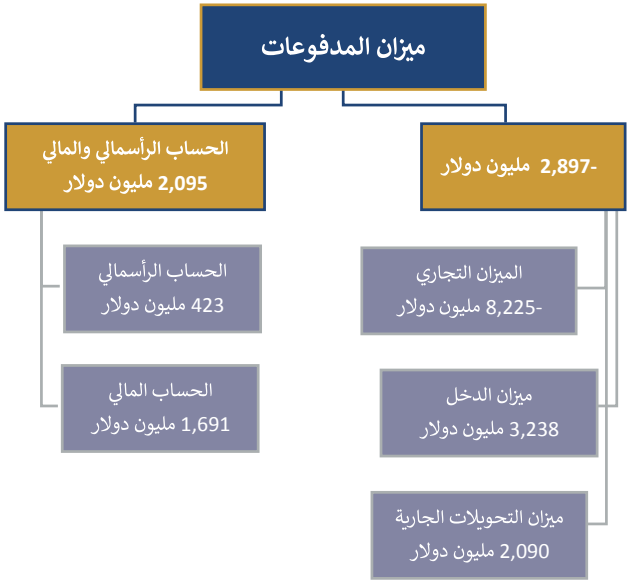

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري

سجل رصيد الحساب الجاري خلال العام 2023 عجزاً مقداره 2,897 مليون دولار، بارتفاع نسبته 42.3% عمّا كان عليه في العام 2022، مشكلاً نحو 16.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 10.6% خلال العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع الحاد في العجز إلى الانخفاض الكبير في حساب الدخل المحول من الخارج، وتحديداً تعويضات

[14] تجدر الإشارة أن تطورات التجارة الخارجية في هذا الجزء تختلف عن تلك المدرجة في الفصل الأول نظراً لاستخدام الأسعار الثابتة في الفصل الخاص بالتطورات الاقتصادية (الفصل الأول)، واستخدام الأسعار الجارية في ميزان المدفوعات (الفصل الثالث).

العاملين من إسرائيل التي انخفضت بنسبة 29.8%، إضافة إلى انخفاض تدفقات التحويلات الجارية وبالأخص الموجهة القطاع الخاص بنسبة 11.4%، والصادرات من السلع والخدمات بنسبة 3.4 %، وذلك بالرغم من انخفاض واردات السلع والخدمات بنسبة 5%. ويتكون الحساب الجاري من ثلاثة حسابات فرعية: الميزان التجاري (السلعي والخدمي)، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه الحسابات الفرعية خلال العام 2023.

شكل 3-2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2019-2023

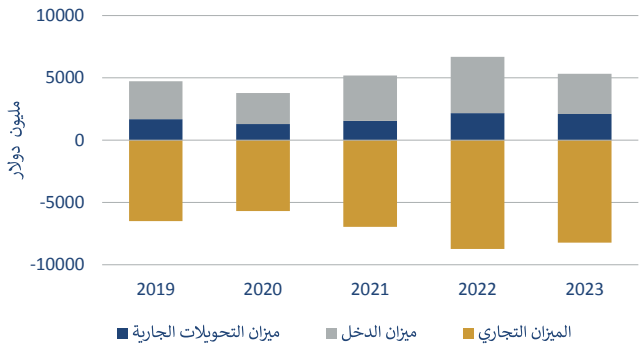

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز مزمن، مرتبط بدرجة أساسية بالمعيقات والقيود الاسرائيلية المفروضة على حركة التجارة الخارجية، وخاصة السلعية منها، فضلاً عن تعرضه لتشوهات هيكلية تتزايد من سنة إلى أخرى، والتي ازدادت بعد العدوان على قطاع غزة. فقد انخفض العجز في الميزان التجاري خلال العام 2023، بنحو 5.7% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 8.2 مليار دولار، أو ما نسبته 47.3 % من الناتج المحلي الإجمالي[15]، مقارنةً مع 45.5% في العام 2022. ويعتبر العجز في الميزان التجاري المسبب والمحرك الرئيس لعجز الحساب الجاري، والذي يعكس اتجاهاً عاماً للميزان التجاري منذ عقود، في ظل تضخم الواردات، خاصة السلعية بشكل متسارع، مقابل تزايد أقل في حجم الصادرات، والتي في أحسن الأحوال لا تشكل أكثر من ثلث الواردات. كما يعكس هذا العجز أيضاً مواطن الضعف في الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدرته الإنتاجية وعدم قدرته على تلبية أهم احتياجاته الأساسية، الأمر الذي يدفعه إلى اللجوء نحو الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، وتحديداً من إسرائيل التي تغرق السوق الفلسطيني بسلعها وتسمح لها بالتدفق الحر داخله، وفي الوقت نفسه تعيق نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2019-2023

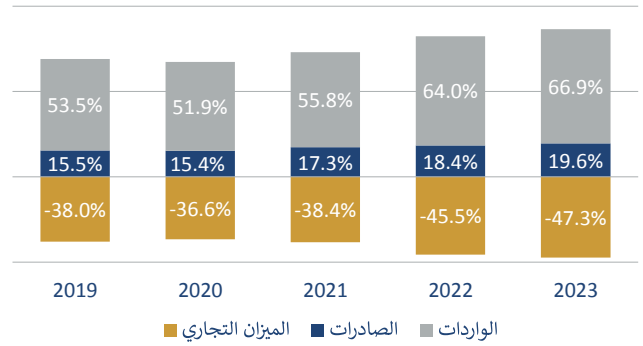

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتوزعت الصادرات السلعية الفلسطينية خلال العام 2023 بين مجموعة المصنوعات الأساسية (خشبية، وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) التي استحوذت على نحو 34.1% من إجمالي الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، وملابس، وأحذية، وغيرها) بنسبة 23.3%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 14%، أما المواد الخام، عدا الوقود فبلغت حصتها 13.4%، كما بلغت حصة المواد الكيماوية نحو 5.2 %، والمكائن ومعدات النقل حوالي 4.3%، والصادرات الأخرى المتبقية بنحو 5.7% من إجمالي الصادرات السلعية.

[15]) من الضروري التنويه إلى الاختلاف في نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول، كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

وبشكل عام، تتركز الصادرات السلعية في مجموعة محددة من السلع، إذ تسيطر عشر سلع[16] على ما نسبته 40.8% من إجمالي الصادرات، وتتجه غالبية الصادرات السلعية نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر وتبعية السوق الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وذلك باستحواذها على نحو 85.2% من إجمالي هذه الصادرات، مقابل 10.5% للعالم العربي (التجارة البينية)، ونحو 4.3% من الصادرات الفلسطينية فقط تتجه إلى بقية العالم.

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2023

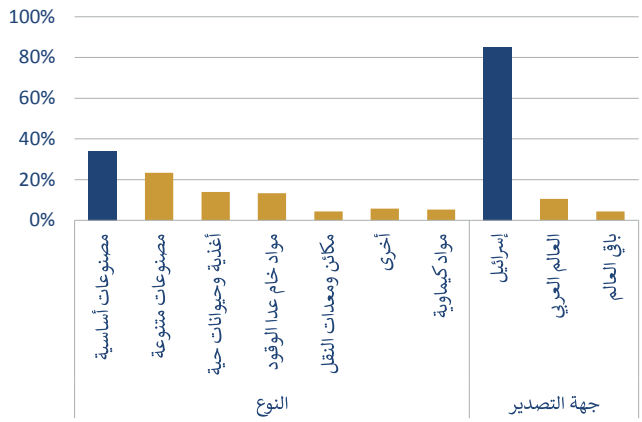

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

أما على مستوى الواردات السلعية، فتستحوذ مجموعة الوقود المعدني والطاقة على المرتبة الأولى وبنسبة 24.4% من إجمالي الواردات[17]، يليها الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 22.8%، ثم مجموعة المصنوعات الأساسية بنسبة 17.3%، وحظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل على 13.2%، أما مجموعة المواد الكيماوية فبلغت حصتها نحو 9.3%، والمصنوعات المتنوعة بنسبة 6%، والمشروبات والتبغ بنسبة 4.6%، فيما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى حوالي 2.4% من إجمالي الواردات السلعية.

وقد استحوذت إسرائيل على ما نسبته 52.3% من إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2023، فيما حظيت بقية الدول الأسيوية على 21.8%، والدول الأوروبية على 13%، والدول العربية (التجارة البينية) على 10.6% فقط، وحصلت الدول الأمريكية على 2.3%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على أقل من 1% من إجمالي الواردات السلعية. وتستحوذ عشر سلع أساسية على نحو 31.6% من حجم الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، وبنزين، وسولار) بنسبة 14.3%، فيما تستحوذ الأعلاف، والسجائر، والإسمنت الأسود، والأدوية، والعجول، وأجهزة الاتصالات، وقضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ على نحو 17.3%.

شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2023

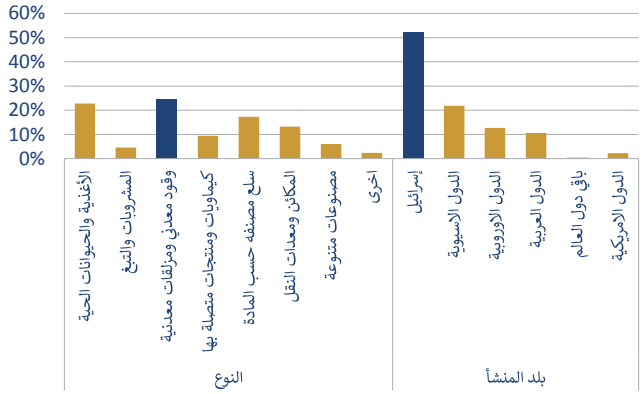

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

وتعتبر إسرائيل مصدر السلع الأساسية المستهلكة في السوق الفلسطيني، كونها الطرف المتحكم بحركة الدخول والخروج، سواء على مستوى السلع والبضائع، أو الافراد، من وإلى فلسطين، جراء تبعيته المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي، وضعف علاقته مع محيطه العربي. ويضاف إلى ذلك الأثر المباشر الذي تتركه السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

[16] تتمثل في حجر البناء، وأكياس النايلون، وحديد الخردة، والمقاعد المنجدة، والتمور، والحصمة، وزيت الزيتون، والرخام والمرمر، وبروفيلات الألمنيوم، وحديد حدادين.

[17] تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة، وتحظى بنسبة 10% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة بنحو 9% من حجم الواردات.

أما بخصوص التجارة الخدمية، فقد تراجع أداء ميزان الخدمات (صادرات الخدمات – واردات الخدمات) خلال العام 2023 بنسبة 6.3%، محدثاً عجزاً بقيمة 1,112 مليون دولار، جراء انخفاض صادرات الخدمات بنسبة 3.4%، لتبلغ 882 مليون دولار، مقابل انخفاض واردات الخدمات بنسبة 5%، لتبلغ 1,994 مليون دولار. ومن المعروف أن ميزان الخدمات الفلسطيني يعتمد في تكوينه بشكل أساسي على تصدير خدمات السفر، وخدمات التشييد، وبنسبة 45% و35% لكل منهما، أما في جانب الواردات فتعتمد على خدمات السفر، وخدمات النقل، والخدمات الحكومية، باستحواذها على نحو 35%، و 32%، و8% على التوالي من إجمالي والواردات الخدمية.

شكل 3-6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني، 2019-2023

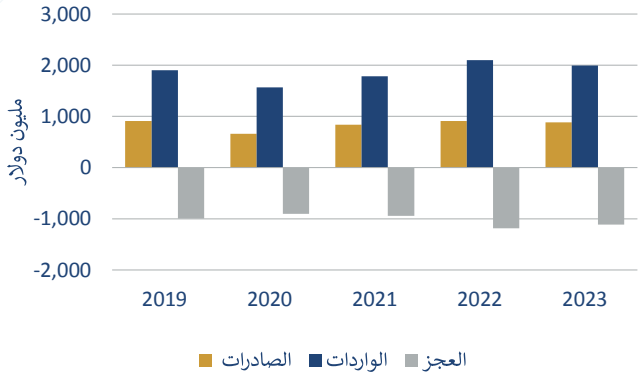

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

وبشكل عام، تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب، في مقدمتها القيود والإجراءات الإدارية واللوجستية والأمنية، التي تفرضها إسرائيل، وتشكل عائقاً أمام حركة التجارة الفلسطينية، كونها تعمل كحواجز غير جمركية أمام حركة التجارة الفلسطينية، وتضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك تأثير بعض العوامل الداخلية على الحركة التجارية، والمتعلقة بتركيبة الاقتصاد الفلسطيني وهيكله وسياساته وحجمه، وتنافسية المنتجات الفلسطينية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية. إذ يبدو وكأن الأولوية هي لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، باعتبارها أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب.

وبالرغم من أن فلسطين قد وقعت العديد من الاتفاقيات مع دول عربية وإقليمية، بالإضافة إلى البروتوكولات التجارية، الثنائية ومتعددة الأطراف، والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها الصادرات الفلسطينية مع العديد من الدول والمجموعات الدولية. والتي هدفت في مجملها إلى فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية، والتعامل مع فلسطين ككيان اقتصادي قائم بذاته، وتقليص الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك شبه محتكر للتجارة الخارجية، وتنويع بعض المبادرات التجارية وإعطاء خيار أفضل للمنتج الفلسطيني، ونقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال بهدف دعم القطاعات الإنتاجية التصديرية. غير أن ذلك لم يغير كثيراً من واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، ولم يتحقق هدف تعزيز الروابط مع المحيط العربي، وإنما كرست كون فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، التي احتلت صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية.

ومع ذلك، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً في هيمنة إسرائيل على الواردات الفلسطينية، جراء سعي بعض التجار الفلسطينيين إلى تنويع أسواقهم والنفاذ إلى أسواق جديده، الأمر الذي أدى إلى تزايد حصة التجارة المباشرة مع أطراف أخرى، بخلاف إسرائيلي. مما يشير إلى وجود إمكانيات حقيقية لتحقيق مزيد من النمو والتوسع في هذا المجال. ويتطلب ذلك مزيداً الجهود الرامية لتعزيز العلاقة التجارية مع الأطراف العربية والدولية، وتمكين فلسطين من السيطرة على المعابر، تمهيداً للوصول إلى القرار الاقتصادي المستقل والقدرة على صياغة السياسة والعلاقة التجارية مع كل الجهات العربية والدولية بحرية.

الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج، ممثلاً بتعويضات العاملين ودخل الاستثمار، أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري. وفي الحالة الفلسطينية، دائماً ما يتسم هذا الحساب بالفائض، فعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهده خلال العام 2023 بنحو 28.5% مقارنة بالعام السابق، إلا أنه حقق فائضاً قيمته 3.2 مليار دولار، مشكلاً حوالي 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى الانخفاض إلى توقف الجزء الأكبر من العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ بدء العدوان الإسرائيلي، إضافة إلى انخفاض العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، الذي وصل إلى نحو 273 مليون دولار. وبشكل عام، ساهم الفائض المتحقق في حساب الدخل في تمويل ما يقارب 39.4% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2023.

شكل 3-7: الدخل المحول من الخارج، 2019-2023

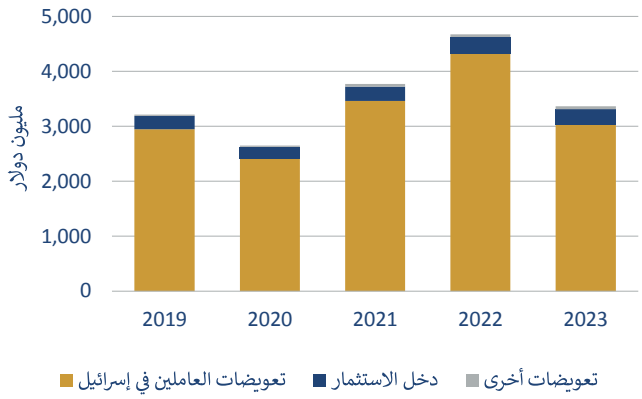

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ونظراً لارتباط هذا الفائض بدرجة أساسية في تعويضات العاملين في إسرائيل (شكلت حوالي 95% من صافي الدخل خلال العام 2023)، فإن دوره في تقليل عجز الحساب الجاري لا يتسم بالاستمرارية والاستدامة. فقد اثبت العدوان أن هذه التعويضات محكومة بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب هذه التعويضات من عام إلى آخر، تبعاً لعدد العمال، ومتوسط الأجر اليومي، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك، فهذه التعويضات تسهم بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وفي زيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء كبير من الاستهلاك. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلّت خلال الفترة (2019-2023) حوالي 18.4% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 15.4% من الدخل القومي الإجمالي.

شكل 3-8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2019-2023

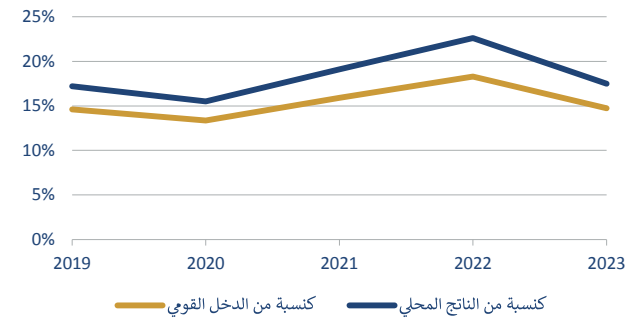

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

التحويلات الجارية

تعتبر التحويلات الجارية بدون مقابل أحد أهم الروافد الأساسية لميزان المدفوعات، وتحظى بأهميةٍ كبيرة، كونها تسهم في توفير شبكة أمان للعائلات المتلقية لها، وتعمل على تنشيط الحركة التجارية، والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه التحويلات جميع

المبالغ (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المغتربين)، التي يغلب على تدفقها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين احتياجاتهم الأساسية، كالتعليم، والصحة، والسكن والغذاء والعلاج، وغيرها من الخدمات الأخرى.

وتمثل التحويلات الجارية في الحالة الفلسطينية مصدر تمويل مهم للعجز التجاري، وبالتالي خفض عجز الحساب الجاري، خصوصاً التحويلات الموجهة للقطاع الخاص، نظراً لاتصافها بالاستمرارية، باعتبارها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة. وخلال العام 2023 شهدت التدفقات الداخلة إلى فلسطين انخفاضاً بنحو 11.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2.5 مليار دولار، مقابل انخفاض التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 40.6%، لتبلغ 369 مليون دولار، مما أدى في المحصلة إلى انخفاض صافي التحويلات الجارية بنحو 3.3% مقارنة مع العام 2022، لتصل إلى حوالي 2.1 مليار دولار. موّلت نحو 25.4% من عجز الميزان التجاري، مقارنةً مع 24.8% في العام 2022. وبالتالي أسهمت في خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 16.7%، مقابل 28.6% في حال استثنائها. هذا بالإضافة إلى دورها في زيادة الاستثمار، ودعم السيولة، وتمويل القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الودائع لدى الجهاز المصرفي.

شكل 3-9: التحويلات الجارية، 2019-2023

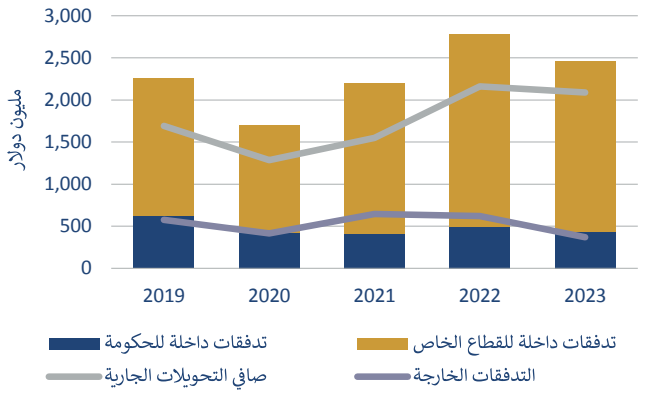

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 2.1 مليار دولار خلال العام 2023، بارتفاع نسبته 68% مقارنة بالعام السابق، مشكلاً نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية الارتفاع الملحوظ في فائض الحساب المالي، الذي وصل إلى 1.7 مليار دولار، نتيجة ارتفاع الأصول الخارجية تحديداً بند العملة والودائع.

وفي المقابل، تراجع الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي خلال العام 2023 بنحو 31.9% عما كان عليه في العام 2022، منخفضاً إلى 404 مليون دولار، جراء تراجع التدفقات الرأسمالية للحكومة بنحو 30.3%، لتصل إلى حوالي 103 مليون دولار، إضافة الى انخفاض التدفقات الرأسمالية الموجهة

شكل 3-10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2019-2023

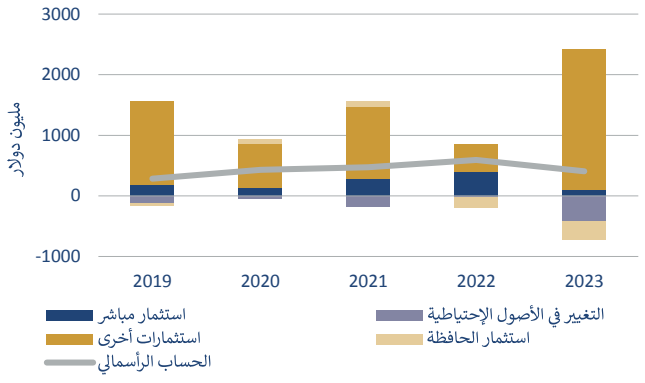

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

للقطاع الخاص بنحو 33٪، لتصل إلى حوالي 252 مليون دولار. وفي المحصلة، مول الحساب الرأسمالي والمالي (شاملا الأصول الاحتياطية) ما يقارب 72٪ فقط من العجز في الحساب الجاري خلال العام 2023. ويذكر بهذا الشأن، أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفعت خلال عام 2023 بمقدار 426 مليون دولار. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

استدامة الحساب الجاري

يمثل العجز المزمن والمرتفع في الميزان التجاري أحد أهم العوامل المؤثرة في القدرة على استدامة الحساب الجاري، والذي بلغ في المتوسط حوالي 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2019–2023)، عاكساً في ثناياه مشاكل هيكلية وبنيوية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد والمنتجات المحلية، ويؤثر سلباً على استمرارية استدامة الحساب الجاري.

ويمكن الاستدلال على مدى استدامة الحساب الجاري من خلال العديد من المؤشرات، ومنها نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في قدرة استدامة الحساب الجاري، وبالمتوسط بلغت هذه النسبة في الحالة الفلسطينية 13.7٪ خلال الفترة (2019 – 2023)، علماً بأنها انخفضت إلى 8.7٪ خلال العام 2023 مقارنة بنحو 14.6٪ خلال العام السابق.

كما يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أحد مؤشرات الاستدامة، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في القدرة على الاستدامة. وبشكل عام، لا تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.3٪ في أحسن حالاتها خلال الفترة (2019 –2023)، وهي نسبة متدنية جداً. ولا يختلف الوضع كثيراً حتى بعد إضافة التحويلات الرأسمالية للاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبقى منخفضة ولا تدعم استمرارية الحساب الجاري، وفي أحسن حالاتها تصل إلى 5٪، وهي نسبة منخفضة لا تدعم استدامة الحساب الجاري.

كما أن مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية) متدنٍ جداً، ولا تكاد تصل إلى الشهر. وعلى العكس من ذلك، يظهر مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، نسبة مقبولة إلى حد ما، والتي بلغت في المتوسط نحو 67٪ في فلسطين. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية استدامة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

ويضاف إلى ذلك العجز المزمن والهيكلي في مالية الحكومة، الذي يؤثر بشكل مباشر وسلبي على استدامة الحساب الجاري، إذ أن عدم قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المترتبة عليها وتراكم المتأخرات يزيد من فجوة الادخار الحكومي، والتي بدورها تزيد من عجز الحساب الجاري، علماً بأن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات. كذلك تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزراعي، والصناعي)، عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر أهم محركات التنافسية في الوقت الحالي.

ويظهر تحليل الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني بنسبة 80٪، والمنح الرأسمالية بنسبة 14٪ (موّل البندان 94٪ من عجز الحساب الجاري في العام 2023) في

حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 3.5٪ من العجز. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة هذا العجز، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديداً الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف على أنه دين طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وضع الاستثمار الدولي

أشارت بيانات وضع الاستثمار الدولي لفلسطين خلال العام 2023 إلى وجود تفاوت ملحوظ بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين، ومثيلتها الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية – الالتزامات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 4.6 مليار دولار، بارتفاع نسبته 36٪ عن العام السابق.

شكل 3-11: وضع الاستثمار الدولي حسب القطاع، 2023

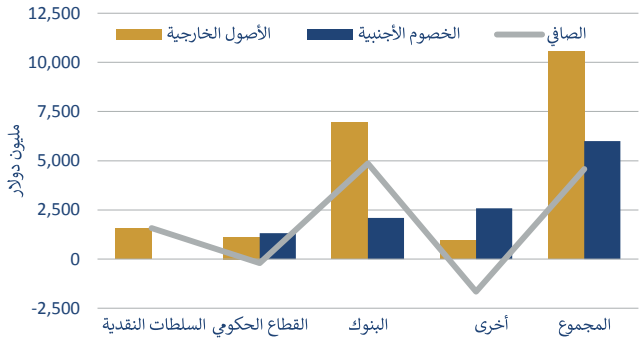

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

فقد بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج حوالي 10.6 مليار دولار، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 3٪، واستثمارات حافظة 16٪، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 68٪، وأصول احتياطية 13٪. في حين بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 6.0 مليار دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 53٪، واستثمارات حافظة 12٪، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع) بحوالي 35٪.

الفصل الرابع

القطاع المالي

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

واصلت سلطة النقد خلال العام 2023 ممارسة مهامها وصلاحياتها، ولعبت سياساتها وتدخلاتها وأداؤها المتزن دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، وتحسين أدائها وتعزيز دورها الحيوي في الاقتصاد الوطني. فمن خلال مساعدة الأفراد، وقطاع الأعمال، واستدامة دورة الأعمال، بما يسهم في توفير مزيد من فرص العمل، وتمكين الشباب والنساء والرياديين، بالإضافة إلى مساعدة الحكومة في تنفيذ السياسات المالية المناسبة، مهدت سلطة النقد السبيل إلى المحافظة على مقومات الاقتصاد الفلسطيني. وبالتوازي مع هذه التدخلات، واصلت سلطة النقد متابعة التطورات والمستجدات على صعيد أعمال البنوك المركزية، والتحولات الجذرية في الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد شملت جهود وإجراءات سلطة النقد كافة الجوانب ذات العلاقة بطبيعة عملها ومهامها الأساسية، مع التركيز على عدة مسارات، أهمها الاستقرار المالي، والتحول الرقمي وبنيته التحتية، ودعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الشمول المالي، وعلاقات التراسل المصرفي، وتداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع المصرفي. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز المنجزات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2023.

المحافظة على سلامة القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي العمود الفقري للنظام المالي الفلسطيني، ويمثل الحفاظ على سلامة هذا القطاع أحد الوظائف الأساسية لسلطة النقد، التي حرصت على الدوام على تهيئة بيئة مؤسسية وتنظيمية مناسبة تحكم عمل القطاع المصرفي. فمن خلال تدخلات سلطة النقد وأدائها المتزن في مجال الرقابة والإشراف، وإنضباطه لأعلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى، بقي هذا القطاع آمناً سليماً معافى، قادراً على مسايرة حجم الأعباء والتحديات الملقاة على عاتقه في ظل الظروف والأوضاع الاستثنائية التي تعيشها فلسطين. وفي ذات الوقت قادراً على مواكبة ومسايرة التطورات المصرفية العالمية وتعزيز استخدامها، وبما يسهم في مزيد من التفعيل لدوره الحيوي في تحفيز الاقتصاد. ومن أهم الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد ما يلي:

1- تعزيز الدور الرقابي لسلطة النقد

عملت سلطة النقد بشكل دؤوب على تعزيز دورها الرقابي، والاستمرار في تطوير العمل الرقابي، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير والمستجدات المصرفية والرقابية العالمية. وقد أنصب جزء من هذا التطوير على تحديث وإصدار التعليمات الرقابية بعد دراسة متأنية لآثارها المباشرة وغير المباشرة، إذ أولت سلطة النقد اهتماماً خاصاً في تعليماتها للتعامل مع الآثار الاقتصادية المرتبطة بالعدوان على قطاع غزة، وذلك من خلال:

- المساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع المالية للحكومة في ظل قرصنة أموال المقاصة، وذلك من خلال تسهيل إجراءات إعادة هيكلة قروض سابقة وحصولها على قرض تجمع بنكي في الربع الرابع من العام 2023، لتمكينها من سداد القروض والأقساط المستحقة، بالإضافة إلى سداد أجزاء من الرواتب للموظفين المعموميين، وجزء من مستحقات القطاع الخاص.

- ضخ سيولة إضافية في السوق الفلسطيني بقيمة 500 مليون شيكل (صندوق استدامة بلس)، وإتاحتها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ومساعدة المنشآت المتضررة من تبعات العدوان على التعافي والاستدامة في دورتها المالية، وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي.

- ضمان استمرارية الدورة المالية في الاقتصاد الوطني وتوجيه الإئتمان وتغطية النفقات التشغيلية الطارئة وإعادة تقييم وتنظيم الائتمان القائم، خاصة فيما يتعلق بإجراءات التعامل مع محفظة الإئتمان في قطاع غزة، وبما يشمل تأجيل خصم أقساط القروض للعملاء المقيمين في قطاع غزة.

- التعامل مع شح السيولة في الاقتصاد الوطني، وتسهيل إجراءات ضخ السيولة، والتعامل مع أقساط الموظفين في القطاعين العام والخاص، والعمال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل الذين تأثرت رواتبهم من تداعيات العدوان الإسرائيلي، إلى جانب التعامل مع الإئتمان القائم على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تنظيم إجراءات التعامل مع الودائع لأجل والودائع الاستثمارية للعملاء في قطاع غزة.

- تنظيم آليات التعامل ومعالجة الأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام خلال فترة عدم انتظام الرواتب من خلال منح الموظفين جاري مدين مؤقت/سلفة مؤقتة.

- التعامل مع مخاطر العدوان على قطاع غزة، وعلى بعض القطاعات الاقتصادية، من خلال التحوط لتلك المخاطر، وتطبيق منهجيات وآليات متحفظة من أجل إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على كافة التعرضات المتأثرة. بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية المتعلقة بتوزيع الأرباح والمكافآت، وتكوين المخصصات لعام 2023.

- تفعيل خطط استمرارية العمل، وإدارة الأزمات، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة باستمرارية عمل القطاع المصرفي وسلامة الموظفين والعملاء.

كما تناول جزء آخر من التعليمات التي أصدرتها سلطة النقد بعض جوانب العمل المصرفي وتنظيمه بما يتناسب مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة، وذلك من خلال:

- الحد من مخاطر التركزات الائتمانية والتعرضات لدى المصارف، وتنظيم آلية احتساب التركز الائتماني أو التعرض. إلى جانب تعزيز دور المصارف في إسناد وتشجيع التنمية الاقتصادية الشاملة، وتمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية لتوفير بيئة اقتصادية مناسبة.

- تعزيز إجراءات الأمن والسلامة وحماية أموال وأصول المصرف والحد من المخاطر.

- تحديد أنواع وقيم العمولات والرسوم المسموح للمصارف استيفاؤها مقابل الخدمات التي تقدمها للعملاء.

- تنظيم قواعد العمل في السوق بهدف ضبطه والحفاظ على استقرار الأسعار، وترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة في التعامل مع العملاء، وتمكين العملاء من فهم المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف واختيار ما يناسب احتياجاتهم، والحد من الممارسات غير العادلة ومخاطر الإفراط في الاستدانة، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي.

وبالتوازي مع إصدار التعليمات، عملت سلطة النقد على تعزيز وتطوير تطوير العمل الرقابي للقطاع المصرفي بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- استكمال المرحلة الأولى من نظام الرقابة الآلي (Sup-Tech)، الذي يُمهد إلى أتمتة عمليات الرقابة والتفتيش، وتوفير بنية تحتية متينه وآمنة للبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الجهات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأنشطة الرقابية التطويرية والاستراتيجية.

- تنظيم العمل المصرفي الإسلامي وإصدار الفتاوى ذات العلاقة (من خلال الهيئة العليا للرقابة الشرعية)، خاصة فيما يتعلق بالمتطلبات الشرعية للتعامل مع أقساط التمويلات المستحقة على العملاء، وآليات ضخ السيولة في الاقتصاد.

- متابعة مدى التزام مؤسسات القطاع المصرفي بضوابط تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، بما يشمل تقييم خطط استمرارية الأعمال، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، بالإضافة إلى تنظيم إدارة مراكز البيانات الرئيسة، والتعافي من الكوارث، وخدمات الحوسبة السحابية.

- تزويد المصارف بتقديرات دقيقة حول المخاطر المصرفية للعملاء والشركات من خلال نظام تصنيف المقترضين، ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، والحد من الإفراط بالاستدانة، وتتبع التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية ودراسة أثرها على السلوك الائتماني للعملاء.

- تقييم الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف، من خلال استبيان أُعد خصيصاً لهذه الغاية، للتعرف على مدى التحول في تقديم الخدمات المالية إلكترونياً، وحجم العمليات المنفذة بالقنوات التقليدية مقارنة بالقنوات الإلكترونية على مستوى الفروع، وحجم الموازنات المخصصة لتطوير منتجات وخدمات إلكترونية أكثر سهولة وكفاءة وتلبي حاجة العملاء.

- التحليل الدوري لمؤشرات القطاع المالي المصرفي، والوقوف على أهم التغيرات في المراكز المالية للمصارف ونتائج أعمالها، وأثر ذلك على استقرار القطاع المصرفي والمالي بشكل عام، إضافة إلى تحليل أداء المصارف العاملة في فلسطين على مستوى مجموعات النظراء (الأقران).

كما حرصت سلطة النقد أيضاً على الاستمرار في تطوير العمل الرقابي للقطاع غير المصرفي الخاضع لرقابتها وإشرافها المباشر، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، وضمان متانته وملاءته المالية، وبما يمكنه من خدمة الفئات المستهدفة، وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، وتسهم في تعزيز دوره في النظام المالي، وفي الاقتصاد بشكل عام. فمن جهة، قامت سلطة النقد بإصدار العديد من التعليمات الرقابية لمواكبة تداعيات الظروف الراهنة على أعمال هذا القطاع، خاصة بالنسبة لمؤسسات الإقراض المتخصص، وتبني الإطار الرقابي المعدل لمؤسسات الإقراض، الذي يركز على إنضباط السوق، وعلى مبادئ وممارسات حماية حقوق العملاء. كما أصدرت تعليمات لتنظيم عضوية شركات خدمات الدفع في نظام عرض وسداد الفواتير الوطني، وتحديد الشروط والأحكام الخاصة بحساب ضمان النقود الإلكترونية، استجابة للقرار بقانون رقم (41) لسنة 2022 بشأن قانون المدفوعات الوطني. ومن جهة ثانية، قامت سلطة النقد بتنفيذ العديد من الجولات الميدانية لمتابعة التنفيذ المستمر للرقابة المكتبية، والتحقق من مدى التزام مؤسسات هذا القطاع بالقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، والممارسات الفضلى ذات العلاقة.

2- متابعة أوضاع السيولة

حرصت سلطة النقد على متابعة ومراقبة التطورات في وضع السيولة على مستوى المصارف وفروعها، وكذلك على مستوى السوق الفلسطيني، لضمان استمرار توفر السيولة النقدية من مختلف العملات، لتلبية احتياجات السوق الفلسطيني، واحتياجات المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، وضخ مزيد من السيولة كلما استدعت الضرورة ذلك.

ولهذه الغاية، عملت سلطة النقد على توفير عدد من الأدوات المالية لضخ السيولة في القطاع المصرفي لتلبية احتياجات المصارف من العملات المختلفة، خاصة عملة الشيكل، وذلك في ضوء القيود التي يضعها الجانب الإسرائيلي على شحن الشيكل إلى إسرائيل. كما عملت على توفير السيولة الطارئة، والسيولة متوسطة الأجل، لتمكين المصارف من تغطية التزاماتها في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، وبالتالي الحفاظ على متانة وقدرة القطاع المصرفي على تنفيذ المعاملات محلياً ودولياً.

وفي ذات السياق، اتخذت سلطة النقد ما يلزم من إجراءات لمراقبة التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية بنفس عملتها. ويأتي ذلك في إطار جهود سلطة النقد لضمان المعاملة العادلة والمنصفة لحقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية والمصرفية، وتجنب تعرضهم للإساءة والاحتيال، والحرص على توعية وتثقيف المستهلك مالياً ومصرفياً.

3- تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصلت سلطة النقد جهودها لتعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، سواء من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص، والمصارف المركزية المناظرة في القضايا ذات العلاقة، أو من خلال تعزيز أساليب الرقابة الميدانية والمكتبية، واتباع النهج القائم على المخاطر، وتعزيز فعالية رصد العمليات والأنشطة المشبوهة، واتخاذ الإجراءات والمتابعات اللازمة للتحقق من سلامة إجراءات المؤسسات المالية ومدى التزامها بأحكام القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 وتعديلاته، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، والتوصيات والمعايير الدولية الفضلى ذات العلاقة. وفي سياق هذه الجهود، قامت سلطة النقد بالإجراءات التالية:

- إصدار العديد من التعليمات للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات الخاضعة لرقابتها، ومطالبتها بتقييم مخاطر المنتجات، ووضع الضوابط اللازمة لإدارة المخاطر والحد منها، والمساهمة في الحفاظ على أموال المواطنين وتجنيبهم مخاطر الاحتيال والنصب والابتزاز والقرصنة الإلكترونية، واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر تجاه العمليات المالية المنفذة و/أو الامتناع عن التعامل وتنفيذ أي عملية مالية لصالح بعض الأشخاص.

- تنفيذ عدة جولات تفتيش ميدانية على المصارف، والمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد، لتقييم بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، والإجراءات والتدابير والضوابط المتخذة لمعالجة أوجه الضعف والقصور الناتجة عن تحديث عمليات التقييم الوطني والتقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- توفير مؤشرات إحصائية ورقابية لمتابعة مدى كفاية تدابير العناية الواجبة المتخذة من المصارف، لا سيما فيما يتعلق بالشيكات البنكية، وتحديث البيانات، والسرية المصرفية، والأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، وحسابات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

- متابعة التزام المصارف باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف، والعمل على تعزيز فاعلية بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورقابة العمليات المستمرة باستخدام برامج وسيناريوهات محددة، وفقاً للخطط والجداول الزمنية الممنوحة لتلك المصارف.

- متابعة المؤسسات المالية في توفير آليات وأنظمة وبرامج خاصة تكفل الاستعلام عن بيانات وأسماء العملاء على قوائم الحظر والتجميد النافذة عند فتح الحسابات وتنفيذ العمليات المالية لصالحهم.

- تسهيل تلقي عدد من الشركات غير الربحية للمنح والمساعدات والتمويلات، إضافة إلى تسهيل فتح حسابات بنكية لعدد من الجمعيات الخيرية لدى المصارف وتلقيها للمساعدات الخارجية، وبما يساهم في تمكين تلك الجمعيات من ممارسة أهدافها المرخصة وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية النافذ.

- تنظيم عملية تحديث بيانات العملاء بالاستناد إلى درجة تعرضهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، إضافة إلى مطالبة المصارف بإتاحة خدمة تحديث بيانات العملاء الطبيعيين منخفضي المخاطر باستخدام تطبيقات الإنترنت والموبايل البنكي.

4- علاقات التراسل المصرفية

لا تزال المصارف العاملة في فلسطين تعاني من إجراءات علاقات المراسلة مع المصارف الأجنبية، وبالأخص الإسرائيلية منها، والتي تعود جذورها إلى العام 2009، عندما بدأت المصارف الإسرائيلية المراسلة بوضع مزيد من القيود على عمل المصارف في فلسطين، وذلك بعد قرار الحكومة الإسرائيلية اعتبار قطاع غزة كيان معادي، وإدعاء المصارف الإسرائيلية بأن استمرار التعامل مع المصارف الفلسطينية يعرضها إلى مخاطر مرتفعة.

وشملت هذه الإجراءات قطع العلاقات المصرفية بشكل كامل مع فروع المصارف العاملة في قطاع غزة، ورفض المصارف الإسرائيلية استلام فائض الشيكل، وتهديدها المستمر بقطع كامل للعلاقات المصرفية المراسلة، وبما يشمل تقاص الشيكات والحوالات، مما سبب للمصارف العاملة في فلسطين أزمة في فائض الشيكل، وكبدها مصاريف إضافية وخسائر مالية كبيرة، إضافة إلى العديد من المخاطر. ومما لا شك فيه أن معالجة مشكلة فائض الشيكل يزيد من قدرة المصارف على ضخ مبالغ إضافية في السوق المحلي، للقطاعين الخاص والعام.

وبهدف التخفيف من تداعيات مشكلة فائض الشيكل على الاقتصاد بشكل عام، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وبما يسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي، عملت سلطة النقد بشكل حثيث ومستمر على تذليل العقبات المحيطة بهذه المشكلة، وركزت تدخلاتها على أكثر من مسار بالتوازي:

- إعداد الدراسات للوقوف على حجم وأسباب فائض الشيكل، والتي أظهرت أن هذا الفائض في الشيكل ناتج عن مصادر مشروعة، أهمها أجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل التي تدفع نقداً، وارتفاع حجم المشتريات النقدية لفلسطيني الداخل.
- استمرار التفاوض مع بنك إسرائيل ومطالبته بزيادة حجم المبالغ المشحونة من النقد الكاش إلى إسرائيل. وقد نجحت سلطة النقد في زيادة هذه المبلغ إلى حوالي 4.5 مليار شيكل في كل ربع سنة، أو ما يعادل 18 مليار شيكل في السنة، إضافة إلى بعض الشحنات الاستثنائية الأخرى.
- التركيز على تعزيز وسائل الدفع الإلكترونية التي من شأنها تقليل استخدام النقد الكاش من الشيكل، وخصوصاً فيما يتعلق بدفع أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل عبر قنوات القطاع المصرفي، مستهدفة بذلك المصدر الرئيس لتدفق الشيكل إلى المناطق الفلسطينية (أي العمال الذين يحملون تصاريح عمل في إسرائيل). ومن شأن هذه الخطوة الهامة أن تحد بشكل كبير من فائض الشيكل.

وعقب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، شهدت العلاقات المصرفية المراسلة، وخصوصاً مع المصارف الأوروبية، مزيداً من التقييد الأمر الذي ترتب عليه تأخير تنفيذ المعاملات المالية، وخفض سقوف التعامل، ورفع نسب التأمين النقدي على هذه المعاملات.

5- تداعيات العدوان الإسرائيلي على القطاع المصرفي

عانى قطاع غزة منذ ما يزيد على 17 عاماً، من حصار خانق شمل منع/تقنين دخول المحروقات، والكثير من السلع، ومنع الصيد في عمق البحر، وإغلاق المعابر. وتمخض هذا الحصار عن نتائج مدمرة لقطاع غزة على المستويين الاقتصادي والإنساني. وتسبب في تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، على إثر تراجع مساهمة اقتصاد قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني، وتوالي معدلات البطالة والفقر في الارتفاع، وأصبحت الغالبية العظمى من سكان القطاع تعتمد بشكل أو بآخر على المساعدات والمعونات الدولية. ويأتي العدوان الأخير غير المسبوق الذي شنته إسرائيل ليضيف مزيداً من المعاناة في مختلف مناحي حياة مواطني قطاع غزة، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، المتداعية أصلاً.

والقطاع المصرفي، كغيره من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، عانى من بعض المخاطر الناتجة عن هذا العدوان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، جراء تداعيات هذا العدوان على المواطنين والمنشآت الاقتصادية ودورة الأعمال. ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التداعيات على النحو التالي:

- توقف شبه تام في معظم الخدمات المصرفية في قطاع غزة، جراء تعرض بعض مقرات المصارف إلى قصف مباشر، وتعرض بعضها الآخر إلى أضرار بالغة، الأمر الذي يتطلب إعادة إعمار هذه المقرات. كما تسبب هذا العدوان في تدمير عدد من أجهزة الصراف الآلي وتضرر منظومة الدفع وعجز المصارف عن تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات التقليدية للعملاء. ومؤخراً تم اللجوء إلى وسائل الدفع الإلكتروني كإحدى الوسائل للتغلب على تعطل الخدمات المالية التقليدية.

- تزايد المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية، جراء تزايد احتمالية تعثر جزء من هذه المحفظة، سواء في قطاع غزة، أو في الضفة الغربية، على إثر تزايد المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض الممنوحة للمواطنين جراء تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب تزايد المخاطر المرتبطة بمحفظة موظفي القطاعين العام والخاص، والعمال الفلسطينيين في إسرائيل نتيجة توقف جزء كبير منهم عن العمل وانقطاع مصادر دخلهم. بالإضافة إلى تزايد المخاطر المرتبطة بمحظفة قروض بعض الأنشطة الاقتصادية جراء تراجع دورة الأعمال وتراجع النشاط والنمو الاقتصادي.

- تزايد الحاجة إلى ضخ سيولة إضافية في السوق المحلي لتلبية احتياجات المشاريع والمنشآت إلى التمويل لتسديد الالتزامات الطارئة الناجمة عن هذا العدوان وتداعياته.

- تزايد المخاطر المرتبطة بحركة تداول الشيكات، جراء تزايد قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد.

- تزايد القيود على العلاقات المصرفية المراسلة، وخصوصاً مع المصارف الأوروبية، بعد أن قامت بعض البنوك الأوروبية المراسلة عقب العدوان الإسرائيلي باعتبار فلسطين ذات تصنيف عالي المخاطر، الأمر الذي ترتب عليه تأخير تنفيذ المعاملات المالية، وخفض سقوف التعامل، ورفع نسب التأمين النقدي على هذه المعاملات.

وبهدف تقييم الأثر الذي خلفه هذا العدوان على القطاع المصرفي ووضع الاستقرار المالي، قامت سلطة النقد بتفيذ مجموعة إضافية من الاختبارات الضاغطة لفحص قدرة القطاع المصرفي على تحمل صدمة تعثر جزء من المحفظة الائتمانية نتيجة لتداعيات هذا العدوان على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات سلامة القطاع المصرفي الفلسطيني ومتانته المالية، جراء احتفاظه بمستويات رسملة عالية، ومستويات سيولة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية المُقررة بموجب التعليمات والممارسات الفضلى.

ويضاف إلى ذلك تأكيد سلطة النقد مراراً أنها لن تتوانى عن القيام بأية تدخلات من شأنها المحافظة على متانة القطاع المصرفي وزيادة مرونته ومناعته في التعامل مع أية صدمات محتملة، بالتوازي مع مساعدة الأفراد والشركات على تجاوز هذه الظروف الصعبة، والإبقاء على دورة الأعمال.

التحول الرقمي وبنيته التحتية

سلطة النقد ماضية في استراتيجيتها للتحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية. وشملت تدخلاتها استحداث العديد من الأطر التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى تبني التقنيات المالية الحديثة، وتشجيع استخدام خدمات وأدوات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى العديد من الخطوات والإجراءات الاستباقية التي من شأنها أن تسهم في تسريع جهود التحول الرقمي،

والوصول إلى التحول المنشود بنجاح. فقد تم خلال العام 2023 تنفيذ مجموعة من البرامج التطويرية، وإطلاق العديد من النظم الداعمة والمعززة للبنية التحتية للتكنولوجيا المالية، التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، إلى جانب تعزيز ثقافة وخدمات الدفع الإلكتروني، وزيادة الثقة والأمان بالمدفوعات الإلكترونية في فلسطين. وتمكنت سلطة النقد من تحقيق العديد من الإنجازات المتميزة، التي يمكن الإشارة إلى أبرزها بالآتي:

1- إطلاق منصة رقمية لعرض وسداد الفواتير على المستوى الوطني

أطلقت سلطة النقد منصة رقمية متكاملة لنظام عرض وسداد الفواتير على المستوى الوطني (E-SADAD) [18]. ويشكل هذا النظام نقلة نوعية في آليات الدفع الإلكتروني في فلسطين، باعتباره النظام الأسهل والأسرع والأكثر أماناً. فالنظام يوفر منصة واحدة تمكن المواطنين، وعلى مدار الساعة، من الاستعلام عن جميع فواتيرهم وتسديدها بسهولة، باستخدام الواجهات والتطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وبما يشمل سداد كافة المنافع الخدماتية، والرسوم الحكومية المختلفة، ورسوم البلديات، وأقساط الجامعات، وفواتير المنفعة العامة في قطاعات الكهرباء، والمياه، والاتصالات والإنترنت، وغيرها، مع الحفاظ على سرية البيانات من خلال تطبيق أعلى معايير الأمان والخصوصية.

وتهدف سلطة النقد من إطلاق هذه المنصة إلى تحويل المجتمع من تقليدي إلى رقمي، من خلال ربط مزودي الخدمات من كافة القطاعات بالمصارف وشركات الدفع، وبما يسهم في تلبية احتياجات الأفراد والشركات بوسائل تكنولوجية آمنة، وسهلة الوصول، ومنخفضة التكلفة. فالمنصة تمثل أداة عملية لمواكبة فلسطين للتطور العالمي في قطاع التكنولوجيا المالية، رغم التحديات الخطيرة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. كما تمثل هذه المنصة أيضاً أداة لتحفيز قطاع المفوترين في فلسطين، من القطاعين الخاص والعام، والهيئات المختلفة، لتبني التحول التكنولوجي المتكامل في تقديم الخدمات للمواطنين ودمج قطاع المفوترين بشكل فعال في منظومة التكنولوجيا المالية.

وتتميز هذه المنصة بحصر تعاملات القطاعات المفوترة في نقطة ارتباط واحدة، متاحة لدى كافة المصارف وشركات خدمات الدفع، مما يسهل عليهم إجراء المطابقات إلكترونياً، وبشكل فوري، مع كافة مزودي خدمات الدفع الإلكتروني. وبالتالي تسهم في خفض النفقات التشغيلية والتطويرية، وفترة تحصيل الأموال المرتبطة بالفواتير وتكاليف إجراءات تسوية الحسابات.

ومما لا شك فيه أن إطلاق هذه المنصة يسهم في تعزيز تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لسلطة النقد في مجال التحول الرقمي، وتعزيز الشمول المالي، وخفض مخاطر الاستخدام النقدي، الأمر الذي يخدم مصالح كافة الأطراف، ويحقق رؤية دولة فلسطين في التحول نحو الحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية، وصولاً إلى اقتصاد رقمي داعم ومعزز للابتكار.

ولاحقاً لاطلاق هذه المنصة، وقعت سلطة النقد مذكرات تفاهم مع عدة بلديات في مختلف المحافظات، لانضمامهما لهذا النظام (E-SADAD)، وتوفير خدمة عرض وسداد الفواتير إلكترونياً عبر قنوات الدفع الإلكترونية المختلفة.

2- إطلاق تطبيق خدمة استعلام الأفراد عبر الموبايل

أطلقت سلطة النقد تطبيقاً إلكترونياً على أجهزة الهاتف المحمول لتوفير خدمة الاستعلام للأفراد عن تصنيف مصدري الشيكات على نظام الشيكات المعادة، تحت عنوان «PMA». ويعد هذا التطبيق الأول من نوعه في فلسطين، ويشكل نقطة تحول إضافية في منهجية عمل سلطة النقد في مجال التحول الرقمي، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية، وحماية حقوق المواطنين.

[18] تتولى شركة خدمات المدفوعات، المملوكة بالكامل لسلطة النقد تشغيل خدمة عرض وسداد الفواتير الإلكتروني (E-SADAD).

والتطبيق متاح لكافة المواطنين، إذ يمكن تحميله والتسجيل فيه بشكل مجاني وبخطوات بسيطة من خلال متاجر التطبيقات الإلكترونية للموبايل (Google play, App store). ويتم الاستفادة من خدمة الاستعلام بخطوة واحدة، من خلال مسح رمز الاستجابة الموحد (QR) الموجود على الشيك.

وتهدف سلطة النقد من إطلاق هذا التطبيق إلى المساهمة في الحد من إساءة استخدام الشيكات، والحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، وحماية المنشآت التجارية والأفراد المتعاملين بالشيكات، والحفاظ على ثقة المواطنين في ورقة الشيك، خاصة وأن الشيك يعتبر أداة دفع رئيسة في السوق الفلسطيني بعد النقد. ويتيح هذا التطبيق للمواطنين إمكانية الاستعلام عن تصنيف مصدري أوراق الشيكات، قبل قبول أي ورقة شيك والتعامل معهم. كما يوفر معلومات استرشادية، في أضيق الحدود، عن تصنيف مصدر الشيك، استناداً إلى البيانات التي تقوم المصارف بتوفيرها على نظام الشيكات المعادة (نشام) لحظة الاستعلام عن الشيك. علماً بأن هذه الخدمة لا تخترق أي بيانات ذات سرية مصرفية، وإنما تظهر فقط تصنيف العميل دون أية تفاصيل أخرى، كما أن عملية الاستعلام لا يمكن أن تتم دون وجود ورقة الشيك مع المواطن.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن سلطة النقد تضع العديد من الضوابط لدى التعامل مع الشيكات، من حيث آليات إصدار دفاتر الشيكات، وتطوير نظام الشيكات المعادة والتصنيف، فضلاً عن تطوير أنظمة وقنوات دفع جديدة توفر ميزة التقسيط من خلال البطاقات، أو من خلال ترتيبات تجريها المصارف بالإنابة عن أصحاب المنشآت التجارية والمواطنين كنظام الخصم المباشر.

3- الإطار التنظيمي والتشغيلي لنظام الدفع الفوري

أكملت سلطة النقد إعداد الإطار التنظيمي والتشغيلي الذي يحدد ضوابط وقواعد ومعايير عمل نظام الدفع الفوري المركزي (IBURAQ)، المتوقع إطلاقه خلال الربع الأول من العام 2024، وذلك في سياق جهودها في مجال تعزيز البنية التحتية المركزية لأنظمة المدفوعات في فلسطين وفق أحدث التوجهات العالمية. ومن المتوقع أن يسهم هذا النظام في خفض الاستخدام النقدي، عبر توفيره لقنوات دفع متصلة ومترابطة، وأوسع انتشاراً، وأقل تكلفة، ومتاحة على مدار الساعة. فضلاً عن رفع مستوى التنافسية بين المؤسسات المالية المختلفة العاملة في فلسطين، وتوجيهها بشكل فعال نحو استهداف فئات جديدة من المجتمع المصرفي وغير المصرفي، وبما يسهم في تعزيز الشمول المالي.

ويعتبر هذا النظام أحد أنظمة البنية التحتية المركزية في مجال تحويل وتنفيذ مدفوعات التجزئة الإلكترونية والحوالات الدائنة بشكل لحظي/فوري، وبما يمكّن عملاء شركات خدمات الدفع والمصارف من الاستفادة الفورية من الأموال المحولة والمستلمة من خلال النظام على مدار الساعة، وفق قاعدة (7/24). ويمثل إطلاق هذا النظام إضافة نوعية في عمليات التقاص والتسوية النهائية بين الأعضاء، ويسهم في تسريع دوران الأموال في الاقتصاد، وتجاوز العقبات القائمة في القطاع المصرفي بهذا الخصوص.

4- تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

واصلت سلطة النقد جهودها المكثفة في مجال مواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا المالية على الصعيد العالمي، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وأدوات الدفع الإلكتروني، التي تسهل على المواطنين إتمام معاملاتهم المالية بسرعة وسهولة، وبأعلى درجات الأمان والحماية. إضافة إلى كونها تمثل توجهاً عالي الأولوية لمعالجة مشكلة تكدّس النقد الكاش لدى المصارف، وتوفير العمولات المترتبة على الإيداعات النقدية، وتكاليف شحن وتخزين وجرد النقد الكاش.

وقد شملت جهود سلطة النقد في هذا المجال القيام بسلسلة جولات ميدانية في العديد من المحافظات والبلديات وغرفها التجارية والصناعية، وبحضور ممثلي القطاع الخاص ورجال الأعمال والتجار، لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي، وحث

المواطنين على التسديد الإلكتروني للمستحقات من رسوم وفواتير خاصة بالخدمات التي تقدمها البلديات، من خلال نقاط البيع، أو المواقع والتطبيقات الإلكترونية الخاصة بالمصارف وشركات خدمات الدفع الإلكتروني.

ودعت سلطة النقد خلال هذه الجولات التجار وجميع القطاعات الاقتصادية إلى الاستفادة من أنظمة سلطة النقد المتطورة، وخاصة نظام الاستعلام الائتماني، وأنظمة الدفع الإلكتروني في تسيير تجارتهم وأعمالهم، والتسهيل على المواطنين والتجار إجراء المعاملات المالية، وحل إشكاليات الدفع النقدي.

كما أكدت سلطة النقد خلال هذه الجولات على جاهزيتها للتعاون وتقديم الدعم المطلوب لتطوير أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في البلديات، وتشجيع مختلف شرائح المجتمع على استخدام خدمات الدفع الإلكتروني في إنجاز معاملاتهم المالية بتكلفة أقل وبسرِعة وسهولة وأمان، وحرصها على دعم القطاع الخاص والاستجابة لاحتياجاته، سيما دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأعربت عن جهوزيتها والقطاع المصرفي لتعزيز التعاون مع مختلف القطاعات وتنمية المشاريع فيها بهدف الإسهام في تحسين الظروف الحياتية، وتطوير كافة القطاعات الاقتصادية من أجل خدمة المواطنين ودعم صمودهم.

كما شملت جهود سلطة النقد عقد ورش توعوية، خاصة مع كبار تجار وموزعي التبغ حول تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، بحضور ممثلي المصارف وشركات خدمات الدفع الإلكتروني. مع تأكيد سلطة النقد على جاهزيتها والمصارف للعمل على حل المشكلات التي تواجه قطاع توزيع التبغ بالخصوص، لما يشكّله هذا القطاع من حصّة سوقية كبيرة لها أثر كبير في التحوّل للدفع الإلكتروني في فلسطين.

وكذلك شملت جهود سلطة النقد القيام بجولة تفقدية لفروع المصارف ومؤسسات الإقراض المرخصة العاملة في قطاع غزة، للوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها للجمهور، والتأكيد على اهتمام سلطة النقد بمواكبة التطورات العالمية، وبما يسهم في دعم وتشجيع عملية التحول الرقمي، وتسريع وتيرته.

5- تخفيض رسوم وعمولات الخدمات المصرفية الإلكترونية

قامت سلطة النقد بتخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومنع المصارف من تقاضي أي عمولة غير منصوص عليها أو لم يتم تنظيمها بتعليمات، لتشجيع الجمهور على التحول لاستخدام أدوات الدفع الحديث، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في فلسطين، وإضفاء مزيداً من الشفافية على الرسوم والعمولات التي تتقاضاها المصارف. ومن شأن هذا التخفيض أن يشجع المواطنين على التعامل مع المصارف وفتح الحسابات، وتشجيع المواطنين والشركات والتجار على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، بديلاً عن التعامل بالنقد الكاش.

وقبل دخول هذا التخفيض حيز التنفيذ الفعلي أتاحت سلطة النقد المجال أمام المصارف وشركات خدمات الدفع الإلكتروني لاستكمال نشر نقاط البيع وأدوات الدفع الإلكترونية في كافة أرجاء المدن والقرى، وتشجيع الأفراد والشركات على تفعيل حساباتهم المصرفية، وفتح محافظ إلكترونية، واستصدار البطاقات اللازمة لتسهيل عملية الانتقال لاستخدام القنوات الإلكترونية، إضافة إلى قيام المصارف والشركات الكبرى بالتعاون والتنسيق فيما بينها لتسهيل عملية التحوّل الرقمي في الخدمات والعمليات المالية والمصرفية.

6- اختبار أول تطبيق إلكتروني في المختبر التنظيمي

في إطار جهود سلطة النقد الهادفة إلى خلق بيئة داعمة للإبداع والرياديين، وتطوير الخدمات المالية، والاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي، وحماية حقوق المستهلكين، وقعت سلطة النقد اتفاقية اختبار تطبيق «دفعاتي» في المختبر التنظيمي، ليكون «دفعاتي» أول تطبيق إلكتروني يحقق شروط ومتطلبات الإنضمام إلى المختبر بعد إستكمال كافة المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة.

ويقدم هذا التطبيق المُطور من قبل مجموعة من الرياديين، حلولاً لتقسيط المشتريات بشكل شهري من خلال ربط التجار والزبائن بشكل إلكتروني وتسديد الأقساط بواسطة الحسابات البنكية للطرفين. وبالتالي يوفر أداة جديدة للمواطنين لتقسيط مشترياتهم وتقليل الوقت والجهد والتكاليف.

وكانت سلطة النقد قد أطلقت المختبر التنظيمي العام الماضي، ليكون بمثابة بيئة اختبار تجريبية متاحة للمؤسسات المالية المرخصة من قبلها، والشركات الناشئة، والأفراد، ورواد الأعمال، بهدف اختبار حلول وتطبيقات وتقنيات مالية مبتكرة في بيئة عمل حقيقية وعلى مستخدمين حقيقيين، وتمكين مقدمي ومبتكري حلول التكنولوجيا المالية من الحصول على الإرشاد والتوجيه المناسب، وتحسين مستوى الخدمات المالية الرقمية المقدمة للمستخدمين.

7- إطلاق أول تطبيق بنكي رقمي (ريفلكت-Neo)

شاركت سلطة النقد البنك العربي في إطلاق أول تطبيق بنكي رقمي في فلسطين (ريفلكت-Neo). ويمثل هذا الإنجاز الجديد خطوة هامة في مجال التحول الرقمي وتعزيز الخدمات الإلكترونية في فلسطين، وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية رقمية للمستخدمين، الأمر الذي يساعد في تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتعزيز قاعدة المعتمدين الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية.

ويأتي إطلاق «ريفلكت» منسجماً مع استراتيجية سلطة النقد بالسماح للمصارف المرخصة بالتحول رقمياً، دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص مستقل، وذلك في إطار سعيها لتطوير وسائل الدفع الإلكتروني والرقمنة، وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى سعيها لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، ودعم التحول إلى استخدام التكنولوجيا المالية في فلسطين، وخاصة الخدمات المصرفية الإلكترونية وتقليل الاعتماد على الدفع النقدي، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل.

ويقدم «ريفلكت» مفهوماً مبتكراً لمنصة رقمية مصرفية ذكية وشخصية، صُممت خصيصاً لتوفير تجربة مصرفية متكاملة من خلال الهواتف الذكية. كما يشكل إضافةً نوعيةً لتقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة وبسيطة لمختلف الشرائح، تنسجم مع أسلوب حياتهم، وتواكب التطور المضطرد الذي يشهده العالم على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا. ويمكن الاستفادة من الخدمات التي يقدمها «ريفلكت» من خلال تحميل التطبيق عبر متاجر التطبيقات (Apple Store, Google Play, Huawei app gallery)، علماً بأنه لا يُشترط على مستخدمي «ريفلكت» أن يكونوا من معتمدي البنك.

دعم وتشجيع النمو الاقتصادي

شكّل القطاع المصرفي على الدوام صمام الأمان للاقتصاد الفلسطيني والداعم الرئيس في مواجهة الضغوط والأزمات التي عانى منها. فقد حرصت سلطة النقد من خلال سياساتها وإجراءاتها وتدخلاتها المختلفة ليس فقط على التخفيف من آثار هذه الأزمات على الاقتصاد الفلسطيني، بل والمساهمة في مسيرة تعافيه ومساعدته على تحقيق مستويات نمو مستدامة، خاصة وأن تدخلات سلطة النقد قد ركزت على المواءمة بين المحافظة على الاستقرار المالي وضمان سلامة واستمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، والاستمرار في تقديم مختلف الخدمات المصرفية، بما في ذلك توفير وإتاحة التمويل بمختلف العملات وبالآجال المطلوبة، وبشروط وتكاليف ميسرة، لجمهور المواطنين، ولمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، والمحافظة على دورة الأعمال واستمراريتها.

وبشكل عام، نجحت سلسلة التدخلات التي قامت بها سلطة النقد في الحفاظ على مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وإبقائه في مسار التعافي في أغلب الفترات. وفيما يلي أبرز التدخلات التي قامت بها سلطة النقد في مجال دعم وتحفيز الاقتصاد المحلي.

1- إطلاق صندوق استدامة بلس

أطلقت سلطة النقد صندوق «استدامة بلس» لضخ سيولة إضافية في السوق الفلسطيني بقيمة 500 مليون شيكل، وإتاحتها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ومساعدة المنشآت المتضررة من تبعات العدوان على التعافي والاستدامة في دورتها المالية، وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

ويأتي إطلاق صندوق «استدامة بلس» ضمن سلسلة تدخلات سلطة النقد الهادفة إلى معالجة آثار التراجع الحاد في التدفقات النقدية في الاقتصاد الوطني. إذ خُصص الصندوق لمنح تمويلات بفائدة منخفضة، وبشروط ميسرة، وفترات سداد متوسطة وطويلة الأمد، مع فترات سماح كافية لضمان استفادة القطاعات الاقتصادية المستهدفة، ممثلة بالقطاعات المتضررة من الأوضاع الاقتصادية الحالية مع التركيز على القطاعات الصحية، والزراعية، وتمويل الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة، وبما يشمل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والمنشآت المتوسطة والكبيرة.

كما يسعى الصندوق إلى مساعدة المنشآت المتضررة، والأكثر تضرراً، على التعافي من تداعيات الأزمة السياسية والاقتصادية الناتجة عن العدوان، وتوفير المواد الخام والمواد اللازمة لاستمرار عملها وتطوير منتجاتها، والحفاظ على الأيدي العاملة لديها، واستدامة دورة الإنتاج، ومعالجة شح السيولة.

ويمكن للراغبين في الحصول على التمويل التقدم بطلب للمصرف الذي يتم التعامل معه من خلال منصة «منشأتي» التي أطلقتها سلطة النقد لتوفير الدعم والاسناد للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير تدريب مجاني لأصحاب المشاريع في الجوانب القانونية والفنية، وتمكينهم من تسجيل مشاريعهم وزيادة قدرتهم على الوصول للائتمان. كما يمكنهم الاستفادة من خدمات منصة عرض وسداد الفواتير (E-SADAD) عبر تطبيقات المصارف على الهواتف الذكية والمنصات الإلكترونية الخاصة بخدمات الدفع.

وقد سبق لسلطة النقد أن أطلقت صندوق «استدامة» التقليدي في العام 2020، لمساعدة المنشآت المتضررة من آثار جائحة «الكورونا»، واستفاد من الصندوق أكثر من 3,000 مشروع، حصلوا على تمويل فاق 160 مليون دولار.

2- إطلاق برنامج «إبدأ الآن Start Now» لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة

أطلقت سلطة النقد بالتعاون مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل، برنامجاً لتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر «إبدأ الآن Start Now»، بمحفظة تمويلية حجمها 10 ملايين دولار. تم تخصيصها للمشاريع ذات الأفكار الريادية، والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تمتلكها أو تديرها أو ترغب في إنشائها النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، وخريجو نظام التعليم والتدريب المهني والتقني. ويتيح هذا البرنامج لأصحاب المشاريع إمكانية الحصول على تمويل يصل إلى 10,000 دولار أمريكي كحد أقصى بدون فوائد، مع فترة سداد تصل إلى 48 شهراً، وفترة سماح تصل إلى 12 شهراً.

ويأتي إطلاق هذا البرنامج ضمن مساعي واستراتيجية سلطة النقد لتوفير برامج تمويلية جديدة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وحرص سلطة النقد من خلال برامجها التنموية على دعم المشاريع بمختلف أشكالها، وتسهيل وصولها لمصادر التمويل، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال تلبية حاجات أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونقلها من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي.

3- معالجة آثار رفع الفوائد على الأفراد

أطلقت سلطة النقد بالتعاون مع جميعة البنوك، مبادرة للتخفيف من الآثار السلبية لرفع الفوائد على الأفراد. وجاء إطلاق هذه المبادرة في وقت شهدت فيه أسعار الفائدة ارتفاعاً سريعاً ومتواصلاً على مستوى العالم، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، وتهدف إلى التصدي لاستمرار الارتفاع في أسعار الفائدة، من خلال تحديد سقوف للزيادة في أسعار الفائدة.

وبموجب هذه المبادرة، يتوجب على المصارف إعادة تقييم الارتفاعات في نسب الفوائد للمقترضين الأفراد الحاصلين على قروض شخصية و/أو سكنية ذات الفائدة المتغيرة، ولكل عملة، بحيث يصبح الارتفاع المسموح به للقرض السكني بحد أقصى 150 نقطة أساس عن سعر الفائدة للعميل كما هي في 30 حزيران 2022، وما فوق هذا السقف سيخفض للمرحلة القادمة وحتى نهاية العام 2023. أما بالنسبة للقروض الشخصية، فالارتفاع المسوح به بحد أقصى 200 نقطة أساس عن سعر الفائدة كما هو في 30 حزيران 2022.

كما أتاحت هذه المبادرة للراغبين من مقترضي القطاع العام إمكانية الحصول على جاري مدين مؤقت (غير دوار) بفائدة ثابتة نسبتها 3%، وبسقف راتبين أو رصيد مستحقاته لدى الحكومة، أيهما أقل، على أن يُستغل هذا التمويل حصراً لسداد الأقساط المستحقة على هؤلاء المقترضين، ويسدد من أية تحويلات تقوم بها وزارة المالية للموظفين، على أن يتم جدولة سقف الجاري مدين وفوائده بعد انتهاء مدته على عمر القرض الممنوح، وذلك من أجل مساعدة المواطنين على توفير النقد الكاش لسداد القروض الحاصلين عليها.

4- تشجيع التمويل المستدام

تولي سلطة النقد أهمية كبيرة لمعالجة آثار تغير المناخ على القطاع المالي ودمج الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة في الأنشطة المالية وسياسات الاستثمار. وينسجم هذا الالتزام مع دعم سلطة النقد للعديد من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 1: القضاء على الفقر، والهدف 5: المساواة بين الجنسين، والهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 13: العمل المناخي).

وفي إطار جهود سلطة النقد لمتابعة التطورات والمستجدات في مجال التمويل المستدام وتخضير واستدامة المؤسسات المالية، وإدارة التحديات المتعلقة بمخاطر تغيّر المناخ، تبنت سلطة النقد خطة استراتيجية للتمويل المستدام للأعوام 2023-2024، تشمل إعداد دراسة سوقية وتطوير خارطة طريق لسلطة النقد في مجال التمويل المستدام وتضمين المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ضمن الأطر التنظيمية والأدوات الرقابية، وتطوير مبادئ التمويل المستدام للقطاع المالي، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية، وتنفيذ ورش عمل وندوات وحملات توعية وتثقيف على المستوى الداخلي لسلطة النقد، وعلى مستوى لقطاع المالي.

وتعتبر جهود سلطة النقد في مجال التحول الرقمي، وتبنيها لمختلف الأنظمة والتقنيات الحديثة، وأعمال الأتمتة الداخلية أحد الأدوات والأدوار الرئيسة للجهات الرقابية والبنوك المركزية في خفض البصمة الكربونية، التي تلعب دوراً هاماً في مواجهة التحديات البيئية، كما تسهم عملية التحول الرقمي في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية من خلال تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية التي تسهم في زيادة الانبعاثات والآثار البيئة السلبية.

وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد عدداً من التعليمات والتعاميم لتعزيز وتمكين ممارسات التمويل المستدام في القطاع المالي، إضافة إلى الشروع في تأسيس قاعدة بيانات كمية ونوعية للتمويل المستدام. كما تم مراعاة التمويل المستدام ضمن برامج صندوق استدامة بلس الذي أطلقته في العام 2023.

وقد شاركت سلطة النقد في إعداد تقرير المناخ والتنمية القطرية (Country Climate and Development Report-CCDR) بالتعاون مع البنك الدولي، والذي تم إطلاقه خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP28). ويهدف هذا التقرير إلى تحليل وتحديد كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة في سياق الحد من والتكيّف مع التغير المناخي، وبما يساعد على فهم مخاطر المناخ بشكل أفضل، والتخطيط لكيفية معالجتها لتحقيق أهداف الدولة الإنمائية.

يذكر أن سلطة النقد عضو في العديد من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية التي تعنى بالتنمية المستدامة، منها منصب رئيس مشارك (Co-Chair) في مجموعة عمل التمويل الأخضر الشامل (IGFWG) التابعة لتحالف الشمول المالي (AFI)، إلى جانب عضويتها في شبكة تخضير القطاع المالي (NGFS)، واللجنة الفنية الوطنية لتطوير حلول التكنولوجيا النظيفة في القطاع الصناعي، وشبكة الدول العربية للتمويل الأخضر والمستدام.

5- تعزيز التعاون مع الحكومة

عملت سلطة النقد على تعزيز وتوطيد تعاونها وتنسيقها مع الحكومة، وتقديم المشورة الاقتصادية في قضايا الاقتصاد الكلي، والاستمرار في مواءمة الخطط والسياسات المتبناة من قبل القطاع المصرفي مع توجهات الحكومة التنموية، بهدف المساهمة في تشجيع النمو المستدام، وكذلك مساعدة الحكومة في التغلب على الاختلالات المالية التي تعاني منها، والمساهمة في تمويل جزء من الالتزامات المترتبة عليها.

ومع تزايد حدة الأزمة المالية للحكومة عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عملت سلطة النقد على مساعدة الحكومة في إعادة تنظيم وترتيب محفظتها الائتمانية، من خلال اتفاقية قرض التجمع البنكي بين وزارة المالية والمصارف. وليكون القطاع المصرفي كما في جميع الأزمات السابقة، الملاذ الأخير وصمام الأمان والداعم والرافد الرئيس للحكومة.

فقد أتاح هذا القرض للحكومة معالجة مديونيتها لدى القطاع المصرفي، من خلال هيكلتها، وبما يشمل السلف والأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام. ومنح الحكومة هامش سيولة يساعدها على تسديد جزء من التزاماتها في ظل هذه الظروف الاستثنائية، سواء للمصارف، أو للموظفين، أو للقطاع الخاص، من خلال حصولها على فترة سماح تصل إلى سبعة أشهر. والأهم من ذلك أنه أتاح للحكومة تقليص قيمة القسط الشهري لمجمل قروضها إلى النصف تقريباً (إلى حوالي 100 مليون شيكل شهرياً، بدلاً من 200–240 مليون شيكل). وفي نفس الوقت أتاح للمصارف استخدام جزء من هذا القرض لتسديد قيمة الأقساط المتراكمة على الموظفين، وأعفى الحكومة من اعتبار ديونها ديوناً متعثرة بموجب المعيار رقم (9)، وتجنيب المصارف خسائر محتملة في بياناتها المالية خلال الفترة المقبلة.

الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية

يعتبر الشمول المالي عاملاً مهماً وركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، فهو ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وتعزيز الرفاة الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر. ونظراً لكون دعم وتحفيز النمو الاقتصادي يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لسلطة النقد، فقد حظي الشمول المالي باهتمام كبير من قبل سلطة النقد، التي واصلت اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بشروط وتكاليف ميسرة ومعقولة.

كما نفذت سلطة النقد العديد من التدخلات والأنشطة وثيقة الصلة بالشمول المالي، سواء على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز صلابته وقوته، وخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة والابتكار ومواكبة أحدث التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي، أو على مستوى نشر الخدمات المصرفية وزيادة رقعة المناطق المخدومة مالياً ومصرفياً، من خلال تبينها سياسة للتفرع المصرفي تركز على المناطق الريفية والنائية، مما أدى إلى توالي الارتفاع في شبكة الفروع والمكاتب المصرفية، ليصل عددها في نهاية العام 2023 إلى 385 فرعاً ومكتباً، منتشرة في كافة المحافظات الفلسطينية[19]. وخلال العام 2023 نفذت سلطة النقد العديد من الأنشطة وثيقة الصلة بالشمول المالي، ومن أبرزها:

1- تقييم الشمول المالي في فلسطين

قامت سلطة النقد بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال بتنفيذ دراسة لإعادة تقييم مستويات الشمول المالي في فلسطين، بناءً على مسح ميداني شامل تم تنفيذه لجانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى دراسة النظام البيئي (ecosystem) والبيئة الممكنة للشمول المالي ومستجداته، وذلك بهدف قياس التأثير الحاصل جراء تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتحديد أية تعديلات تستوجبها نتائج التقييم على خطط العمل للفترة المتبقية من عمر هذه الاستراتيجية (حتى العام 2025).

[19] لا يقتصر التواجد المصرفي الفلسطيني على الساحة المحلية، بل يتعداه إلى الساحتين الإقليمية والدولية، فبنك القدس لديه مكتب تمثيل في المملكة الأردنية. وبنك فلسطين لديه مكتب تمثيل في العاصمة التشيلية سنتياغو، وآخر في مركز دبي المالي في دولة الإمارات العربية. وبنك الاستثمار الفلسطيني لديه فرع في مملكة البحرين، وكذلك لدى البنك الإسلامي العربي مكتب تمثيل في دبي.

وجرى إعلان نتائج هذه الدراسة بمشاركة سلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال، وممثلي مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبحضور القيادات المصرفية والمالية والاقتصادية، وممثلي العديد من مؤسسات المجتمع المدني. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي رافقت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية خلال الفترة (2018-2022)، إلاّ أن هناك تقدماً هاماً قد حصل في مسار تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وأن نتائج الجهود التي قامت بها كل من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال قد تجاوزت الأهداف المخطط لها سابقاً، وسجلت تقدماً ملحوظاً مقارنةً بنتائج التقييم المنفذ في العام 2016.

2- تنظيم ملتقى شركاء منشأتي

نظمت سلطة النقد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية، ملتقى شركاء منشآتي للاحتفال بالشراكات الجديدة لمنصة منشأتي من القطاعين العام والخاص. وشمل الملتقى عرضاً للخدمات التي تقدمها منصة منشأتي، من خلال تسهيل الوصول لمصادر التمويل للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة جداً، والصغيرة والمتوسطة، والخدمات القانونية، وخدمات الدعم التقني المتخصص لقطاعات مثل الزراعة والإنتاج الغذائي، وقطاع الحرف اليدوية، وخدمات تطوير الأعمال التي يتم تقديمها من خلال الغرف التجارية.

وتكمن أهمية الشراكات الجديدة والتعاون ما بين القطاعين العام والخاص في تلبية احتياجات أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونقلها من السوق غير الرسمي إلى السوق الرسمي. إذ تمكنت منصة منشأتي من تقديم أكثر من 35 تدريباً، لأكثر من 1,000 متدرب. ويأتي ذلك إنطلاقاً من قناعة سلطة النقد بأن المساهمة في التنمية الاقتصادية (من خلال برنامج استدامة)، يتوجب أن يصاحبه دعم فني وقانوني وتقني، لتمكين القطاعات المستهدفة من تحقيق أهدافها، وهو ما تم تحقيقه من خلال الخدمات والشراكات ضمن منصة منشأتي.

وتمثل منصة منشأتي نتاج تعاون وثيق بين سلطة النقد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب رئيس الوزراء، وتهدف إلى توجيه كافة المنشآت إلى قنوات الدعم الصحيحة، وضمان وصولها إلى المساعدة القانونية والمالية والتقنية، مع ضمان تكافؤ الفرص والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأعمال. وبالتالي، فمنصة منشأتي ليست مجرد منصة، بل هي إطار وطني جامع للتنسيق بين قنوات الدعم للمنشآت لتسهيل وصولها إلى النجاح.

وتُقدم خدمات منشأتي من خلال منصة افتراضية تحتوي على شبكة من الشركاء المحليين، وتعمل على تقديم الدعم القانوني والمالي والتقني المتخصص، بالإضافة إلى تسهيل الوصول لمصادر التمويل والفرص الاستثمارية، الأمر الذي يتماشى مع الجهود الوطنية الإستراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، لرفع إنتاجيتها وقدراتها التنافسية، لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأسواق المحلية والدولية.

3- حماية مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز ثقة الجمهور

في إطار جهود سلطة النقد لحماية مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز ثقة الجمهور بالقطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها، طورت سلطة النقد إطاراً عاماً لحماية مستهلكي الخدمات المالية والارتقاء بنظام الحماية، من خلال تطبيق المبادئ الدولية وأفضل الممارسات في مجال حماية المستهلك، وبما يشمل ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لحقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية والمصرفية، وتعزيز التنافسية، وتجنب تعرض المستهلكين للإساءة والاحتيال، وتعزيز آليات الشفافية والافصاح عن المعلومات، والحرص على توعية وتثقيف المستهلك مالياً ومصرفياً.

وفي سياق دورها في حماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية، قامت سلطة النقد بتعزيز الإطار التحوطي الكلي، وبما يشمل تقييم مخاطر حماية المستهلك وفق معايير موحدة لكافة المصارف. كما تعاملت بشكل يومي مع استفسارات الجمهور المتعلقة بالخدمات المالية والمصرفية، ومعالجة الشكاوى والاعتراضات التي ترد إليها وفق آلية عادلة ومنظمة تحفظ حقوق كافة الأطراف.

وفي سياق تعزيز ثقة الجمهور بالقطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، تولت سلطة النقد متابعة تطبيق التعليمات الصادرة بشأن ضوابط السوق وحماية حقوق العملاء، والرسوم والعمولات المصرفية وتقييم أثر تطبيقها في تعزيز حماية حقوق العملاء، واتخاذ الإجراءات

المناسبة لمعالجة وتصويب جوانب عدم الالتزام. كما تولت مراجعة العقود المصرفية، لا سيما عقود التسهيلات والودائع للتحقق من عدم وجود شروط إذعان. هذا بالإضافة إلى تنظيم عدد من جولات التفتيش الميداني على أعمال المصارف المتعلقة بحماية حقوق العملاء، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وانفاذ بحق المصارف المخالفة لأحكام قوانين وتعليمات سلطة النقد.

4- إطلاق سلسلة من الحملات التوعوية والتثقيفية

أولت سلطة النقد اهتماماً كبيراً لتعزيز التوعية والثقافة المصرفية لدى مختلف شرائح المجتمع، نظراً لأهميته في تعزيز الشمول المالي ووصول واستفادة كافة المواطنين من الخدمات والمنتجات المصرفية، لا سيما وسائل الدفع الإلكتروني. وقد واصلت سلطة النقد جهودها المكثفة في هذا المجال، ونفذت العديد من المهام، التي يمكن الإشارة إلى أبرزها بما يلي:

- تنفيذ سلسلة تدريبات من خلال منصة منشأتي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة عدد من أصحاب وصاحبات المشاريع، لتطوير ورفع قدرات ومهارات أصحاب وصاحبات المشاريع، وتمكينهم من مواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي، التي تتسم بالتغير المتسارع. وتناول التدريب آليات ومراحل تسجيل وترخيص المنشآت، وقانون الشركات، وغيرها من المواضيع. وتُعد منصة منشأتي الإطار الوطني الأول لتقديم خدمات الإرشاد والدعم الفني والإداري المتخصص، وتسهيل الوصول لمصادر التمويل، لدعم المشاريع في مرحلة التأسيس ومراحل التطوير المختلفة.

  وفي ذات السياق، وفي إطار الاهتمام الذي توليه سلطة النقد للنساء من خلال استراتيجياتها وبرامجها التنموية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، لا سيما النساء ذوات الإعاقة، ومنحهن الأولوية للاستفادة من خدمات منصة «منشأتي»، بادرت سلطة النقد إلى توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية نجوم الأمل لتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين، وتمكين النساء ذوات الإعاقة وتوعيتهن وتنمية قدراتهن الاقتصادية والمالية والمصرفية. بالإضافة إلى التعاون على تصميم منتجات وبرامج مالية ومصرفية مخصصة للنساء ذوات الإعاقة، وبما يشمل الاستفادة من برامج القروض بفوائد صفرية لمشاريع النساء الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال صندوق استدامة. ومما لا شك فيه أن هذه المبادرة سيكون لها أثراً إيجابياً على تحسين قدرات وثقافة النساء ذوات الإعاقة في المجالات المصرفية التي تسهم في تنمية مشاريعهن، وتعزيز ثقافة المجتمع والمؤسسات في أهمية شمول هذه الفئة في مختلف البرامج والتدخلات.

- عقد ورشة تدريبية لمدربي هيئة التدريب العسكري، شارك فيها 9 من مدربي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني، بواقع خمس وعشرين ساعة تدريبية، تضمنت عدداً من المواضيع ذات العلاقة بالتوعية المصرفية، والشمول المالي، والخدمات والمنتجات المالية المتاحة، بما في ذلك المنتجات التقليدية والإسلامية، والحلول المبتكرة التي تعتمد على التكنولوجيا، وحماية حقوق عملاء القطاع المصرفي.

- تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للمسافرين في منطقة المعابر، من خلال زيادة عدد الصرافات الآلية، والصرافين، وتوفير أدوات الدفع الإلكتروني، لتمكين المسافرين من إنجاز معاملاتهم المالية بسرعة وسهولة وأمان. إلى جانب توعية المسافرين بضرورة وأهمية الافصاح عن الأموال والمعادن الثمينة التي يتم نقلها عبر المعابر، وتعزيز الضوابط والأدوات على المعابر والحدود لاكتشاف الأموال والمعادن المهربة، وذلك بهدف تجنيب المسافرين الشبهات المتعلقة بتهريب الأموال، ومعالجة استغلال الأشخاص غير المرخصين، الذين يقومون بنقل الأموال بطريقة غير قانونية.

- عقد اجتماع بين مكتب الاتحاد الأوروبي والوكالة البلجيكية والمصارف ومؤسسات الإقراض في قطاع غزة، لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالوصول إلى التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، واستكشاف إمكانيات التعاون بين المؤسسات المالية، ومستفيدي البرامج والمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي، لا سيما مشروع «سوا 2» الذي تنفذه الوكالة البلجيكية للتنمية. كما تناول الاجتماع تحليلاً لواقع الوصول إلى التمويل للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، مع تسليط الضوء على أهم التحديات والمعيقات التي تواجه هذه المشاريع في الحصول على تمويل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والمقترحات والتدخلات المطلوبة من كافة الأطراف ذات العلاقة من أجل زيادة قدرة هذه المشاريع في الوصول إلى التمويل، وبما يسهم في نجاح ونمو هذه المشاريع، وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة.

- التوعية بمخاطر تداول العملات المزورة والمزيفة، ومطالبة المصارف والصرافين بتوفير ماكينات لعد وفحص العملات، بالاعتماد على السمات والمواصفات الأمنية، وتحديد وكشف العملات غير المطابقة للمواصفات والمزورة أو المزيفة. ونشر هذه الماكينات في كافة فروع المصارف والصرافين وتحديثها باستمرار، لتمكينها من التعرف على العملات غير السليمة واكتشاف وتمييز العملات المشتبه بتزويرها وتزييفها. وفي ذات السياق، شددت سلطة النقد على أن استخدام الجمهور للقنوات الإلكترونية، والخدمات المالية الإلكترونية يعتبر بديلاً آمناً وأقل مخاطرة من التعامل مع النقد الورقي، ويقلل خطر التعامل بالعملات المزورة والمزيفة.

وفي سياق مماثل، حذرت سلطة النقد من التعامل مع المصارف غير المرخصة، وأن الإعلان عن تأسيس بنوك دون الحصول على ترخيص مسبق من سلطة النقد يعتبر مخالفة صريحة لقانون المصارف رقم (9) لسنة 2010. وحذرت الجمهور من التعامل مع مثل هذه المصارف، لما يكتنف ذلك من مخاطر عالية قد تؤدي إلى ضياع مدخراتهم وأموالهم، وتهيب بالمواطنين التعامل فقط مع البنوك المرخصة والخاضعة لرقابة سلطة النقد، حفاظاً على أموالهم ومدخراتهم. وشددت سلطة النقد على أنها الجهة الوحيدة المخولة بمنح الترخيص لمزاولة المصارف أعمالها، كما أنها الجهة المسؤولة عن الرقابة على المصارف المرخصة لضمان امتثالها لأفضل المعايير الدولية، بما يكفل الحفاظ على نظام مالي ومصرفي قوي ومتين ومستقر. وأكدت سلطة النقد على أن المصارف المرخصة من طرفها تقدم خدمات ومنتجات مالية ومصرفية متنوعة تلبي كافة حاجات المواطنين، بصيغتيها التقليدية والإسلامية، وهي المكان الآمن لاحتفاظ المواطنين بأموالهم واستثمارها وتحصيل عوائد عليها، إضافة إلى كونها ودائع مضمونة من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

- التوعية بمخاطر التعامل مع مقدمي خدمات العملات المشفرة والأصول الافتراضية، خاصة وأن التشريعات النافذة في فلسطين تحظر التداول بالأصول الافتراضية، كما تحظر على أي جهة العمل كمقدم لخدمات الأصول الافتراضية. مع تأكيد سلطة النقد على أن التعامل بالأصول الافتراضية والعملات المشفرة ينطوي على مخاطر كبيرة، كونها غير مضمونة من أي جهة، وكون مقدمي هذه الخدمات غير مرخصين وغير خاضعين للرقابة من أي جهة تنظيمية. ومن شأن التعامل بهذه العملات أن يلحق بالمتعاملين خسائر مالية فادحة، يصعب عليهم تتبعها واستردادها في حال تعرضها لجرائم الاحتيال والقرصنة الإلكترونية. وشددت سلطة النقد على ضرورة امتناع المواطنين عن التعامل مع المنصات والمواقع الإلكترونية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، مؤكدة أن المصارف المرخصة من طرفها هي المكان الآمن لاحتفاظ المواطنين بأموالهم واستثمارها وتحصيل عوائد عليها.

- نشر فيديوهات توعوية للجمهور حول استخدام خدمات الدفع الالكتروني، وتعامل الجمهور مع الصرافين، وخدمات قاعة استقبال الجمهور، والإحتيال الإلكتروني، وتحويل رواتب العمال، والبطاقات المصرفية، والحد من استخدام الكاش، إلى جانب العروض التوعوية المتعلقة بحماية المستهلك.

إنجازات أخرى

شهد العام 2023 إطلاق حدثين مهمين، لهما العديد من الآثار الإيجابية على القطاع المصرفي، وعلى سوق العمل الفلسطيني، وعلى مستهدفات التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية.

1- إنشاء أكاديمية سلطة النقد للتأهيل والتدريب

شهد العام 2023 ميلاد أول أكاديمية للتدريب وبناء القدرات في فلسطين، لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقطاع المالي والمصرفي، وتأهيل الخريجين الجدد والمتميزين للعمل في هذا القطاع، وذلك من خلال استقطاب عدد من خريجي الجامعات، وإخضاعهم لبرنامج تدريبي مكثف على مدار عام كامل، يشمل تدريبات، نظرية وعملية، في التخصصات ذات العلاقة بالعمل المالي والمصرفي، لا سيما

التكنولوجيا المالية. وفي نهاية البرنامج التدريبي يُمنَح المشاركون الفرصة لاجتياز امتحان للتعيين في سلطة النقد. ومن المتوقع أن تعمل مخرجات الأكاديمية من المتدربين المؤهلين والمتميزين على ملء الشواغر المستقبلية في سلطة النقد، فضلاً عن إتاحة المجال للسوق المحلي والخارجي للاستفادة من خريجي الأكاديمية.

ويأتي إنشاء هذه الأكاديمية انسجاماً مع أهداف سلطة النقد في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتشجيع النمو الاقتصادي. وتعبر عن مدى اهتمام سلطة النقد بأهمية خلق قيادات شابّة، والاستثمار فيها، فنياً وعملياً، وتمكينها من فهم الخطط والاستراتيجيات الجديدة التي تعمل سلطة النقد على تحقيقها في مجال التحول الرقمي، وإدخال التكنولوجيا في تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية، وفي مجالات إدارة المخاطر، والرقابة الحصيفة، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وقد استقبلت الأكاديمية الفوج الأول من متدربيها في شهر نيسان 2023، وتم اخضاعهم لبرنامج تدريبي، نظري وعملي، صُمم خصيصاً لهذه الغاية، وشمل كافة المحاور المتعلقة بعمل سلطة النقد والقطاع المصرفي، وقُدم من خلال كادر سلطة النقد، والشركاء في القطاع المصرفي، وخبراء متخصصين بالصناعة المصرفية والتكنولوجيا.

وفي سياق متصل، وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع جامعة بوليتكنك فلسطين، لتعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي، وتدريب طلبة الجامعة في المواضيع ذات العلاقة بالعلوم المالية والمصرفية، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، والتكنولوجيا المالية، وتنمية قدرات الطلبة في المواضيع المصرفية والمالية، والشمول المالي، والتكنولوجيا المالية، والتحول الرقمي، والأمن السيبراني، وتوجيه مشاريع التخرج للطلبة نحو إيجاد حلول إبداعية لقضايا تتعلق بسوق العمل، وفتح المجال أمام طلبة وخريجي الجامعة من كليات الأعمال والاقتصاد والإدارة العامة، والدراسات الثنائية (التكنولوجيا المالية) للتدرب لدى سلطة النقد. ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في إطار اهتمام سلطة النقد في تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وتنمية قدرات طلبة الجامعات نظرياً وعملياً، والتعاون مع الجامعات الفلسطينية في توعية الطلبة بتطورات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.

2- إنضمام سلطة النقد إلى نظام التقاعد العام

شهد العام 2023 نقلة نوعية في نظام الحماية الاجتماعية لموظفي سلطة النقد، بإنضمامها إلى نظام التقاعد العام، وسعيها لتوفير حياة كريمة ومستقرة لموظفيها حال التقاعد، بتوفير راتب تقاعدي من خلال الاشتراك في صندوق المنافع المحددة الذي تديره وتشرف عليه هيئة التقاعد الفلسطينية. وبذلك يتمكن الموظف الحصول على حقوقه المالية التي كفلها القانون عند انتهاء خدماته، خاصة وأن سلطة النقد لا تطبق على موظفيها قانون الخدمة المدنية، وإنما تخضع لقانون خاص وتطبق نظام موظفين ينسجم مع قانون العمل واللوائح الصادرة بموجبه.

ويمثل انضمام سلطة النقد لهذا النظام نقطة محورية هامة تمهد الطريق أمام إمكانية انضمام القطاع المصرفي برمته، بما يشمل المصارف، ومؤسسات الإقراض، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وكافة المؤسسات الأخرى، باعتبار أن مفهوم الحماية الاجتماعية هو حق اجتماعي أساسي كفله القانون الأساسي الفلسطيني، لتوفير الحياة الملائمة لفئات المجتمع من خلال تقديم المنافع التأمينية للحد بالدرجة الأولى من الفقر، والوقوف جنباً إلى جنب مع توفير حياة كريمة للمواطن الفلسطيني، وتحقيق مخرجات التنمية المستدامة، وخلق بيئة عمل سليمة تكفل حقوق المشتركين عند التقاعد.

3- الاستمرار في تهيئة متطلبات رسم السياسة النقدية

واصلت سلطة النقد تعزيز خطواتها الهادفة إلى تهيئة متطلبات رسم السياسة النقدية، من خلال جمع المعلومات، وتطوير أدوات تستخدمها في عملية المراقبة والمتابعة، وتحليل مضامينها وانعكاساتها على السياسات، وإعداد مجموعة من التقارير والدراسات الاقتصادية

التي تعنى بتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية، ودراسة سلوك السوق، وتحليل مواطن الضعف واقتراح الحلول اللازمة لمعالجة مثل هذه الاختلالات. كما عملت سلطة النقد على إصدار وإعداد مجموعة من التنبؤات لأهم المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من المؤشرات الدورية التي تعتمد عليها الكثير من المؤسسات المحلية والدولية في اتخاذ قراراتها، الاستهلاكية والاستثمارية، إلى جانب إسداء المشورة الاقتصادية للحكومة. ومما تجدر الإشارة إليه أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات يتم نشرها على الموقع الالكتروني لسلطة النقد.

4- النشاط المالي لسلطة النقد

سلطة النقد ماضية قُدماً في خططها وبرامجها ومشاريعها ومبادراتها، لمواكبة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في مجال البنوك المركزية، وتمكينها من القيام بدورها في مجال الاستقرار المالي، وبما يسهم في حماية أموال المودعين، ورفع مكانة القطاع المصرفي وتطوير أدائه، وزيادة قدرته على مواجهة شتى أنواع المخاطر. إلى جانب القيام بدورها في مجال دعم وتشجيع النمو الاقتصادي، وحماية مقدرات الاقتصاد والشعب الفلسطيني.

وبالرغم من محدودية القدرات المالية سلطة النقد، إلا أنها استطاعت أن تهيئ الاحتياجات المالية لتنفيذ هذه الخطط والبرامج والمشاريع والمبادرات من خلال مواردها المالية الذاتية. فمع نهاية العام 2023 بلغ إجمالي موجودات سلطة النقد حوالي 2.2 مليار دولار، مرتفعة بنحو 7.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2022[20]. ويعزى هذا الارتفاع بدرجة أساسية إلى قيام سلطة النقد بتوظيف الأموال المتاحة لديها في العديد من الأدوات المالية المدرة للدخل، مستفيدة من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الرفع المالي، ومساعدة المصارف من خلال ضخ السيولة لديها بعملة الشيكل مقابل استيفاء الضمانات الملائمة بالعملات الأخرى.

وقد أسفرت نتائج الأعمال والأنشطة التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2023 عن تحقيق فائض مالي بنحو 60 مليون دولار. تم تحويل نصفها تقريباً إلى وزارة المالية خلال العام 2023، كسلفة إلى حين الإنتهاء من تدقيق البيانات المالية من قبل المدقق الخارجي.

5- الكادر الوظيفي والتدريب

في إطار جهود سلطة النقد لمتابعة المستجدات والتطورات في أعمال البنوك المركزية، واصلت خلال العام 2023 تطوير القدرات الفنية والعلمية والعملية لكادرها الوظيفي، لا سيما تلك المتعلقة بمجالات التكنولوجيا المالية، والابتكارات المالية، والبنى التحتية للدفع الالكتروني.

وقد تجسد هذا الحرص من خلال اتاحة المجال أمام الموظفين لاستكمال تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات عليا في مجال تخصصهم، أو من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات وورش العمل المتخصصة، التي شملت مختلف جوانب عمل سلطة النقد. وبلغ عدد الدورات والبرامج التدريبية التي تلقاها الموظفين خلال العام 2023 حوالي 213 برنامجاً تدريبياً نفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية، وشملت مختلف المواضيع ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف سلطة النقد ومهامها الأساسية.

[20] بيانات أولية، قابلة للتعديل والتغيير.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي

نظرة عامة

يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني بسياساته وخدماته المصرفية المختلفة أحد أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية. فمن خلال ممارسته للعديد من المهام، وفي مقدمتها الوساطة المالية (حشد المدخرات والودائع، وإعادة ضخها في الاقتصاد بصورة استثمارات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية) يسهم في تطور الاقتصاد ونموه. كما تسعى المصارف إلى حشد المدخرات والودائع لتلبية الطلب المتزايد على القروض، باعتبارها من أهم الوسائل التي تساعد على ضخ السيولة، ونقلها من المصارف إلى المستثمرين والمستهلكين، وزيادة وتيرة الإنفاق بكافة أنواعه وما يحدثة من تحفيز للدورة الاقتصادية، وزيادة عمليات التوظيف، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ورغم الظروف الاستثنائية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023، إلا أن القطاع المصرفي، مدعوماً بسياسات وإجراءات سلطة النقد المستندة إلى أفضل المعايير الدولية في مجال الرقابة، قد نجح في حشد مزيد من المدخرات والودائع وإعادة ضخها في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبما يسهم في مزيد من التفعيل لدوره الحيوي في الاقتصاد والإبقاء على دورة الأعمال، ومساعدة كافة الأطراف على تجاوز هذه الظروف الاستثنائية في أسرع وقت ممكن. ويتولى هذا الجزء من التقرير استعراض أهم التطورات في أداء القطاع المصرفي خلال العام 2023.

أداء القطاع المصرفي[21]

بالرغم من حالة عدم اليقين التي سيطرت على الوضع الاقتصادي خلال العام 2023، وخصوصاً في الربع الأخير من العام، على إثر العدوان الإسرائيلي غير المسبوق وما تبعه من إجراءات، وتداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المصرفي، إلا أن غالبية مؤشرات هذا القطاع قد حققت أداءً جيداً فاق بعضها المستويات المتحققة في السنوات السابقة، مدعومة بالتدخلات التي قامت بها سلطة النقد للمحافظة على سلامة هذا القطاع، وانضباطه وفقاً لأفضل المعايير والممارسات المصرفية العالمية. فتواصل الارتفاع في موجوداته، وتزايدت مستويات السيولة لدية مدعوماً بثقة الجمهور التي شكلت حافزاً لحشد مزيد من المدخرات وإعادة ضخها في الاقتصاد المحلي، وتوجيه الجزء الأكبر منها نحو القطاعات والأنشطة الإنتاجية، وبما يخدم التوجهات التنموية لكل من سلطة النقد والحكومة. إلى جانب مساعدة الحكومة في التغلب على ضائقتها المالية.

وفي هذا السياق، يشير المركز المالي للقطاع المصرفي إلى ارتفاع إجمالي الموجودات في نهاية العام 2023 بنحو 6.5% عما كانت عليه في العام 2022، مرتفعة إلى حوالي 22.8 مليار دولار. مع الإشارة إلى أن التحسن الذي طرأ على قوة الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2023 قد عمل على تثبيط معدلات النمو، خصوصاً في البنود التي تستحوذ عملة الشيكل على نسبة كبيرة منها (مثل بند النقدية، والتسهيلات، والأرصدة، وغيرها)، وانعكست محصلتها النهائية على نسبة النمو، خاصة وأن عملة الشيكل تستحوذ على حوالي 41% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، مقابل نحو 38% للدولار، وحوالي 19% للدينار، ونحو 2% لبقية العملات.

[21] جميع البيانات والنسب الواردة بهذا الجزء من التقرير هي بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

فالارتفاع الذي طرأ على سعر صرف الدولار بنحو 1.8% مقابل الشيكل في نهاية العام 2023 [22]، عمل على تثبيط معدل النمو في الموجودات بحوالي 0.8 نقطة مئوية (إلى 6.5%، بدلاً من نحو 7.3%). ومع ذلك، لا يزال القطاع المصرفي يشكل نحو 131% من حجم الاقتصاد الفلسطيني، مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي. تجدر الإشارة أن السياسات والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2023 قد أسفرت عن توظيف الجزء الأكبر من موجودات المصارف في الاقتصاد المحلي، على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات ونقدية وأصول أخرى. إذ أن توظيف الأموال داخل الاقتصاد المحلي ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لسلطة النقد واستراتيجيتها، باعتبار أن القطاع المصرفي يمثل محركاً أساسياً لتحفيز النمو الاقتصادي.

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2023

* شاملاً القروض المساندة غير المؤهلة بقيمة 15 مليون دولار.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

يتمتع القطاع المصرفي الفلسطيني بمصداقية عالية، مدعوماً بالرقابة الحصيفة التي تقوم بها سلطة النقد، وانضباطه وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية، مكنته من استقطاب مزيد من الأموال والمدخرات، وتعزيز أهم مكونات مركزه المالي، وإبقائه آمناً معافاً بالرغم من الظروف الصعبة التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني. فالبيانات المتاحة في نهاية العام 2023، تشير إلى أن إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي قد وصلت إلى حوالي 22.8 مليار دولار. شكلت ودائع العملاء الحصة الأكبر منها، وبنسبة 77.2%، وحقوق الملكية نحو 10.0%، في حين استحوذت بقية البنود الأخرى (الودائع المصرفية، والمخصصات، والإهتلاك، والمطلوبات الأخرى) على النسبة المتبقية، البالغة نحو 12.8% من إجمالي المطلوبات.

إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي

تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2023 من زيادة إجمالي الودائع لدية (المصرفية وغير المصرفية/ودائع العملاء) بنحو 5.9% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 18.6 مليار دولار. شكلت الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف) نحو 5.3% فقط منها، أو ما نسبته 4.4% من إجمالي المطلوبات، وبقيمة 994.2 مليون دولار، متراجعة بنحو 8.2% مقارنة مع العام 2022. ويعتبر هذا التراجع في جزء منه محاسبي، مرتبط بتحسن قوة الدولار مقابل الشيكل، خاصة وأن عملة الشيكل تستحوذ على نحو 65% من هذه الودائع، في حين

[22] نهاية الفترة تمثل الفترة التي تقوم فيها المصارف بإعداد بياناتها المالية الختامية بمختلف العملات بعد تقييمها بالدولار الأمريكي. وفي هذا السياق، تشير نشرة أسعار صرف العملات الصادرة عن سلطة النقد والمنشورة على موقعها الإلكتروني (www.pma.ps) إلى ارتفاع سعر صرف الدولار من 3.5405 شيكل نهاية العام 2022، إلى 3.6058 شيكل نهاية العام 2023، وبنسبة بلغت حوالي 1.8%.

يرتبط جزء آخر من هذا التراجع بقيام بعض المصارف بسحب جزء من ودائعها البينية لتوظيفها في بدائل أخرى ذات عائد أعلى، في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفوائد عالمياً.

وفي المقابل، تعتبر الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء) المكون الأكبر والأهم، سواء على مستوى إجمالي الودائع (94.7%)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (77.2%)، والتي سجلت خلال العام 2023 ارتفاعاً بنحو 6.8% (وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 7.7% في حال تم تحييد أثر سعر الصرف)، لتصل إلى حوالي 17.6 مليار دولار. في إشارة إلى حشد مزيد من المدخرات واستمرار تدفق الأموال إلى المصارف، متأثرة بإجراءات وسياسات سلطة النقد في مجال الرقابة المصرفية، وتعزيز الشمول المالي، والتفرع، وحملات التوعية والتثقيف المصرفي، وتفعيل مزيد من الحسابات المصرفية في ظل خفض الرسوم والعمولات على وسائل الدفع الإلكترونية، إلى جانب استمرار التحسن في النشاط الاقتصادي وفي سوق العمل وزيادة عدد العاملين، وفتح مزيد من الحسابات للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وخصوصاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، فضلاً عن كون المصارف المكان الآمن لاحتفاظ المواطنين بأموالهم وتحصيل عوائد عليها، وكون هذه الودائع مضمونة من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

شكل 4-2: إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي، 2019-2023

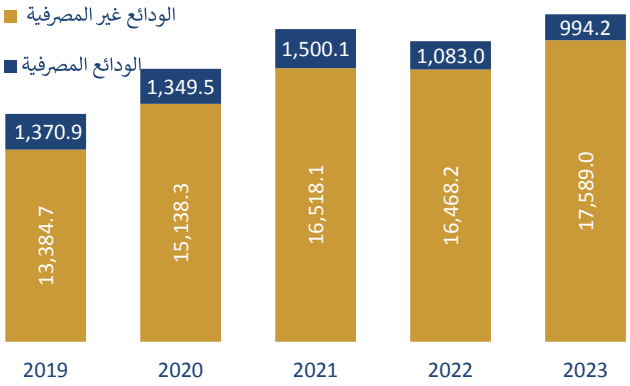

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومع تركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال ورؤوس الأموال في الضفة الغربية، فقد استأثرت الضفة الغربية بالغالبية العظمى من ودائع العملاء، وبنسبة 88.4%، مقابل 11.6% مساهمة قطاع غزة في ودائع العملاء. مع العلم أن ودائع العملاء في كل من الضفة والقطاع قد شهدت ارتفاعاً خلال العام 2023، وبنحو 4.1% في الضفة الغربية، لتصل إلى حوالي 15.5 مليار دولار، كما ارتفعت في قطاع غزة بنحو 32.6%، لتتجاوز المليار دولار.

كما استحوذت ودائع القطاع الخاص على الجزء الأكبر من ودائع العملاء، وبنسبة بلغت 96.4%، مرتفعة بنحو 7.0%، لتبلغ نحو 17.0 مليار دولار، تعود غالبيتها العظمى إلى القطاع الخاص المقيم، في حين لا تزال ودائع القطاع الخاص غير المقيم محدودة جداً، في حدود 0.6 مليار دولار، رغم ارتفاعها بنحو 6.9%، لتشكل ما نسبته 3.3% فقط من إجمالي ودائع القطاع الخاص. وفي المقابل، بلغت ودائع القطاع العام في حدود 0.6 مليار دولار، مرتفعة بنحو 1.5%، ومشكلة حوالي 3.6% من إجمالي ودائع العملاء، غالبيتها للحكومة. تجدر الإشارة إلى أن الودائع الحكومية تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب من عام إلى آخر تبعاً للأوضاع التي تحيط بمالية الحكومة.

شكل 4-3: هيكل ودائع العملاء، 2023

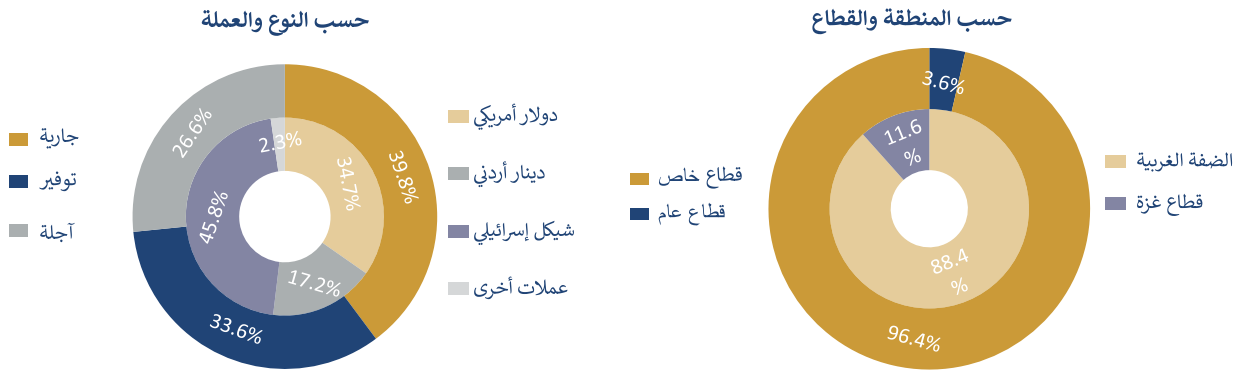

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وخلال العام 2023 نمت ودائع الأفراد بنحو 3.0%، لتبلغ 12.3 مليار دولار، متستحوذة على نحو 74.9% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، في حين استحوذت ودائع الشركات على نحو 23.0%، مرتفعة بنحو 24.5%، لتصل إلى حوالي 3.8 مليار دولار. أما بالنسبة لودائع المؤسسات غير الربحية، فلا تزال محدودة جداً سواء من حيث الحجم (حوالي 0.3 مليار دولار، متراجعة بنحو 6.0%)، أو من حيث الأهمية (حوالي 2.1%) من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم.

كما شهد العام 2023 بعض التغيرات في هيكلة ودائع العملاء، فعلى مستوى النوع، ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية على حساب كل من ودائع التوفير والودائع الآجلة، وبقيت تستحوذ على النصيب الأكبر من ودائع العملاء، وبنسبة 39.8%، في حين استحوذت ودائع التوفير على نحو 33.6%، والودائع الآجلة على حوالي 26.6%. ومما لا شك فيه أن هذه التغيرات لها تأثير مباشر على إمكانات توظيف الودائع في مجالات التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل. فضلاً عن تأثيرها المباشر على مستوى الفوائد المدفوعة من قبل القطاع المصرفي، نظراً لبقاء أسعار الفوائد على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني في مستوى مرتفع، في ظل ارتفاعها من قبل البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات[23].

أما على مستوى العملة، فبالرغم من تحسن قيمة الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي، إلا أن الأهمية النسبية لودائع الشيكل قد ارتفعت على حساب بقية العملات، لتصل إلى حوالي 45.8% من إجمالي ودائع العملاء، مسيطرة بذلك على النصيب الأكبر من ودائع العملاء. وفي المقابل، تراجعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار إلى 34.7%، وللودائع بعملة الدينار إلى 17.2%. في حين بقيت الأهمية النسبية للودائع بمختلف العملات الأخرى هامشية في حدود 2.3% من إجمالي ودائع العملاء.

ويعزى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع الشيكل بدرجة أساسية إلى تفعيل مزيد من الحسابات المصرفية في ظل خفض الرسوم والعمولات على وسائل الدفع الإلكترونية، وتزايد أعداد حسابات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لدى المصارف، في ظل الحملات والعروض التي تقوم بها المصارف لتشجيع هذه الفئة على فتح حسابات مصرفية لغايات استقبال واستلام أجورهم ومستحقاتهم المالية من المشغلين في إسرائيل والاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها المصارف. فضلاً عن قيام بعض العملاء بعمليات تحويل بعض ودائعهم بالعملات الأخرى إلى عملة الشيكل في محاولة منهم للاستفادة من التذبذب الحاصل في أسعار صرف كل من الدولار والشيكل لجني أرباح سريعة.

حقوق الملكية

واصل القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2023 تعزيز قاعدته الرأسمالية، لتصل حقوق ملكيته إلى حوالي 2.3 مليار دولار، مرتفعة بنحو 2.4% عما كانت عليه في العام 2022، ومشكلة ما نسبته 10.0% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي. ويأتي هذا النمو في ظل مساعي سلطة النقد الرامية إلى تكوين كيانات مصرفية قوية، قادرة على المنافسة، وتتمتع بالمتانة والمرونة الكافية للتعامل مع أية صدمات ومخاطر محتملة. بالإضافة إلى المتابعات التي قامت بها سلطة النقد لاستكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف، بموجب الخطط المقدمة لرفع رؤوس الأموال

شكل 4-4: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2019-2023

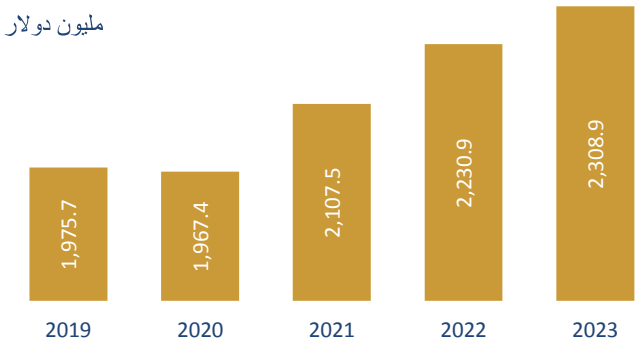

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

[23] تعود بدايات دورة التشدد النقدي العالمي إلى آذار 2022، رفع خلالها الفيدرالي الأمريكي معدل الفائدة على الدولار 11 مرة، منها 7 مرات في العام 2022، و4 مرات في العام 2023، لينتهي العام 2023 بمعدل فائدة ضمن نطاق (5.25%-5.50%). ونظراً لارتباط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، فقد قام البنك المركزي الأردني برفع معدل الفائدة على الدينار 4 مرات خلال العام 2023، لينتهي العام بمعدل فائدة 7.50%. كما قام بنك إسرائيل أيضاً برفع معدل الفائدة على الشيكل عدة مرات خلال العام 2023، لينهي العام بمعدل فائدة عند 4.75%.

ومتطلبات القانون والتعليمات ذات العلاقة، فضلاً عن متابعة معالجة نسب تركز الملكية في المصارف، والإطار العام المعتمد للمصارف ذات الأهمية النظامية.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية (شكل نحو 56.9٪ منها) وخط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي بلغ 1.3 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 1.7٪ عما كان عليه في العام 2022، جراء استمرار عمليات رفع رؤوس أموال عدد من المصارف وفق التعليمات ذات العلاقة. تلاه في الأهمية الاحتياطيات المختلفة بنسبة 26.7٪[24]؛ ثم الأرباح المحتجزة وقيد الموافقة بنسبة 11.5٪ (أرباح محتجزة 3.7٪، وأرباح قيد الموافقة 7.8٪)؛ والقروض المساندة بحوالي 2.6٪[25]؛ وعلاوة إصدار بنحو 2.3٪ من حقوق الملكية.

شكل 4-5: هيكل حقوق الملكية، 2023

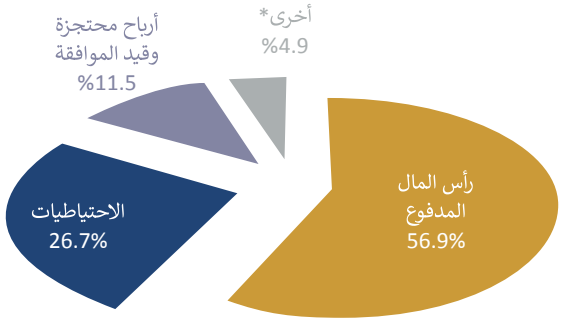

* ممثلة بالقروض المساندة المؤهلة (2.6%)، وعلاوة الإصدار (2.3%).
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المخصصات والمطلوبات الأخرى

شهدت المخصصات المختلفة خلال العام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 20.4٪ عما كانت عليه في العام 2022، لتبلغ نحو 1,357.6 مليون دولار، توزعت بشكل أساسي بين مخصصات المحفظة الائتمانية بنسبة 47.4٪، وبقيمة 644.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 41.7٪ في ظل تداعيات ومخاطر العدوان الإسرائيلي غير المسبوق، وقرار سلطة النقد الاحترازي بالطلب من المصارف تكوين مخصصات أولية لمواجهة هذه المخاطر، وعكس هذه المخصصات على البيانات المالية إعتباراً من نهاية الربع الثالث من العام.

كما شكلت مخصصات الإهلاك والإطفاء بنحو 29.2٪ من إجمالي المخصصات، وبقيمة 396.1 مليون دولار. في حين شكلت بقية المخصصات (مخصصات الأرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارجها، ومخصصات هبوط الأوراق المالية، ومخصصات الضرائب، ومخصصات أخرى) نحو 23.4٪، وبقيمة 317.3 مليون دولار. أما المطلوبات الأخرى (بما في ذلك القروض المساندة غير المؤهلة)، فبلغت قيمتها نحو 571.1 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 15.1٪ عما كانت عليه في العام 2022، ومشكلة نحو 2.5٪ من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي.

[24] تشمل الاحتياطي القانوني بنسبة 12.4%؛ والاحتياطيات المعلنة بنسبة 9.6%؛ والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية وغير المصرفية بنسبة 4.0%؛ واحتياطيات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات بنسبة 0.5%؛ واحتياطي القيمة العادلة بنسبة 0.2% من حقوق الملكية.

[25] يتم إدراج هذا البند ضمن حقوق الملكية لأغراض رقابية تتعلق باحتساب رأس المال التنظيمي للمصارف.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

شهد العام 2023 مزيداً من التوظيف للأموال المتاحة للقطاع المصرفي داخل الاقتصاد المحلي، وضخ سيولة إضافة في مختلف مشاريع البنية التحتية، والقطاعات والأنشطة التي تخدم العملية الإنتاجية، وتسهم في تشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي، باعتباره أحد الأهداف الرئيسة لسلطة النقد، وبما يسهم في تفعيل الدور الحيوي للقطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي. إذ تشير البيانات إلى أن نحو 80.3% من موجودات القطاع المصرفي قد تم توظيفها داخل الاقتصاد الفلسطيني، ما بين تسهيلات ائتمانية، استحوذت على نحو 52.6% من إجمالي الموجودات، والنقدية بنحو 10.4%، والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف داخل فلسطين بنحو 9.7%، واستثمارات ومحفظة الأوراق المالية بنحو 2.0%، وأصول ثابتة وأصول أخرى بنحو 5.6%. في حين لم تتعد أموال القطاع المصرفي الموظفة في الخارج ما نسبته 19.7% من إجمالي الموجودات.

شكل 4-6: إجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2023

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للنمو والتوسع في المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، والذي يتطلب مزيداً من الاعتماد على القروض، باعتبارها أحد مصادر التمويل الرئيسة، والقناة الوحيدة المتاحة، في الحالة الفلسطينية، التي يمكن من خلالها التأثير على مجريات الاقتصاد الكلي. وبهدف المساعدة على تجاوز الظروف الاستثنائية التي عانى منها الاقتصاد خلال العام 2023، نجح القطاع المصرفي، مدعوماً بإجراءات وتدخلات سلطة النقد، في ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد، بنحو 8.5% عما كانت عليه في العام 2022 (ترتفع هذه النسبة إلى 9.5% في حال تم تحييد أثر سعر الصرف)، لترتفع محفظة التسهيلات الائتمانية في نهاية العام إلى حوالي 12 مليار دولار.

شكل 4-7: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2019–2023

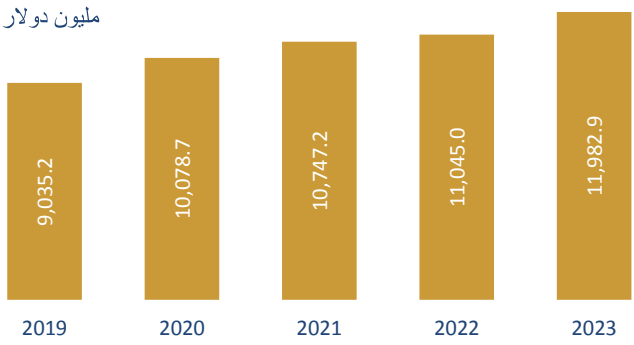

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويشير هذا الارتفاع من جهة، إلى تزايد طلب العملاء على مختلف أنواع القروض، خاصة وأن الجزء الأكبر من هذه المحفظة قد أتيحت للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بمختلف العملات ولآجال تتلاءم مع طبيعة النشاط المطلوب تمويله، من مشاريع إنتاجية، ومشاريع بنية تحتية، واستثمارات في شركات ناشئة، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، والزراعة، والمشاريع الريادية، ومشاريع التحول الرقمي. بالإضافة إلى تخصيص جزء آخر من هذه المحفظة لمساعدة الحكومة على الوفاء ببعض التزاماتها. كما يشير هذا التزايد من جهة ثانية إلى قيام المصارف بتنويع منتجاتها لتلبية طلب المقترضين بشروط وتكاليف ميسرة، إلى جانب قيام المصارف باستهداف بعض الفئات غير المشمولة مصرفياً.

ومع سيطرة الضفة الغربية على الغالبية العظمى من النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، وتركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال فيها، فقد استحوذت على الحصة الكبرى من هذه المحفظة، وبنحو 91.6%، مرتفعة بحوالي 9.1% عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ نحو 11.0 مليار

دولار في نهاية العام 2023. كما نجحت تدخلات سلطة النقد في التخفيف من حجم المعاناة والظروف الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة، وقيام المصارف بضخ مزيد من السيولة في القطاع، وخصوصاً في الفترة التي سبقت العدوان الإسرائيلي، لترتفع المحفظة الائتمانية الممنوحة في قطاع غزة بنحو 2.4٪، متجاوزة المليار دولار، ومشكلة نحو 8.4٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد لا تزال تبذل مزيداً من الجهود للتخفيف من حدة الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة التي سببها العدوان الإسرائيلي، وأدت إلى مزيد من التدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتوقف مساهمة اقتصاد قطاع غزة بشكل شبه كلي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

وقد أسهم التوسع في المحفظة الائتمانية في رفع نسبة القروض إلى الودائع إلى حوالي 68.1٪ على مستوى في فلسطين، وإلى حوالي 70.6٪ على مستوى الضفة الغربية، مقابل 49.4٪ على مستوى قطاع غزة. وسجلت منطقة رام الله والبيرة أعلى نسبة بنحو 106.5٪، في حين سجلت منطقة الرام أدنى نسبة بنحو 22.0٪، مما يعنى أن محافظة رام الله والبيرة تعتمد على غيرها من المناطق في تأمين احتياجاتها من السيولة. أما في قطاع غزة، فقد سجلت منطقة دير البلح أعلى نسبة بنحو 79.1٪، فيما سجلت منطقة خانيونس أدنى مستوى في نسبة القروض للودائع، بنحو 31.0٪.

كما شهدت المحفظة الائتمانية خلال العام 2023 بعض التغيرات في هيكليتها، فمن جهة، ارتفعت حصة القروض على حساب حصة الجاري مدين، وسيطرت على الجزء الأكبر من المحفظة الائتمانية، وبنسبة 84.9٪، مقابل تراجع حصة الجاري مدين إلى 13.3٪. في حين لا تزال حصة التمويلات الممنوحة وفق أحكام الشريعة الإسلامية هامشية في حدود 1.8٪ من إجمالي المحفظة. ومن ناحية ثانية، ارتفعت الأهمية النسبية للقروض الممنوحة بعملة الشيكل على حساب كل من الدولار والدينار، لتصل إلى حوالي 48.2٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية، وبقيت عملة الشيكل مستحوذة على النصيب الأكبر من هذه المحفظة. وفي المقابل، تراجعت حصة الدولار إلى حوالي 40.3٪، وحصة الدينار إلى نحو 9.6٪. أما حصة باقي العملات فظلت هامشية في حدود 1.9٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية. ويبدو أن التغير في حصص الاقراض بعملة الشيكل والدولار قد ارتبط بدرجة أساسية بعوامل لها علاقة بنوعية المقترضين من القطاع الخاص، وهيكل تدفقاتهم النقدية، والتقلبات في أسعار الصرف، فضلاً عن تزايد الاقتراض الحكومي، خاصة وأن أكثر من 75٪ من قروض الحكومة بعملة الشيكل.

ففي ظل الضغوط المتزايدة التي عانى منها القطاع العام، وبالأخص الحكومة، ارتفعت حصة القطاع العام بنحو 10.8٪ عما كانت عليه في العام 2022، لتبلغ حوالي 2.4 مليار دولار، مشكلة نحو 20.3٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية. فمع تزايد حدة الأزمة المالية للحكومة عقب العدوان الإسرائيلي، عملت سلطة النقد على مساعدة الحكومة على إعادة تنظيم وترتيب محفظتها الائتمانية، من خلال اتفاقية قرض التجمع البنكي بين وزارة المالية والمصارف في الربع الأخير من العام 2023. وقد أتاح هذا القرض للحكومة معالجة مديونيتها لدى القطاع المصرفي، من خلال هيكلتها، وبما يشمل السلف والأقساط المستحقة على موظفي القطاع العام. ومنح الحكومة هامش سيولة يساعدها على تسديد جزء من التزاماتها في ظل هذه الظروف الاستثنائية، سواء للمصارف، أو للموظفين، أو للقطاع الخاص، من خلال حصولها على فترة سماح تصل إلى سبعة أشهر. والأهم من ذلك أن هذا القرض قد أتاح للحكومة تقليص قيمة القسط الشهري لمجمل قروضها إلى النصف تقريباً.

شكل 4-8: هيكل المحفظة الائتمانية، 2023

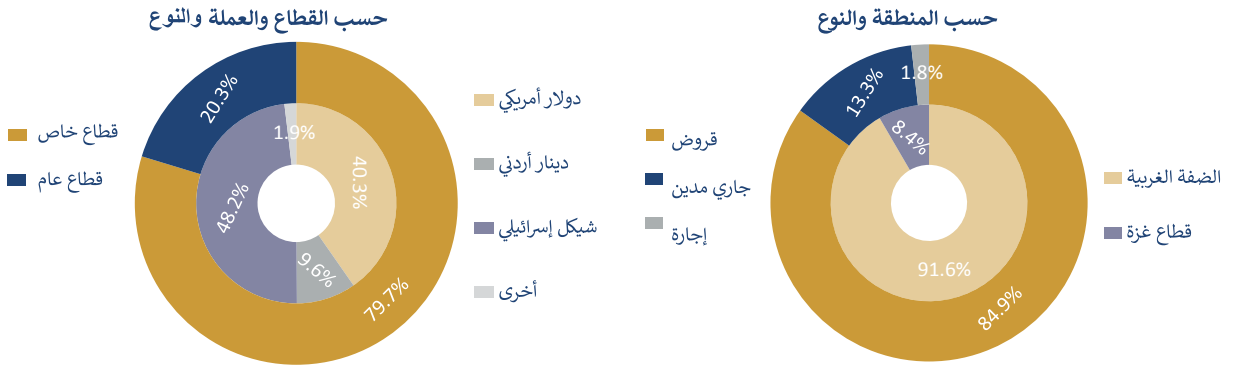

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي نفس الوقت، واصل القطاع المصرفي توفير التمويل للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بمختلف العملات والآجال، لترتفع محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 7.9% عما كانت عليه في العام 2022، ولتصل إلى حوالي 11.0 مليار دولار، مشكلة نحو 79.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية. توزعت بين قروض ممنوحة للشركات بنسبة 51.9%، وبنحو 5.0 مليار دولار، مرتفعة بنحو 7.0% عما كانت عليه في العام 2022، وقروض ممنوحة للأفراد بنسبة 46.5%، وبقيمة 4.4 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 9.3% عما كانت عليه في العام السابق. أما بالنسبة للقروض الممنوحة من خلال بطاقات الائتمان وللمؤسسات غير الربحية، فلا تزال محدودة جداً في حدود 1.2% من إجمالي محفظة القطاع الخاص الائتمانية، متراجعة بنحو 7.2%، لتبلغ نحو 116.5 مليون دولار.

وبشكل عام، يمثل الأفراد المصدر الأساسي لسيولة (ودائع) القطاع المصرفي، في حين تمثل الشركات المصدر الرئيس لتوظيف هذه السيولة. فخلال العام 2023 شكلت قروض الأفراد نحو 36% من ودائعهم، مقابل نحو 131% نسبة قروض الشركات إلى ودائعها. ومما لا شك فيه أن هذا التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعكس مدى التزام القطاع المصرفي بتمويل هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى حوالي 56% من ودائعه.

وقد شملت المحفظة الائتمانية مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بين 23.2% للأنشطة العقارية والإنشائية والأراضي، و1.6% للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية. مع تزايد في الأهمية النسبية للتمويل المقدم للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والتجارية، مقابل تراجع الأهمية النسبية للتمويل المقدم للسلع الاستهلاكية والسيارات والخدمات. وعلى الرغم من التحسن النسبي في التمويل المقدم للأنشطة الزراعية والحيوانية، إلا أنه لا يزال منخفضاً، في ظل ما يعانيه هذا القطاع من تدني وتراجع في مساهمته في النشاط الاقتصادي، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع تنافسية منتجاته، وجدار الفصل الذي استولى على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وعزوف العمالة عن هذا النشاط، إضافة إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا النشاط، كونه نشاطاً موسمياً من ناحية، وجزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما حد من رغبة المصارف في تمويل هذا النشاط. ومع ذلك فهناك مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، وتعمل على سد جزء كبير من الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع.

شكل 4-9: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2022-2023

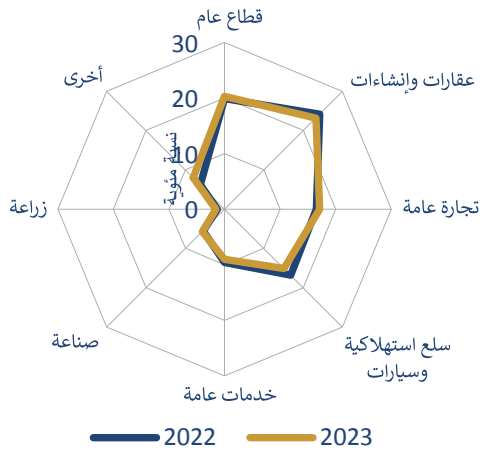

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وبشكل عام، يؤكد هذا التوسع في الائتمان، وخصوصاً الممنوح للقطاع الخاص على قدرة القطاع المصرفي على مواصلة تقديم خدماته دون انقطاع، حتى في ظل الأوضاع الصعبة والظروف الاستثنائية والأزمات، الأمر الذي يبقي قناة الائتمان عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية. لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وتعمل على اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتحوطية التي تساعد المصارف على تفادي هذه المخاطر أو التخفف من حدتها (وهذا ما تؤكده المستويات المتدنية لحجم التعثر في المحفظة الائتمانية)، بالتوازي مع الحفاظ على أمن وسلامة القطاع المصرفي وحماية وصون أموال المودعين، والاستمرار في تقديم مختلف الخدمات المصرفية للاقتصاد الوطني.

الأرصدة المصرفية

تعتبر الأرصدة المصرفية، ممثلة بالأرصدة لدى سلطة النقد، ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، المكون الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، والتي شكلت في نهاية العام 2023 نحو 24.9٪ من إجمالي الموجودات، وبقيمة بلغت نحو 5.7 مليار دولار، مرتفعة بنحو 5.6٪ عما كانت عليه في نهاية العام 2022.

شكل 4-10: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2022-2023

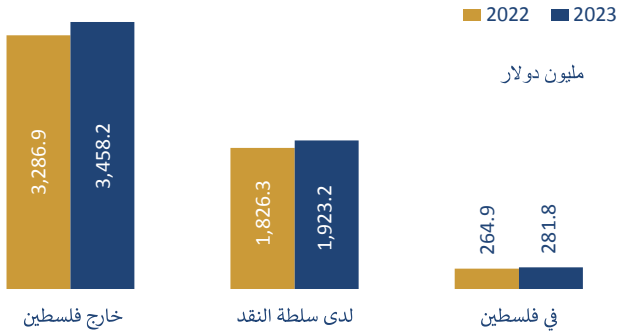

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتعتبر أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المكون الأكبر، باستحواذها على نحو 60.9٪ من في إجمالي هذه الأرصدة، مرتفعة بنحو 5.2٪ عما كانت عليه في العام 2022، لتصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار، جراء قيام المصارف بتوظيف جزء من الأموال المتاحة في فرص استثمارية بديلة مدرة للأرباح وبعض الأدوات المالية ذات عائد أعلى، مستفيدة من بقاء معدلات الفائدة مرتفعة عالمياً. كما شهدت الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف في فلسطين (ودائع بينية) ارتفاعاً بنحو 13.1٪، ومع ذلك، لا يزال سوق ما بين المصارف محدوداً، مشكلاً نحو 5.3٪ من إجمالي الأرصدة المصرفية، وبقيمة لا تتعدى 0.3 مليار دولار.

شكل 4-11: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2022-2023

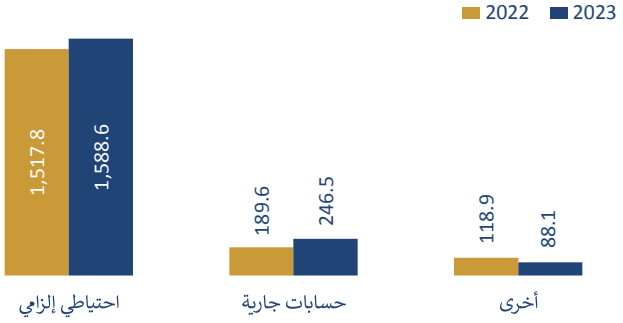

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، فقد شكلت نحو 33.9٪ من إجمالي الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 1.9 مليار دولار، مرتفعة بنحو 5.6٪ عما كانت عليه في نهاية العام 2022، متأثرة بتزايد الاحتياطي الإلزامي والحسابات الجارية. إذ يعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد، باستحواذه على نحو 82.6٪ منها، وبقيمة 1.6 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 4.7٪ في ظل تزايد ودائع العملاء. في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 12.8٪ من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 0.2 مليار دولار، مرتفعة بنحو 30.0٪ عما كانت عليه في نهاية العام السابق، وغالباً ما تستخدم هذه الحسابات لأغراض التسوية في نظام المدفوعات. أما بالنسبة للحسابات الأخرى، فقد شكلت نحو 4.6٪ من هذه الأرصدة، وبقيمة بلغت نحو 88.7 مليون دولار، متراجعة بنحو 25.4٪، جراء سحب المصارف لجزء من فائض سيولتها المحتفظ به لدى سلطة النقد لتوظيفها في فرص استثمارية بديلة مدرة للأرباح.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن أرصدة المصارف الموظفة في الخارج تعتبر أيضاً أحد أهم مكونات بند التوظيفات الخارجية، باستحواذها على نحو 74.3٪ من هذه التوظيفات التي بلغت قيمتها في نهاية العام 2023 حوالي 4.7 مليار دولار، مرتفعة بنحو 4.7٪ عما كانت عليه في العام السابق، مشكلةً نحو 25.0٪ من إجمالي الودائع في نهاية العام 2023. في حين مثل الاستثمار في بعض الأدوات المالية الخارجية المكون الثاني في بند التوظيفات الخارجية، باستحواذه على حوالي 22.7٪ من هذه التوظيفات، وبقيمة بلغت نحو 1.1 مليار دولار، مرتفعة بنحو

7.3% في ظل ارتفاع العائد على هذه الأدوات جراء أسعار الفائدة المرتفعة عالمياً[26]. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين (المكون الثالث في التوظيفات الخارجية)، فشكلت نحو 3.0% منها، وبقيمة بلغت نحو 0.1 مليار دولار، متراجعة بنحو 19.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2022.

المحفظة الاستثمارية

يمثل الاستثمار قناة أخرى من قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، باعتبارها محرك رئيس للتوسع في المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، وداعماً ورافداً لتحفيز النمو الاقتصادي. غير أن الظروف والأوضاع الاستثنائية التي عايشتها فلسطين خلال العام 2023 قد ألقت بظلالها على الفرص والقرارات الاستثمارية الخاصة بالمصارف، التي أبدت مزيداً من التحوط والتحفظ في قراراتها الاستثمارية، قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء، ولتشهد هذه القناة تزايداً محدوداً.

ففي هذا السياق تشير البيانات المالية للمصارف إلى أن استثمارات المصارف طويلة الأجل (الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة) قد شهدت ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2022، لتصل إلى حوالي 150.6 مليون دولار، أو ما نسبته 0.7% من إجمالي موجوداتها، توزعت مناصفة تقريباً بين الشركات التابعة والشركات الحليفة داخل فلسطين. في حين شهدت استثمارات المصارف قصيرة الأجل المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) تراجعاً طفيفاً بنحو 0.2%، منخفضة إلى حوالي 1.3 مليار دولار، مشكلة نحو 5.9% من إجمالي موجوداتها، منها نحو 22% استثمارات داخل فلسطين.

بنود أخرى

تتمثل في مجموعة من البنود المدرجة بشكلٍ مستقل في جانب موجودات المصارف، ممثلة ببند النقدية التي تراجعت خلال العام 2023 بنحو 0.8% عما كانت عليه في العام 2022، منخفضة إلى حوالي 2.4 مليار دولار، جراء استمرار عمليات شحن فائض الشيكل إلى إسرائيل. ومع ذلك لا تزال عملة الشيكل تستحوذ على حوالي 85.1% من هذا البند. وفي إطار جهود سلطة النقد المتواصلة لمعالجة وتقليل النقد الفائض من عملة الشيكل لدى المصارف العاملة في فلسطين، أصدرت التعليمات رقم (2023/1) لتنظيم حدود الرسوم التي يتوجب على المصارف استيفائها مقابل التعاملات النقدية. أما الأصول الثابتة، فشكلت نحو 3.1% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، مرتفعة بنحو 5.1%، لتصل إلى حوالي 711.4 مليون دولار. في حين شكلت الأصول الأخرى نحو 2.4% من إجمالي الموجودات، مرتفعة بنحو 33.6%، لتبلغ حوالي 546.5 مليون دولار.

أرباح القطاع المصرفي

كان أداء القطاع المصرفي يسير بشكل جيد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2023، جراء استمرار التعافي في النشاط الاقتصادي، وأن كان بشكل متباطىء، إلى جانب تزايد حجم المحفظة الائتمانية، والارتفاع التدريجي في أسعار الفائدة عالمياً. وكان المأمول أن يحقق القطاع المصرفي مستوى أرباح أفضل مما تحقق في العام 2022. غير أن الصدمة الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد خلال الربع الرابع من العام جراء العدوان الإسرائيلي قد أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المصرفي.

[26] تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد (قانون المصارف، مادة رقم 14، فقرة 6)، واشتراط توظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني معين. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (2020/1، مادة 4).

فقد عانى القطاع المصرفي في ظل هذا العدوان من تزايد المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية، جراء تزايد احتمالية تعثر جزء كبير من المحفظة الممنوحة في قطاع غزة، بالإضافة إلى تعثر جزء من محفظة الضفة الغربية، سواء الممنوحة للمواطنين جراء ارتفاع معدلات البطالة، أو لموظفي القطاعين العام والخاص في ظل تأخر صرف الرواتب واستمرار صرفها مجتزأة، وكذلك للعمال الفلسطينيين في إسرائيل جراء توقف جزء كبير منهم عن العمل وانقطاع مصادر دخلهم، إلى جانب تعثر بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية جراء تراجع دورة الأعمال وتراجع النشاط والنمو الاقتصادي.

وفي إجراء احترازي سارعت سلطة النقد بالطلب من المصارف تكوين مخصصات أولية لمواجهة هذه المخاطر، وعكس هذه المخصصات على البيانات المالية إعتباراً من نهاية الربع الثالث وأيضاً في نهاية العام 2023. وفي المحصلة، تسببت تداعيات هذا العدوان في ارتفاع كبير في حجم المخصصات، مما أثر سلباً على مستوى الأرباح المتحققة والمؤشرات المرتبطة به، وبشكل فاق الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار الفائدة. ودفع سلطة النقد للطلب من المصارف بتطبيق منهجيات وآليات متحفظة في التعامل مع كافة التعرضات، وخاصة فيما يتعلق بالتعرضات في قطاع غزة وتسهيلات العاملين الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى تحقيق القطاع المصرفي لأرباح صافية في نهاية العام 2023 بلغت حوالي 169.4 مليون دولار، متراجعة بنحو 25.8٪ عما كانت عليه في العام 2022. وفي إجراء تحوطي، ألزمت سلطة النقد المصارف المحلية بتقييد توزيع أية أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023، مع إمكانية توزيع هذه الأرباح على شكل أسهم مجانية. كما قيدت تحويل أرباح المصارف الوافدة عن نتائج أعمال العام 2023 إلى المراكز الرئيسة، دون الحصول على موافقة مسبقة منها.

شكل 4-12: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2023

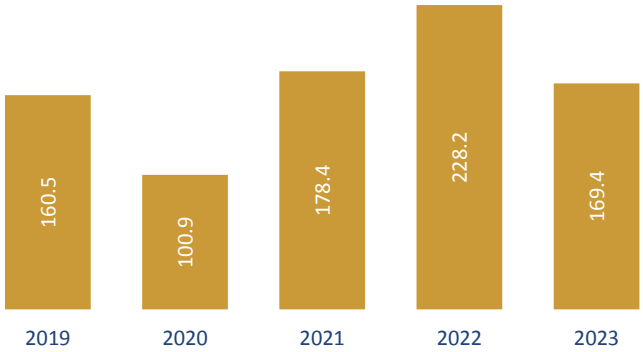

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويُظهر تحليل بيانات الأرباح أن صافي الإيراد المتحقق من الفوائد على الائتمان وعلى السندات قد بلغ حوالي 837.6 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 25.7٪ مقارنة مع العام السابق، ومشكلاً نحو 80.6٪ من إجمالي الإيراد المتحقق، في إشارة إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يعتمد على وظيفته الأساسية (الوساطة المالية) في توليد الدخل. أما بالنسبة للإيراد المتحقق من غير الفوائد، وبما يشمل الإيراد من العمولات والرسوم، والأرباح من الأوراق المالية والاستثمارات، وعمليات التحوط والمتاجرة، إضافة إلى الإيراد من عمليات تبديل وتقييم العملات، فقد تراجع بنحو 10.0٪، منخفضاً إلى حوالي 198.1 مليون دولار. وبذلك يكون إجمالي الإيراد المتحقق من الفوائد ومن غير الفوائد قد تجاوز المليار دولار، مرتفعاً بنحو 16.8٪ مقارنة مع العام السابق.

شكل 4-13: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2023

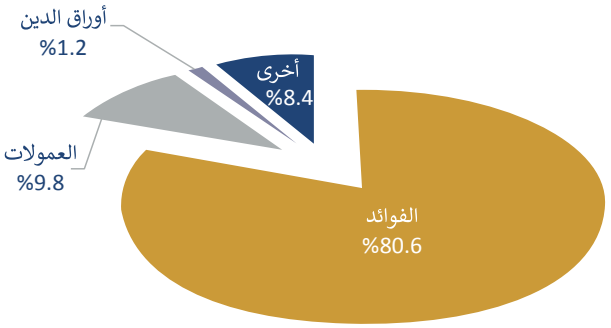

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي ذات السياق تشير البيانات المالية إلى ارتفاع نفقات القطاع المصرفي (من غير الفوائد) بنحو 6.1٪، لتبلغ 537.0 مليون دولار، شكلت نفقات الموظفين نحو 51.3٪ منها. وفي ذات السياق، تضاعف حجم المخصصات الصافية بأكثر من أربعة أضعاف، من نحو 61.4 مليون دولار في نهاية العام 2022، إلى حوالي 271.0 مليون دولار في نهاية العام 2023. وقد انعكست محصلة هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات على صافي الدخل المتحقق للقطاع المصرفي، محدثة تراجعاً فيه بنحو 25.8٪ عما كان عليه في العام 2022، لينخفض إلى حوالي 169.4 مليون دولار.

وضع السيولة المحلية

لجأت سلطة النقد في إطار متابعاتها لتطورات وضع السيولة إلى ضخ سيولة إضافية كلما استدعت الضرورة ذلك، وذلك لضمان توفرها لتلبية احتياجات القطاع المصرفي وتمكينه من تغطية التزاماته، وتنفيذ معاملاته المحلية والدولية، وكذلك لتلبية احتياجات المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين. وقد انعكست هذه التدخلات لسلطة النقد على مستويات السيولة المحلية، التي ارتفعت خلال العام 2023 بنحو 6.8% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 16.5 مليار دولار، مع تباين في أداء مكوناتها الرئيسة[27]. فمن جهة، أحدثت التحركات في بند صافي الموجودات الأجنبية أثراً توسعياً في وضع السيولة المحلية، بارتفاعها بنحو 7.9% مقارنة مع العام 2022، إلى حوالي 7.8 مليار دولار، متأثرة بتزايد المستحقات على غير المقيمين بنسبة أكبر من تزايد مطالباتهم، وتراجع العجز في الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

شكل 4-14: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2019-2023

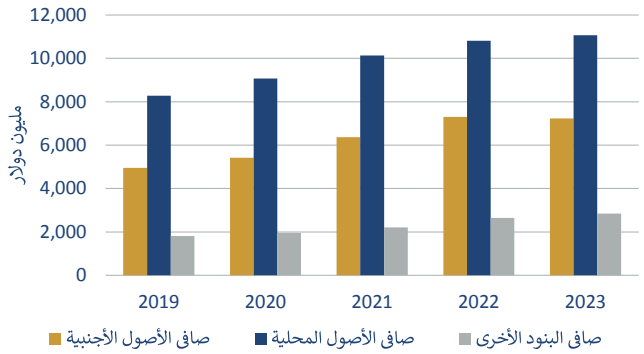

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومن جهة ثانية، أحدثت التحركات في بند صافي الأصول المحلية أثراً توسعياً في وضع السيولة المحلية، بارتفاعها بنحو 8.2% عما كان عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 12.0 مليار دولار، متأثرة بتزايد الائتمان الممنوح للحكومة ولبقية القطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد الفلسطيني على حد سواء. ومن جهة ثالثة، أحدثت التحركات في بند صافي البنود الأخرى أثراً انكماشياً على وضع السيولة المحلية بنحو 14.9% مقارنة مع العام 2022، بارتفاعها إلى نحو 3.3 مليار دولار، على خلفية الإجراءات التي تقوم بها المصارف لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم قاعدتها الرأسمالية، واستكمال رفع رؤوس أموال بعضها، امتثالاً لمتطلبات القانون وتعليمات سلطة النقد ذات العلاقة، وغيرها من الإجراءات.

معدلات الفائدة والصرف في السوق الفلسطيني

شهد العام 2023 بداية التحول في سياسات التشدد النقدي، بعد أن بدأت بعض البنوك المركزية باتخاذ قرارات أقل تشدداً، من بينها تثبيت أسعار الفائدة بعد سلسلة من الرفع بوتيرة متسارعة في العام 2022، فضلاً عن الإشارات الصادرة عن الفيدرالي الأمريكي للمرة الأولى في اجتماعه الأخير في كانون أول 2023، بشأن إمكانية خفض أسعار الفائدة في العام 2024.

أما على المستوى المحلي، ورغم أن سلطة النقد لا تتحكم في معدلات الفائدة للعملات المتداولة في السوق الفلسطيني، إلا أنها مع ذلك، تراقب الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض، في إطار حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتجنب المغالاة في هذه المعدلات، وفي نفس الوقت تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف. فمعدلات الفائدة السائدة في السوق الفلسطيني ترتبط بآليات السوق، والمنافسة بين المصارف،

[27] لمزيد من التفصيل حول مكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الأصول المحلية، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية والمصرفية، الصادر عن سلطة النقد والمنشور على موقعها الإلكتروني: www.pma.ps . علماً بأن السيولة المحلية (عرض النقد بمعناه الواسع) = صافي الموجودات الأجنبية + صافي الأصول المحلية - صافي البنود الأخرى..

ودرجة المخاطر من جهة، ومعدلاتها السائدة في الدول المُصدّرة لهذه العملات، والتي شهدت مزيداً من الارتفاع خلال العام 2023 من قبل البنوك المركزية المصدرة لها، وأدت إلى ارتفاعات متباينة في مستويات فائدة الإيداع والإقراض للعملات المتداولة في السوق الفلسطيني.

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن المتوسطات السنوية المرجحة لمعدلات فائدة الإيداع والإقراض في السوق الفلسطيني قد اتجهت خلال العام 2023 نحو الارتفاع[28]، إذ ارتفع المتوسط السنوي المرجح لفائدة الإيداع بعملة الدولار الأمريكي بنحو 61 نقطة أساس (من 1.79% في العام 2022، إلى 2.40% في العام 2023)، وبعملة الشيكل الإسرائيلي بحوالي 60 نقطة أساس (من 1.83% إلى 2.42%)، وبعملة الدينار الأردني بنحو 40 نقطة أساس (من 1.73% إلى 2.14%). كما ارتفعت أيضاً المتوسطات السنوية المرجحة لفائدة الإقراض بعملة الدولار بحوالي 45 نقطة أساس (من 5.82% في العام 2022، إلى 6.27% في العام 2023)، وبعملة الشيكل بنحو 38 نقطة أساس (من 6.68% إلى 7.06%)، وبعملة الدينار بنحو 34 نقطة أساس (من 5.91% إلى 6.25%).

شكل 4-15: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2023

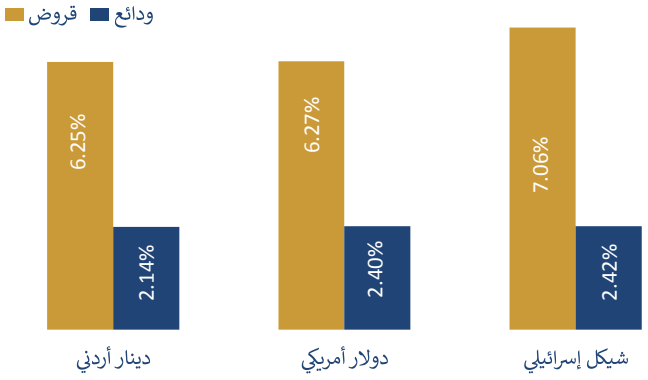

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وبالرغم من هذه الارتفاعات، إلا أن هامش الفائدة (الفائدة المقبوضة – الفائدة المدفوعة) قد تراجع ولجميع العملات، إذ تراجع هذا الهامش لعملة الدولار بنحو 16 نقطة مئوية، منخفضاً إلى 3.87 نقطة، ولعملة الشيكل بنحو 22 نقطة مئوية، منخفضاً إلى حوالي 4.63، ولعملة الدينار بنحو 6 نقاط أساس، متراجعاً إلى حوالي 4.11 نقطة في العام 2023.

وعادة ما يتأثر هامش الفائدة بالأوضاع المصرفية والاقتصادية، وحجم السيولة وتكلفة توفيرها، وهذا ما دفع سلطة النقد إلى متابعة ومراقبة التطورات في وضع السيولة على مستوى المصارف وفروعها، وكذلك على مستوى السوق الفلسطيني، لضمان استمرار توفر السيولة النقدية من مختلف العملات، لتلبية احتياجات السوق الفلسطيني، واحتياجات المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، وضخ مزيد من السيولة كلما استدعت الضرورة ذلك. كما عملت سلطة النقد على توفير عدد من الأدوات المالية لضخ السيولة في القطاع المصرفي، وتوفير السيولة الطارئة، والسيولة متوسطة الأجل، لتمكين المصارف من الاستمرار في تغطية التزاماتها في ظل هذه الظروف، وبما يسهم في الحفاظ على متانة وقدرة القطاع المصرفي على تنفيذ المعاملات محلياً ودولياً.

وفي سياق متصل، تمخض الرفع المتكرر لمعدلات الفائدة خلال العام 2023 عن تحسن في قوة الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسة في العالم، بما في ذلك العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، وخصوصاً الشيكل الإسرائيلي. فخلال العام 2023 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) أمام الشيكل الإسرائيلي بنحو 9.7%، ليرتفع متوسط سعر صرفه إلى 3.6829 شيكل لكل دولار (متوسط سعر البيع والشراء–متوسط الفترة). في حين ارتفع متوسط

شكل 4-16: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 2019-2023

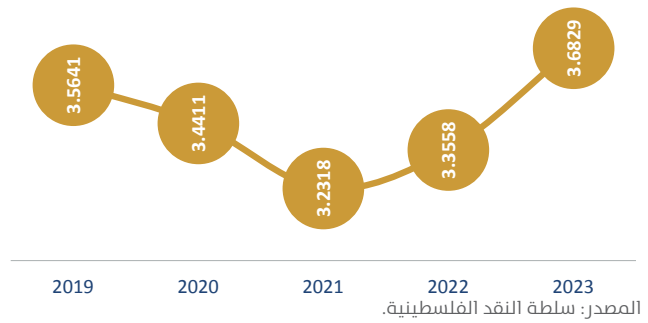

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

[28] النسب المشار إليها تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد على التسهيلات (والودائع) المقدمة للقطاع الخاص (أفراداً وشركات) باختلاف أنواعها وفتراتها، ولا تشمل القروض المقدمة للقطاع العام. وهي نسب استرشاديه فقط.

سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في نهاية الفترة بنحو 1.8٪ مقارنة مع نهاية العام 2022، ليصل إلى 3.6058 شيكل لكل دولار (متوسط سعر البيع والشراء–نهاية الفترة).

وقد طالت تداعيات هذا الارتفاع، وما نتج عنها من عدم استقرار في الأسعار والقوة الشرائية، وغيرها من الجوانب ذات الارتباط بأسعار الصرف، مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، من مواطنين، وحركة تجارية، ومالية الحكومة، ونظام مالي، وغيرها. ومن أجل التخفيف من حدة هذه التداعيات، تتولى سلطة النقد مراقبة سوق الصرف الأجنبي، واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة، لتفادي المغالاة فيها، وحماية المواطنين ومستهلكي الخدمات المالية، والتزام المؤسسات المالية بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية لمستحقيها بنفس العملة الواردة فيها.

نظام المدفوعات

تعتبر نظم المدفوعات الحديثة من الركائز الأساسية للبنية التحتية للمنظومة المصرفية والمالية، القادرة على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يسهم في خفض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام.

عمليات التسوية الفورية

تمثل أنشطة عمليات التسوية بين المصارف مرآة للوضع الاقتصادي العام، الذي شهد ظروفاً استثنائية خلال العام 2023، انعكست تداعياتها على عمليات التسوية. فقد بلغ إجمالي قيمة عمليات التسوية الفورية بين المصارف العامة في فلسطين حوالي 21.4 مليار دولار، بارتفاع نسبته 1.8٪ عما كانت عليه في العام 2022. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات البنكية، والحوالات الشخصية، وحوالات تسوية مقاصة الشيكات، وحوالات تسوية المفتاح الوطني، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية نظام المقاصة الآلي للحوالات المجزأة. ومنذ شهر تموز 2023 تم إضافة حوالات تسوية نظام عرض وسداد الفواتير إلى عمليات التسوية.

شكل 4-17: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2019-2023

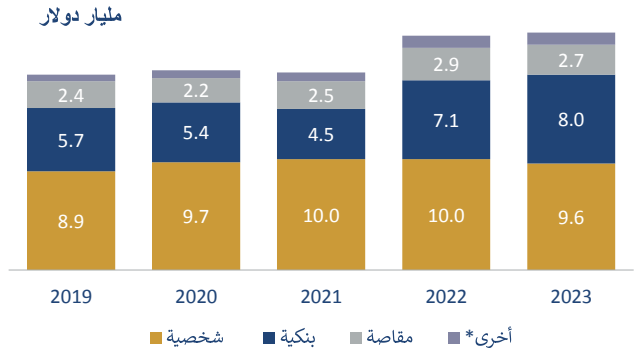

* تشمل حوالات تسوية المفتاح الوطني، والبورصة، والمقاصة الآلية للحوالات المجزأة، نظام عرض وسداد الفواتير، وعمليات أخرى.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتمثل الحوالات البنكية والحوالات الشخصية المكون الأكبر في عمليات التسوية، باستحواذها على حوالي 82.2٪ من قيمة الحوالات المنفذة. فقد استحوذت الحوالات الشخصية على نحو 45.0٪ من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة (تعادل 9.6 مليار دولار)، في حين استحوذت الحوالات البنكية على 37.2٪ من قيمتها (تعادل حوالي 8.0 مليار دولار). وتمتاز الحوالات الشخصية بكونها كثيرة العدد، صغيرة القيمة، مقارنة بالحوالات البنكية، إذ بلغ متوسط قيمة الحوالة الشخصية خلال العام 2023 حوالي 119 ألف دولار، مقارنة مع 586 ألف دولار متوسط قيمة الحوالة البنكية.

كما شكلت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات مقاصة الشيكات حوالي 12.5% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة (تعادل 2.7 مليار دولار). وحظيت حوالات تسوية المفتاح الوطني بنحو 1.8% من قيمتها (تعادل 385.9 مليون دولار). أما حوالات تسوية البورصة الفلسطينية فحظيت بحوالي 0.4% من قيمتها (تعادل 89.1 مليون دولار). في حين بلغت حصة حوالات تسوية نظام المقاصة الآلية للحوالات المجزأة نحو 1.9% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة (تعادل 410.3 مليون دولار). وشكلت حوالات تسوية العمليات الأخرى، بما فيها حوالات تسوية نظام عرض وسداد الفواتير نحو 1.2% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة (وبما يعادل نحو 246.0 مليون دولار).

ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة الحوالات إلى خارج النظام حوالي 10.3 مليار دولار، مرتفعة بنحو 11.1% عما كانت عليه في نهاية 2022. كما بلغت قيمة حوالات تغذية الأرصدة نحو 10.5 مليار دولار، مرتفعة بنحو 15.6% مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

حركة تداول الشيكات

يعتبر الشيك أهم أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في السوق الفلسطيني (بعد النقد الكاش). وترتبط حركته بدرجة كبيرة بمستوى النشاط الاقتصادي، والدورة الاقتصادية. فقد انعكس نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2023، وإن كان بوتيره متباطئة، على حركة تداول الشيكات بصورة ارتفاع في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص (بجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي). وكان من المأمول أن يستمر هذا الارتفاع خلال الربع الرابع من العام، غير أن الأوضاع الاستثنائية الناجمة عن الصدمة الكبيرة التي تلقاها الاقتصاد خلال الربع الرابع، جراء العدوان الإسرائيلي قد انعكست تداعياتها على مجمل العام مسببة تزايداً في عدد وقيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد.

فقد بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتداولة خلال العام 2023 بمختلف العملات نحو 24.0 مليار دولار[29]، مرتفعة بنحو 1.6% مقارنة بما كان عليه الوضع في العام 2022. وفي المقابل، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد حوالي 1.5 مليار دولار، مرتفعة بنحو 32.6%، عما كانت عليه في نهاية العام 2022، ويعزى الجزء الأكبر من الارتفاع في الشيكات المعادة إلى العدوان الإسرائيلي خلال الربع الرابع من العام وتداعياته الاقتصادية. ومع ذلك فقد تسببت هذه التطورات في ارتفاع محدود في نسبة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، من 4.9% في العام 2022، إلى 6.3% في العام 2023.

شكل 4-18: الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من الشيكات المتداولة، 2022-2023

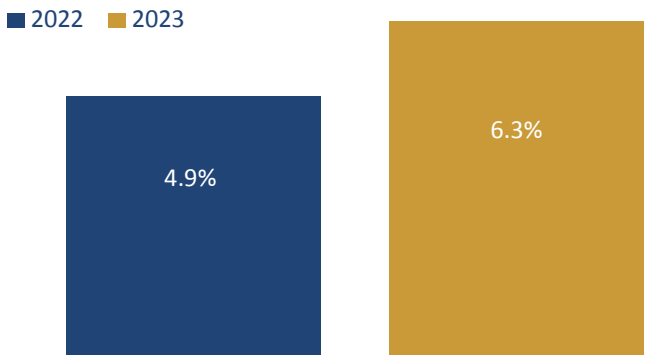

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد كان لقرار سلطة النقد بالإبقاء على سياستها في التعامل مع نظام مقاصة الشيكات أكبر الأثر في عدم تفاقم هذه النسبة، وأتاح استمرار تدفق السيولة في الاقتصاد. وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار قيمة الشيكات المعادة التي تمت إعادة تسويتها (تقدر بحوالي 532 مليون دولار) من خلال عمليات إعادة الإيداع في الحساب، أو من خلال التسويات الرضائية، فإن نسبة الشيكات المعادة التي لا تتوفر بيانات وإحصائيات بشأن آلية تسويتها تنخفض إلى حوالي 4.1% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة، بدلاً من 6.3%.

[29] سلطة النقد الفلسطينية، نشرة تداول الشيكات، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps.

وبشكل عام، يبقى الارتفاع في نسبة الشيكات المعادة، في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، قيد سيطرة سلطة النقد، التي أكدت أنها تتخذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان عدم إساءة استخدام الشيكات، بما في ذلك تطوير نظم الشيكات المعادة والتصنيف، فضلاً عن توفيرها تطبيق إلكتروني من خلال أجهزة الهاتف المحمول يسمح لكافة المواطنين بالاستعلام عن مُصدر/صاحب الشيك قبل التعامل معه، وتشجيعها لاستخدام قنوات الدفع الإلكتروني، وتوفير أدوات دفع جديدة فورية وآمنة تساعد على تقسيط الدفعات من خلال المصارف، وشركات خدمات الدفع العاملة في فلسطين. هذا بالإضافة إلى حث المصارف على مراقبة أعداد دفاتر الشيكات المُصدرة للعملاء، والتأكد من حماية المواطنين من الإفراط في الاستدانة، ومن إساءة استخدام الشيكات.

ومن الجدير ذكره أن سلطة النقد وبهدف التخفيف على الأفراد المتضررين من الظروف الراهنة، ألزمت المصارف بإعادة قيمة العمولة كاملة على الشيكات المُعادة لعدم كفاية الرصيد، اعتباراً من 2023/11/1 وحتى 2023/12/31، وبما يشمل موظفي القطاعين العام والخاص، والعمال الذين توقف أو تأثر دخلهم خلال الفترة المذكورة، وكذلك أصحاب الحرف والمهن الحرة، والمشاريع متناهية الصغر. شريطة أن تكون قيمة الشيك المعاد في حدود صافي الدخل الشهري للموظفين والعمال، أو ضمن حدود المعدل الشهري لقيمة الشيكات التي حررها أصحاب المهن أو المشاريع متناهية الصغر خلال الشهور التسعة الأولى من العام 2023.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تمثل المؤسسات المالية غير المصرفية المكون الثاني في النظام المالي الفلسطيني، وتخضع هذه المؤسسات لجهتين إشرافيتين، إذ تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات ومحال الصرافة، وشركات الدفع الإلكتروني لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

وتعتبر هذه المؤسسات من أكثر المؤسسات التي عانت من التداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي، بحكم طبيعة أعمالها، والفئات التي تستهدفها، وانعكست آثارها على مراكزها المالية، وانشطتها التشغلية، ونتائج أعمالها خلال العام 2023، بالرغم من تحقيقيها نتائج مرضية خلال الشهور التسع الأولى من العام. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

في إطار حرص سلطة النقد على استمرار عمل هذه المؤسسات، والتخفيف من وطأة وآثار العدوان الإسرائيلي على هذه المؤسسات وفئاتها المستهدفة، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2023 تعليماتها الرقابية لقطاع الإقراض المتخصص بضرورة إعادة تنظيم وتقييم الائتمان القائم في ظل هذه الظروف الاستثنائية، مطالبة إياها بضرورة المراقبة المستمرة وتقييم أية مؤشرات تشير إلى ارتفاع جوهري في المخاطر الائتمانية، وتحديد القطاعات الاقتصادية والمشاريع والمناطق والفئات الأكثر تضرراً خلال هذه الفترة. كما طالبت سلطة النقد هذه المؤسسات، وبهدف تخفيف الأثر على المقترضين، بضرورة تأجيل الأقساط الدورية للمقترضين في قطاع غزة، ودراسة إمكانية تأجيل الأقساط لباقي المقترضين المتأثرين أو المتوقع تأثرهم بشكل مباشر أو غير مباشر من هذا العدوان. كما دعت سلطة النقد هذه المؤسسات بضرورة التركيز على دعم المشاريع التنموية، وتصميم منتجات مالية لمساعدة المتضررين بشكل عام، والاستمرار بمساعدة العملاء والاهتمام بإيجاد حلول مناسبة بما يساهم في تجاوز صعوبات وتداعيات العدوان.

يعمل في فلسطين تسع مؤسسات اقراض متخصصة، تقدم خدماتها التمويلية من خلال شبكة من الفروع الموزعة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ عددها 96 فرعاً، منها ثمانية عشر فرعاً في محافظات قطاع غزة، تعرض جزء منها لأضرار كلية أو جزئية نتيجة للعدوان الإسرائيلي والقصف الذي طال غالبية مناطق القطاع. كما يعمل في هذه الشركات نحو 864 موظف/ة إقراض، وارتفع عدد المقترضين من هذه المؤسسات خلال العام 2023 بحوالي 4.7% مقارنة مع العام السابق، ليتجاوز عددهم 74 ألف مقترض، 31% منهم إناث، و49% منهم من فئة الشباب.

شكل 4-19: هيكل صافي أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة (مليون دولار)، 2019-2023

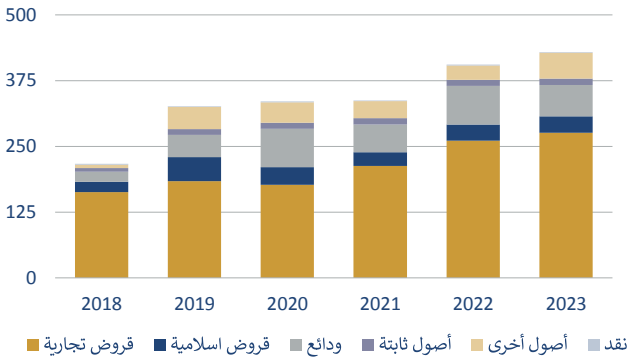

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد التطورات المالية خلال العام 2023، فتشير البيانات إلى ارتفاع موجودات هذا القطاع بمعدل 6.0% عن

مستواها في العام السابق، متأثرةً بزيادة محفظة القروض التجارية والإسلامية، ليصل صافي أصول قطاع الإقراض المتخصص إلى 429.8 مليون دولار. علماً بأن قيمة المخصصات قد بلغت حوالي 52.6 مليون دولار، أي أن إجمالي أصول قطاع الإقراض المتخصص قد بلغ حوالي 482.4 مليون دولار. يذكر أن محفظة القروض (المكون الأكبر في جانب الأصول، وتشكل ما نسبته 73.2٪ منه) قد سجلت خلال العام 2023 ارتفاعاً بمعدل 9.8٪ مقارنة مع العام 2022، مقابل تراجع قيمة كل من أرصدة هذه المؤسسات (ودائعها) والنقد (الكاش) لديها بمعدل 19٪ للأرصدة، و48٪ للنقد الكاش خلال ذات الفترة.

وبتحليل النشاط الاقراضي لقطاع الإقراض المتخصص، تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي محفظة القروض في الضفة الغربية بمعدل 8.2٪ خلال العام 2023، لتبلغ 303.0 مليون دولار، أو ما يعادل 86٪ من إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصص. في حين كان نصيب محافظات قطاع غزة 14٪، على الرغم من ارتفاع قيمة القروض الممنوحة في القطاع بمعدل 12٪ مقارنة مع العام السابق، لتبلغ 50.1 مليون دولار. أما على مستوى توزيع محفظة القروض بحسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة، فيلاحظ سيطرت قطاعي التجارة والعقارات على حوالي 60٪ من إجمالي القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض، بواقع 30.5٪ من محفظة القروض للقطاع التجاري وبقيمة إجمالية بلغت 108 مليون دولار، و29.1٪ للقطاع العقاري وبقيمة 103 مليون دولار. في حين استحوذت القطاعات الأخرى على حوالي 40٪ من محفظة القروض، توزعت ما بين قطاعات الزراعة، والصناعة، والقطاع الاستهلاكي، إضافة إلى قطاع الخدمات والسياحة.

شكل 4-20: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية (%)، 2022-2023

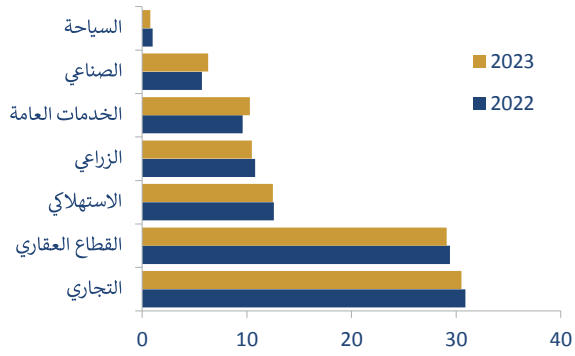

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-21: محفظة القروض بحسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)، 2019-2023

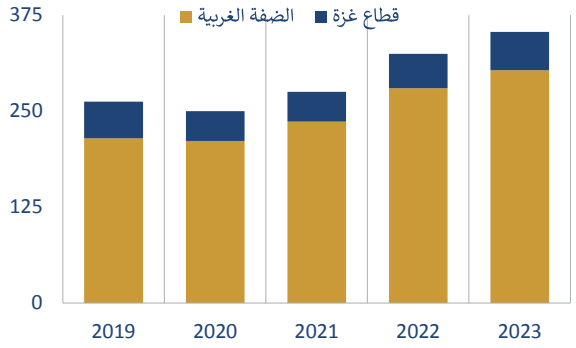

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

والجدير ذكره، أن غالبية هذه القروض والتمويلات هي قروض تجارية/تقليدية، وبنسبة 87٪ منها، أو ما يعادل 307.5 مليون دولار، محققة ارتفاعاً بمعدل 10.5٪ مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للقروض/التمويلات الممنوحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فقد تراجعت حصتها إلى 13٪ من إجمالي محفظة قروض هذا القطاع، وبقيمة بلغت نحو 45.6 مليون دولار.

وبشكل عام، تعكس النتائج المالية لهذا القطاع مدى تأثره بتداعيات العدوان إذ حقق خسائر بقيمة 5.9 مليون دولار قبل الضرائب، متأثرةً بشكل رئيس بزيادة قيمة المخصصات، إلى جانب ارتفاع النفقات المالية والنفقات التشغيلية لقطاع الإقراض، إذ بلغت النفقات المالية (أغلبها مصاريف العمولات والفوائد) حوالي 12.4 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 56٪ عن قيمتها في العام السابق. كما ارتفعت النفقات التشغيلية (بما تشمله من مصاريف الموظفين والنفقات الإدارية الأخرى) بمعدل 3.6٪، لتصل إلى 29.9 مليون دولار نهاية العام 2023. أما في جانب الإيرادات، فقد ارتفعت الإيرادات التشغيلية بحوالي 15.3٪، لتصل إلى 55.3 مليون دولار، مستفيدة بدرجة أساسية من زيادة الإيرادات المتحققة من الفوائد على القروض التجارية والإسلامية.

قطاع الصرافة

بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد لمزاولة مهنة الصراف في فلسطين 339 صراف (211 شركة لها 105 فروع، و23 محل صرافة على شكل أفراد). وتوزعت شركات الصرافة بواقع 180 شركة في محافظات الضفة الغربية، تعمل من خلال 85 فرعاً، و31 شركة في قطاع غزة لها 20 فرعاً موزعة في محافظات قطاع غزة. في حين توزع الصرافين الأفراد بواقع 21 محل للصرافة تعمل في الضفة الغربية، ومحلان في قطاع غزة.

شكل 4-22: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2019-2023

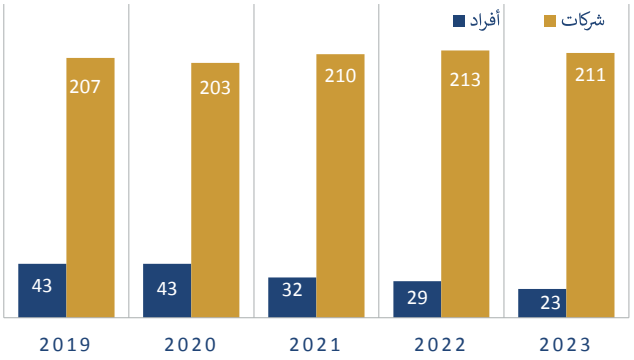

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وقد عانى قطاع الصرافة كغيره من القطاعات الاقتصادية من تداعيات العدوان على قطاع غزة. فتراجع حجم عمليات بيع وشراء العملات المنفذة من خلال شركات ومحال الصرافة مع الجمهور بنحو 1.7٪ عن مستواها في العام السابق، لتنخفض إلى حوالي 3.3 مليار دولار. كما بلغ عدد الشيكات المشتراه من قبل قطاع الصرافة حوالي 111 ألف شيكاً، بقيمة 436.3 مليون دولار، متراجعة بحوالي 1.5٪ عن قيمة الشيكات المشتراه في العام 2022. وتراجع أيضاً حجم تعامل هذا القطاع بالحوالات الصادرة والواردة، إذ انخفض حجم الحوالات الصادرة بمعدل 4.6٪ من حيث عددها، و4.0٪ حيث قيمتها عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ حوالي 365 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 303.5 مليون دولار. كما تراجعت أيضاً الحوالات الواردة من حيث عددها وقيمتها بمعدلات 9.6٪ و6.0٪ على الترتيب، لتصل حوالي 807.5 ألف حوالة، بقيمة بلغت نحو 512.4 مليون دولار.

وعلى مستوى التطورات المالية، فقد ارتفع إجمالي موجودات القطاع الصيرفي بمعدل 3.1٪ عن مستواه في العام الماضي، لتصل إلى 88.8 مليون دولار، أغلبها أصول سائلة، إذ لم تتجاوز قيمة الموجودات الثابتة 5٪ من إجمالي الموجودات. وحقق القطاع أرباحاً بلغت نهاية العام 2023 حوالي 2.1 مليون دولار، بتراجع بلغ 4.3٪ عن مستوى أرباحه في العام 2022.

شركات الدفع الإلكتروني

يعمل في فلسطين خمس شركات[30] تقدم خدمات الدفع الإلكتروني ، وتقدم العديد من الخدمات أبرزها المحفظة الإلكترونية، وبطاقات الدفع، ونقاط البيع، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وخلال العام 2023، تواصلت إجراءات سلطة النقد الرقابية والتنظيمية لهذا القطاع الذي يعتبر حديثاً نسبياً، وإصدارها العديد من التعليمات، منها ما يتعلق بتنظيم وتحديد الشروط والأحكام الخاصة بحسابات ضمان النقود الإلكترونية لشركات الدفع الإلكتروني لدى المصارف المرخصة، ومنها ما يتعلق بتنظيم عملية إصدار رمز الاستجابة السريعة (QR Code) ضمن مواصفات ومعايير موحدة لغايات قبوله في عمليات الدفع الإلكتروني المختلفة، وإصدار الشيكات الورقية. كما أصدرت سلطة النقد في حزيران من العام 2023 تعليمات تهدف لتنظيم عضوية هذه الشركات في نظام عرض وسداد الفواتير الوطني

[30] شركات الدفع المرخصة من قبل سلطة النقد هي: الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني، شركة بال باي للدفع المسبق، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، شركة مالتشات للدفع الالكتروني، وشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.

(E-SADAD)[31]، حددت فيها التزامات الأعضاء، والعملات التي يجب أن يوفرها العضو لعملائه لغايات تنفيذ العمليات من خلال هذا النظام، إضافة إلى العمولات المستوفاة من العميل عن مدفوعاته التي تتم من خلال النظام وغيرها.

وخلال العام 2023، بلغ عدد وقيمة المحافظ الإلكترونية القائمة لدى المستخدمين الأفراد نحو 530 ألف محفظة، بقيمة إجمالية بلغت 2.8 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بمعدل 27% و32% من حيث العدد والقيمة مقارنة مع العام 2022. سيطر الأفراد الذكور على حوالي 70% من عددها، و60% من قيمتها، في حين كان نصيب الإناث 30% من عددها، ونحو 40% من قيمة المحافظ الإلكترونية القائمة، ليصل إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية المملوكة من الذكور إلى369,079 محفظة بقيمة إجمالية بلغت 1.7 مليون دولار، مقابل 161,261 محفظة الكترونية مملوكة من الإناث، بقيمة 1.1 مليون دولار.

شكل 4-23: قيمة المحفظة الالكترونية حسب المنطقة الجغرافية

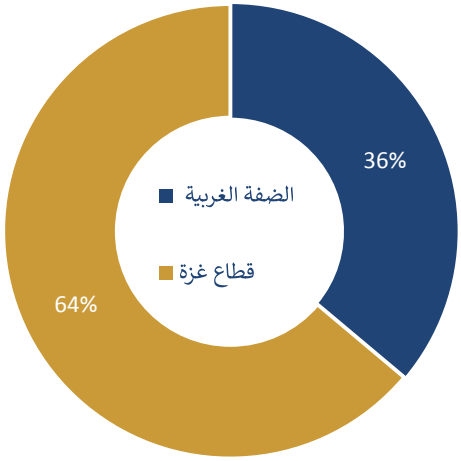

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-24: عدد المستخدمين حسب المنطقة الجغرافية

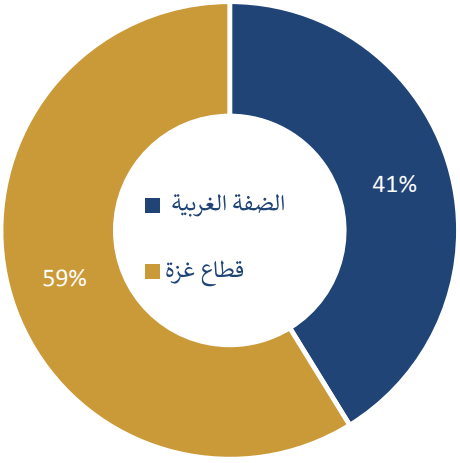

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما بلغ عدد البطاقات الافتراضية مسبقة الدفع نحو 39 ألف بطاقة مقارنة مع 27 ألف بطاقة في العام السابق، وبلغ عدد الوكلاء المعتمدين لدى شركات الدفع 4,135 وكيلاً، أما عدد التجار فبلغ 17,184 تاجراً في نهاية العام.

شكل 4-25: عدد الحركات المنفذة- ألف حركة

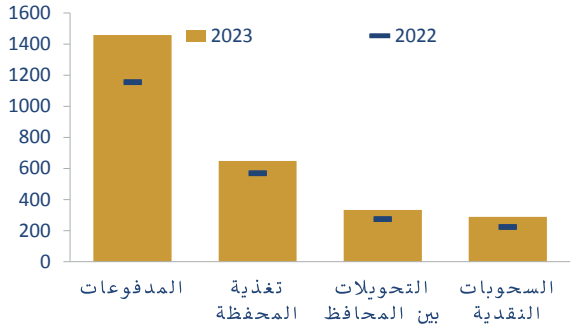

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-26: قيمة الحركات المنفذة – مليون دولار

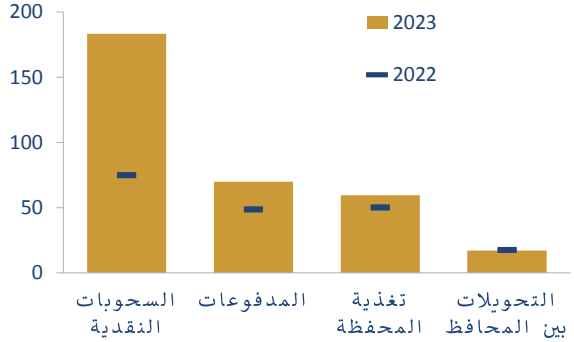

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

[31] منصة رقمية متكاملة لعرض وسداد الفواتير على المستوى الوطني، من خلال ربط كل مزودي الخدمات من كل القطاعات بالمصارف وشركات الدفع بما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد والشركات بوسائل تكنولوجية آمنة وسهلة الوصول ومنخفضة التكاليف.

وخلال العام 2023، بلغ عدد الحركات والعمليات المنفذة حوالي 2,725,518 عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 329.9 مليون دولار. توزعت بين السحوبات النقدية، التي شكلت حوالي نصف قيمة إجمالي الحركات المنفذة خلال العام 2023، بالرغم من أنها لا تشكل سوى 11٪ من عددها، أو ما يعادل 288 ألف حركة، بقيمة إجمالية بلغت 183.3 مليون دولار. تلاها خدمات المدفوعات المختلفة، من تسديد للمشتريات والفواتيروالأقساط، و شحن الرصيد، والتي تشكل حوالي 21٪ من القيمة الإجمالية للحركات المنفذة، ونصف عددها، أو ما يعادل 1.45 مليون حركة، بقيمة بلغت 69.9 مليون دولار. في حين توزعت النسب المتبقية بين خدمات تغذية المحافظ الإلكترونية والتحويلات بين المحافظ. أما على المستوى الجغرافي فتشير البيانات إلى أن حوالي 32٪ من قيمة العمليات المنفذة، و58٪ من عددها تم في محافظات قطاع غزة خاصة عمليات السحوبات النقدية في ظل ما يعانيه القطاع من ظروف استثنائية وأوضاع صعبة، امتدت آثارها الاقتصادية لشح السيولة في مختلف مناطق قطاع غزة، جراء تضرر فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي وتوقف معظمها عن العمل.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

منذ بداية العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة في تشرين الأول 2023، اتخذت هيئة سوق رأس المال بالتعاون مع بورصة فلسطين مجموعة من التدخلات للحفاظ على حقوق المستثمرين، لا سيما صغار المساهمين. وبهدف تعزيز واستقرار أسعار الأوراق المالية المدرجة في البورصة، أتاحت الهيئة للشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة شراء أسهمها دون اشتراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية.

ومنذ الشهر الأول من العام 2023، تم شطب إدراج أسهم شركتي دار الشفاء لصناعة الأدوية، وشركة مصنع الشرق للإلكترود من البورصة، بعد استكمال تحويل الشكل القانوني للشركتين من مساهمة عامة إلى مساهمة خاصة محدودة. كما تم في شهر تشرين الأول إيقاف التداول على أسهم الشركة الفلسطينية للكهرباء في بورصة فلسطين، بناءً على طلبها، بسبب العدوان الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، تم إدراج أسهم كل من شركة مستشفى ابن سينا التخصصي، وشركة أملاك للاستثمار العقاري، للتداول خلال شهري أيار وحزيران. وبذلك بقي عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 49 شركة. توزعت بين 11 شركة في قطاع الصناعة، و12 شركة في قطاع الاستثمار، و10 شركات في قطاع الخدمات، وثمانِ شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية، ومثلها في قطاع التأمين.

شكل 4-27: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2019-2023

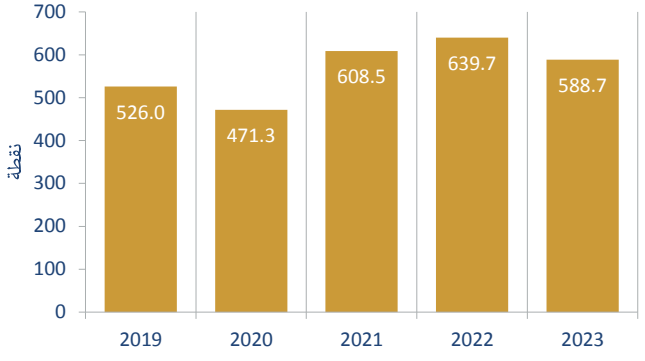

المصدر: بورصة فلسطين.

وفي نهاية العام 2023، أغلق مؤشر القدس عند 588.7 نقطة، مسجلاً خسائر بنسبة 8.0٪ عن مستوى إغلاقه في العام 2022. إذ تشير بيانات السوق إلى تراجع مؤشرات كافة القطاعات بشكل متفاوت، باستثناء ارتفاع طفيف في مؤشر قطاع الصناعة بحوالي 0.9٪، ليغلق عند مستوى 133.5 نقطة. في حين سجل مؤشر قطاع الاستثمار أعلى نسبة خسائر بمعدل 11.3٪، ليغلق عند مستوى 31.1 نقطة.

وعلى صعيد تطورات الأداء في البورصة، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة، تراجعت القيمة السوقية للأسهم بمعدل 5.5% مقارنة مع العام السابق، منخفضة إلى حوالي 4,625.1 مليون دولار، أو ما يعادل 26.6% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية، مقارنة بنحو 25.6% في العام السابق، وهذا الارتفاع هو نتيجة لتراجع الناتج المحلي بوتيرة أكبر من التراجع في القيمة السوقية للأسهم خلال ذات الفترة. كما تراجع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 34%، لتبلغ 159.8 مليون سهم، ولتتراجع بذلك قيمة الأسهم المتداولة بمعدل 30%، إلى حوالي 330.9 مليون دولار. والجدير ذكره، أنه تم خلال العام 2023 عقد 244 جلسة تداول، تم خلالها تنفيذ 27,185 صفقة، وبمعدل 111 صفقة في كل جلسة تداول. وفي ذات السياق، تراجع عدد المستثمرين في بورصة فلسطين بمعدل 15.8% مقارنة بالعام السابق، ليصل عددهم إلى حوالي 69,567 مستثمر، منهم 7.0% فقط مستثمرين أجانب، غالبيتهم يحملون الجنسية الأردنية (حوالي 71% من المستثمرين الأجانب).

أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة (44% منها)، وبقيمة بلغت نحو 1.12 مليار دولار، أو ما نسبته 24.3% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية باستحواذه على نحو 32.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت إلى 1.24 مليار دولار، أو ما نسبته 26.9% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 12.0% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1.5 مليار دولار، أو ما نسبته 32.2% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على 5.6% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 509 مليون دولار، أو ما نسبته 11% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع التأمين، الذي استحوذ على 5.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 258 مليون دولار، أو ما نسبته 5.6% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

شكل 4-28: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2023

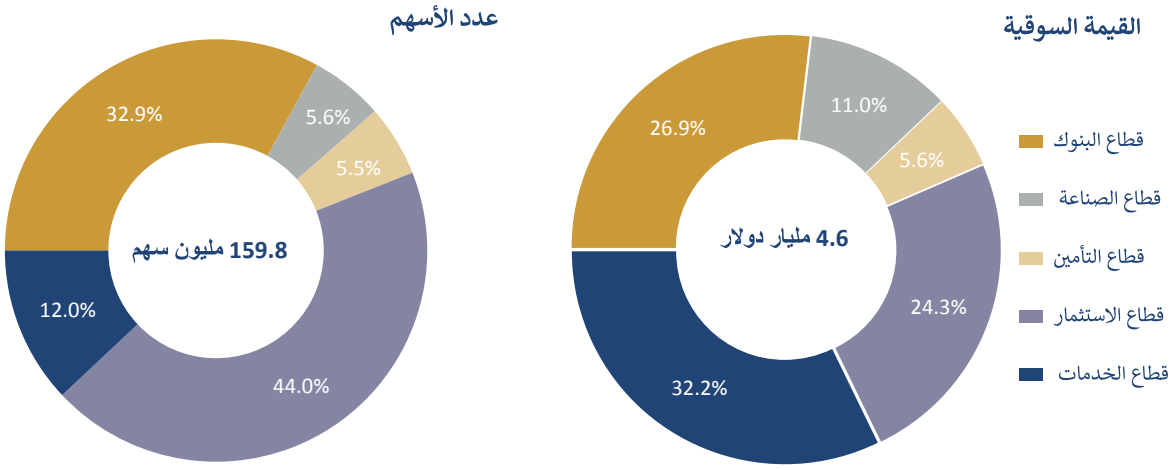

المصدر: بورصة فلسطين.

قطاع التأمين

يعمل في فلسطين اثني عشر شركة في مجال التأمين مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، منها أربع شركات تمارس أعمال التأمين التكافلي، شركتان منهم تم ترخيصهم خلال العام 2023[32]. وتعمل شركات التأمين في أنواع التأمين المختلفة، من تأمين مركبات وصحي وعمال ومسؤولية مدنية وغيرها من فروع التأمين المختلفة، مع العلم بأنه خلال العام 2023 تم إضافة نوع جديد من التأمين وهو التأمين الزراعي. تقدم شركات التأمين خدماتها التأمينية من خلال 191 فرعاً ومكتباً تابع لها منتشرة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين بلغ عدد مقدمي خدمات التأمين المساندة بما يشمله من وكلاء ومنتجين مرخصين ووسطاء التأمين وإعادة التأمين حوالي 279 حتى نهاية العام 2023.

وفي ذات السياق، ارتفع عدد وثائق التأمين المصدّرة من شركات التأمين بمعدل 6.3٪ مقارنة مع العام 2022، ليتجاوز عددها 651 ألف وثيقة، 85٪ منها لتأمين مركبات. أما بحسب طبيعة طالب الوثيقة، فتشير البيانات بأن حوالي 81٪ من اجمالي هذه الوثائق مصدرة لأفراد، إذ بلغ عددها 528 ألف وثيقة. أما وثائق التأمين المصدرة للمؤسسات فبلغ عددها حوالي 123 ألف وثيقة، أو ما يعادل 19٪ من عدد الوثائق المصدرة خلال العام 2023. وبحسب التوزيع الجغرافي، استحوذت محافظة رام الله على نحو 33٪ من اجمالي عدد الوثائق المصدرة، في حين سجلت محافظة الخليل المرتبة الثانية وبنسبة استحواذ 17٪.

وعلى مستوى التطورات المالية خلال العام 2023، شهد إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين تراجعاً ملحوظاً بمعدل 23٪ قياساً على ما كان عليه قبل عام، ليصل إلى حوالي 603.6 مليون دولار. وجاء هذا التراجع بدرجة أساسية لانخفاض قيمة الموجودات المتداولة بنسبة 39٪ خلال ذات الفترة، فتراجعت موجودات عقود التأمين خلال ذات الفترة بحوالي 33٪ لتبلغ 55.3 مليون دولار. أما الموجودات غير المتداولة فارتفعت بشكل هامشي (0.7٪) لتبلغ 313 مليون دولار، أو ما يعادل 52٪ من إجمالي موجودات قطاع التأمين، تشكل الاستثمارات العقارية حوالي 41٪ منها، والممتلكات والمعدات نحو 15٪ من قيمة موجودات التأمين غير المتداولة كما في نهاية العام 2023. والجدير ذكره، أن شركات التأمين بدأت في العام 2023 في اعتماد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS17 الخاص بعقود التأمين، والمعيار IFRS9 الخاص بالأدوات المالية بالنسبة لشركات التأمين، الأمر الذي أثر على الإفصاح عن البيانات المالية للشركات.

شكل 4-29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2020-2023

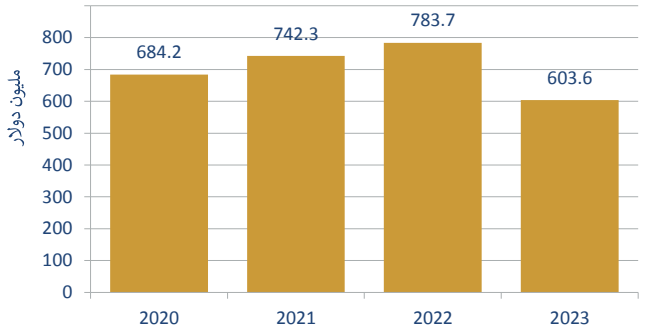

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وعلى الصعيد التشغيلي لقطاع التأمين، بقيت أقساط التأمين مستقرة كما هي في العام السابق، إذ بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نهاية العام 2023 نحو 395.2 مليون دولار. فبالرغم من تراجع أقساط تأمين المركبات وتأمين العمال وأقساط التأمين على الحياة إلا أن أقساط التأمين الصحي والتأمين الهندسي، إضافة لأقساط التأمين البحري شهدت زيادة خلال العام. ومن جانب آخر ارتفعت مصاريف عقود التأمين (التعويضات المدفوعة) بمعدل 33.4٪ مقارنة مع العام 2022، لتبلغ قيمتها 339.0 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات بنسبة 67٪ من إجمالي مصاريف عقود التأمين، فخلال العام 2022 ارتفع عدد حوادث المركبات المبلغ عنها ليصل إلى حوالي 132 ألف حادث مقابل 129 ألف حادث في العام السابق. أما تعويضات التأمين

[32] تم خلال العام 2023 ترخيص كل من شركة البركة للتأمين الإسلامي، وشركة الأراضي المقدسة للتأمين التكافلي.

الصحي فشكلت حوالي 12٪ من القيمة الإجمالية لمصاريف عقود التأمين، وجاء في المرتبة الثالثة تعويضات تأمين العمال وتأمين الحريق بنسبة 7٪ لكل فرع، وبقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 7٪ من إجمالي التعويضات المدفوعة.

شكل 4-30: أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة بحسب نوع التأمين، 2021-2023

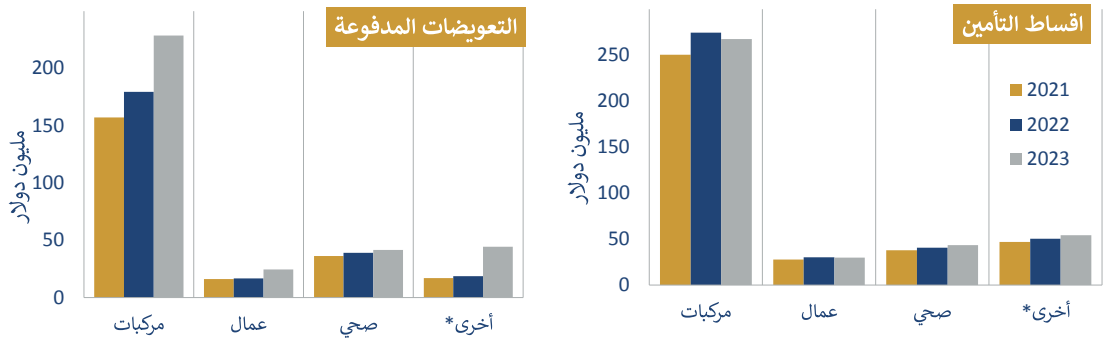

* أخرى تشمل كل من تأمين المسؤولية المدنية، والحريق، والتأمين البحري، والتأمين الهندسي، وتأمين الحياة والتأمينات العامة الأخرى.
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال ثماني شركات، سبع منها تمارس نشاط التأجير التمويلي التقليدي أو التجاري، وشركة وحيدة تمارس التأجير التمويلي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وخلال العام 2023 بلغت قيمة إجمالي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى هيئة سوق المال نحو 122.2 مليون دولار، نفذت من خلال 2431 عقد، وهذا يمثل تراجعاً بنحو 14.7٪ في قيمة العقود، وبنحو 13.2٪ في عددها مقارنة بقيمتها وعددها في العام 2022. ويعود هذا التراجع بشكل رئيس للأوضاع الاقتصادية الصعبة والاستثنائية.

شكل 4-31: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2019-2023

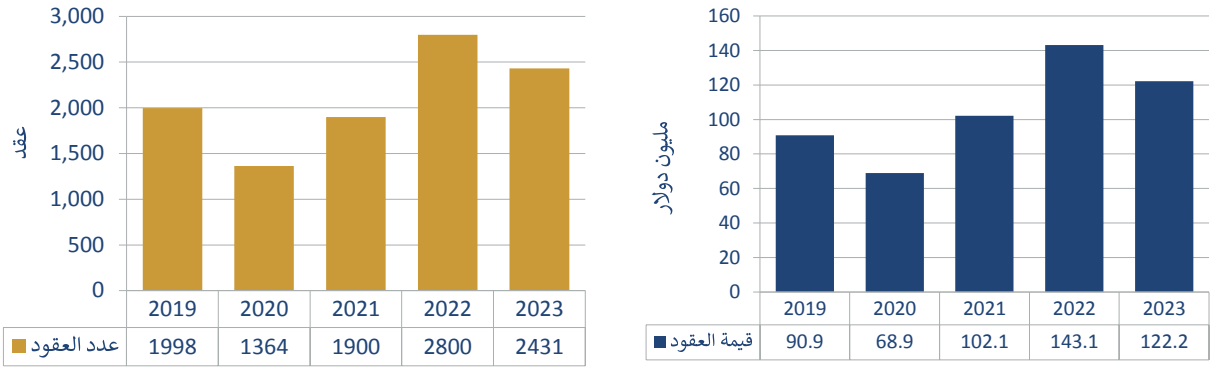

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

أما فيما يخص توزيع محفظة عقود التأجير التمويلي حسب نوع الأصول، فتشير البيانات إلى استمرار سيطرة المركبات بغرض الاستخدام الشخصي على الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، مشكلة ما نسبته 77.5٪ من إجمالي عدد وقيمة العقود، في حين شكلت المركبات بغرض الاستخدام التجاري حوالي 21٪ من عدد العقود، و33.4٪ من قيمتها. أما عقود الشاحنات والمركبات الثقيلة والمعدات

الهندسية، فلم تشكل سوى 4.4٪ من محفظة التأجير التمويلي، وأقل من 1٪ من عدد العقود. وأخيراً المال المنقول أو الأصول المنقولة، وبما يشمل الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج وغيرها (بخلاف المركبات) فشكل ما نسبته 2٪ فقط من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

أما بخصوص توزيع عقود التأجير التمويلي بحسب طبيعة المستأجرين، فتشير البيانات إلى أن حوالي 66٪ من محفظة التأجير التمويلي تعود للأفراد، وبواقع 2,102 عقد، مقابل نحو 34٪ من قيمة العقود تعود للشركات، بواقع 329 عقد خلال العام 2023. وبشكل عام، تتركز محفظة العقود، في محافظة رام الله والبيرة، باستحواذها على الحصة الأكبر منها، وبنسبة 43٪ من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي، و33٪ من حيث عددها، تليها محافظة نابلس، ومن ثم محافظة الخليل، ويتوافق هذا التوزيع مع هيكل تَركُّز الأعمال في المحافظات.

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2019-2023

(نسبة مئوية)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
العالم	2.8	2.7-	6.5	3.5	3.2
الدول المتقدمة	1.8	3.9-	5.7	2.6	1.6
الولايات المتحدة	2.5	2.2-	5.8	1.9	2.5
منطقة اليورو	1.6	6.1-	5.9	3.4	0.4
الدول الصاعدة والنامية	3.6	1.8-	7.0	4.1	4.3
دول إقليمية					
مصر	5.5	3.6	3.3	6.7	3.8
الأردن	1.8	1.1-	3.7	2.4	2.6
إسرائيل*	3.8	1.5-	9.3	6.5	2.0
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	135,820	133,629	148,699	164,516	175,784

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2024.

جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2019-2023

(نسبة مئوية)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
العالم	3.5	3.2	4.3	8.7	6.8
الدول المتقدمة	1.4	0.7	3.1	7.3	4.6
الولايات المتحدة	1.8	1.3	4.7	8.0	4.1
منطقة اليورو	1.2	0.3	2.6	8.4	5.4
الدول الصاعدة والنامية	5.1	5.2	5.9	9.8	8.3
دول إقليمية					
مصر	13.9	5.7	4.5	13.9	24.4
الأردن	0.7	0.4	1.3	4.2	2.2
إسرائيل*	0.8	0.6-	1.5	4.4	4.2

*بيانات التضخم لإسرائيل هي من الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.
المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2024.

جدول (1-3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2019-2023

(نسبة من القوى العاملة)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الدول المتقدمة	4.8	6.6	5.6	4.5	4.4
الولايات المتحدة	3.7	8.1	5.4	3.6	3.6
منطقة اليورو	7.6	7.9	8.0	6.8	6.5
دول إقليمية					
مصر	8.6	8.3	9.3	7.3	7.2
الأردن	19.1	22.7	24.4	22.8	22.0
إسرائيل	3.8	4.3	5.0	3.8	3.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2024.

جدول (1-4): معدلات الفائدة الرسمية، 2019–2023

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الولايات المتحدة	1.75	0.25	0.25	4.50	5.50
منطقة اليورو	0.00	0.00	0.00	2.50	4.50
المملكة المتحدة	0.75	0.10	0.25	3.50	5.25
الأردن	4.00	2.50	2.50	6.50	7.50
إسرائيل	0.25	0.10	0.10	3.25	4.75

المصدر: www.global-rates.com.
البنك المركزي الأردني.

جدول (1-5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2019–2023

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الدول المتقدمة	0.8	0.3	1.0	0.3-	0.5
الولايات المتحدة	2.1-	2.8-	3.5-	3.8-	3.0-
منطقة اليورو	2.4	1.8	2.8	0.5-	1.9
الدول الصاعدة والنامية	0.0	0.4	0.9	1.5	0.6
دول إقليمية					
مصر	3.4-	2.9-	4.4-	3.5-	1.2-
الأردن	1.7-	5.7-	8.0-	7.9-	7.0-
إسرائيل	3.2	4.9	3.9	3.9	4.7

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2024.

جدول (1-6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2019-2023

(مليون دولار، سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	2019	2020	2021	2022	2023
أ) أنشطة الإنتاج السلعي	4,064.5	3,389.8	3,490.9	3,523.1	3,193.7
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,100.7	1,001.0	993.9	938.6	830.7
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	2,074.7	1,744.4	1,790.1	1,887.9	1,745.7
التعدين واستغلال المحاجر	68.7	49.9	49.7	48.8	50.8
الصناعات التحويلية	1,779.0	1,500.7	1,537.7	1,623.0	1,497.5
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	164.1	138.6	146	160.1	152.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	62.9	55.2	56.7	56.0	45.1
الإنشاءات	889.1	644.4	706.9	696.6	617.3
ب) أنشطة الإنتاج الخدمي	9,429.5	8,489.8	9,127.8	9,275.4	8,842.4
1. أنشطة الخدمات الإنتاجية	4,763.9	3,990.4	4,134.0	4,229.5	4,155.9
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	3,371.4	2,644.6	2,692.2	2,782.5	2,694.2
النقل والتخزين	270.6	221.9	226.1	232.7	225.4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	632.2	639.7	700.1	731.6	748.8
المعلومات والاتصالات	489.7	484.2	515.6	482.7	487.5
2. أنشطة الخدمات الاجتماعية	4,665.6	4,499.4	4,993.8	5,045.9	4,686.5
الأنشطة العقارية والإيجارية	710.1	620.3	688.1	690.0	589.6
التعليم	933.6	917.4	994.2	994.9	976.5
الصحة والعمل الاجتماعي	539.3	567.0	690.4	713.8	674.5
الإدارة العامة والدفاع	1,559.7	1,646.2	1,816.4	1,824.2	1669.7
أخرى*	922.9	748.5	804.7	823.0	776.2
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	13,494.0	11,879.6	12,618.7	12,798.5	12,036.1
د) صافي الضرائب غير المباشرة	2,335.0	2,157.8	2,403.0	2,836.5	2,752.9
الرسوم الجمركية	1,111.5	1,137.4	1,403.1	1,573.3	1,451.2
القيمة المضافة على الواردات	1,223.5	1,020.4	999.9	1,263.2	1,301.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د)	**15,829.0**	**14,037.4**	**15,021.7**	**15,635.0**	**14,789.0**
صافي الدخل المحول من الخارج	2,586.6	1,995.3	2,691.4	3,226.0	2,301.1
الدخل القومي الإجمالي الحقيقي	**18,415.6**	**16,032.7**	**17,713.1**	**18,861.0**	**17,090.1**
التحويلات الجارية بدون مقابل	1,545.1	1,140.5	1,269.3	1,785.7	1,791.2
الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي	**19,960.7**	**17,173.2**	**18,982.4**	**20,646.7**	**18,881.3**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	3,378.3	2,922.5	3,051.3	3,100.0	2,858.3
الضفة الغربية	4,822.5	4,197.1	4,418.8	4,490.9	4,294.2
قطاع غزة	1,422.2	1,207.6	1,223.9	1,252.5	947.6

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2019-2023

(مليون دولار، سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	2019	2020	2021	2022	2023
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	21,505.9	18,823.5	20,522.3	22,968.2	22,016.9
الاستهلاك النهائي	17,328.8	15,494.9	16,752.1	18,756.9	17,936.8
الخاص*	14,126.5	12,281.4	13,207.2	15,541.4	14,946.2
العام	3,202.3	3,213.5	3544.9	3,215.5	2,990.6
الاستثمار الإجمالي	4,177.1	3,328.6	3,770.2	4,211.3	4,080.1
الخاص**	3,153.7	2,596.3	2,884.2	3,240.5	2,856.1
العام**	1,023.4	732.3	886	957.1	1,224.0
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	5,745.6-	4,853.2-	5,516.0-	6,982.4-	7,110.0-
الصادرات	2,630.5	2,335.9	2,740.4	2,903.2	3,068.9
الواردات	8,376.1	7,189.1	8,256.4	9,885.6	10,178.9
صافي السهو والخطأ	68.7	67.1	15.4	350.8-	117.9-
الناتج المحلي الإجمالي	15,829.0	14,037.4	15,021.7	15,635.0	14,789.0

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

** تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-8): معدلات التضخم في فلسطين، 2019-2023

(نسبة مئوية)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	3.3	2.5-	0.9	6.7	6.3
التبغ والمشروبات الكحولية	1.4	0.6	0.2	3.5	7.1
النسيج والملابس	2.6-	3.3-	0.6-	3.4	1.7
السكن	0.1-	0.6	3.7	2.7	5.5
الأثاث والسلع المنزلية	1.1-	1.0-	2.2	3.3	1.1
الرعاية الصحية	1.0-	0.2	0.4-	1.3	1.7
النقل والمواصلات	0.6-	1.9-	4.4	3.1	10.1
الاتصالات	3.1-	2.5-	0.4-	1.9	0.4
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	12.3	3.5	1.3	5.1	7.9
التعليم	1.3	0.2-	0.4-	3.2	4.7
المطاعم والمقاهي	2.3	1.0	0.4	6.7	4.5
سلع وخدمات أخرى	4.2	2.1	0.0	0.9	6.2
معدل التضخم	**1.6**	**0.7-**	**1.2**	**3.7**	**5.9**
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	1.8	0.8-	1.4	3.7	4.8
قطاع غزة	0.4	0.5-	0.3	3.2	10.5
القدس	1.4	0.8	1.9	4.7	4.1
فلسطين	**1.6**	**0.7-**	**1.2**	**3.7**	**5.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2019-2023

مؤشرات أساسية	2019	2020	2021	2022	2023
عدد السكان (ألف نسمة)	4,976.7	5,101.2	5,227.2	5,354.7	5,483.3
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى مجموع السكان (%)					
فلسطين	61.6	62.5	62.1	62.4	62.9
الضفة الغربية	63.6	63.9	64.2	64.5	65.0
قطاع غزة	58.5	58.7	58.9	59.3	59.8
نسبة المشاركة (%)					
فلسطين	44.3	40.9	43.4	45.0	44.3
الضفة الغربية	46.4	44.4	45.8	47.5	46.4
قطاع غزة	40.9	35.3	39.4	41.0	38.9
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	25.3	25.9	26.4	24.4	30.4
الضفة الغربية	14.6	15.7	15.5	13.1	18.1
قطاع غزة	45.1	46.6	46.9	45.3	52.9
توزيع العاملين حسب مكان العمل (%)					
في الضفة الغربية	61.0	63.2	60.8	57.9	64.6
في قطاع غزة	25.8	23.7	25.1	25.1	23.2
في إسرائيل والمستعمرات	13.2	13.1	14.1	17.0	12.2
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب النشاط الاقتصادي (%)					
الزراعة وصيد الأسماك	6.0	6.4	6.7	6.7	6.0
الصناعة والتعدين	12.2	12.8	12.4	12.3	13.1
البناء والتشييد	10.3	10.5	11.5	11.4	17.4
التجارة والمطاعم والفنادق	24.4	22.5	23.5	23.5	23.2
النقل والتخزين والاتصالات	6.5	6.7	6.4	6.5	6.0
الخدمات والفروع الأخرى	40.7	41.1	39.4	39.6	34.4
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	128.6	132.7	136.5	143.8	145.2
الضفة الغربية	118.9	121.9	124.3	125.7	135.7
قطاع غزة	61.2	61.6	60.4	54.9	54.0
إسرائيل والمستعمرات	254.4	257.9	266.2	276.4	288.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2024

البيان	2020	2021	2022	2023	تنبؤات عام 2024		
	بيانات فعلية				السيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
معدل التغير السنوي (%)							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	11.3-	7.0	4.1	5.4-	17.3-	13.6-	19.9-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	13.5-	4.4	1.8	7.5-	19.3-	15.8-	21.9-
إجمالي الاستهلاك	10.6-	8.1	12.0	4.4-	19.6-	7.6-	21.9-
الاستهلاك العام	0.3	10.3	9.3-	7.1-	17.8-	6.9-	32.7-
الاستهلاك الخاص*	9.0-	8.0	17.7	3.8-	20.0-	6.6-	16.1-
إجمالي الاستثمار	20.3-	13.3	11.7	3.1-	25.8-	8.4-	36.5-
صافي التصدير من السلع والخدمات**	15.5-	13.7	26.6	1.8	27.7-	6.6-	36.5-
إجمالي الصادرات	11.2-	17.3	5.9	5.7	10.7-	4.5-	21.4-
إجمالي الواردات	14.2-	14.8	19.7	3.0	19.9-	2.1-	34.7-
معدل البطالة	25.9	26.4	24.4	30.4	45.7	42.7	49.5
معدل التضخم	0.7-	1.2	3.7	5.9	41.0	--	--
نسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
إجمالي الاستهلاك	110.4	111.5	120.0	121.3	117.9	130.6	118.4
الاستهلاك العام	22.9	23.6	20.6	20.2	20.1	21.2	17.2
الاستهلاك الخاص	87.5	87.9	99.4	101.1	97.8	109.4	106.0
إجمالي الاستثمار	23.7	25.1	26.9	27.6	24.8	34.4	21.9
صافي التصدير من السلع والخدمات	34.6-	36.7-	44.7-	48.1-	42.3-	64.2-	45.1-
إجمالي الصادرات	16.4	18.2	18.6	20.8	24.3	23.5	18.4
إجمالي الواردات	51.2	54.9	63.2	68.9	66.7	87.7	63.5
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	14,037	15,022	15,635	14,789	12,233	12,761	11,836
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	2,923	3,052	3,100	2,854	2,318	2,417	2,242

* تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.
** الإشارة السالبة في بند صافي التصدير تعني تراجع عجز الميزان التجاري.
المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للأعوام 2020 – 2023.
- تقديرات فريق البحث في سلطة النقد للعام 2024.

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2-1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2019–2023

(مليون شيكل)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	**13,459.0**	**13,560.5**	**14,702.2**	**16,889.7**	**17,296.4**
إيرادات الجباية المحلية	4,336.4	4,134.1	4,979.8	5,940.1	5,988.2
إيرادات ضريبية	2,733.6	2,524.3	3,221.4	3,840.3	3,919.5
إيرادات غير ضريبية	1,275.6	1,273.9	1,300.2	1,538.1	1,591.1
تحصيلات مخصصة	327.2	335.9	458.2	561.7	477.6
إيرادات المقاصة	7,868.9	8,041.9	8,990.9	10,571.2	10,035.4
الإرجاعات الضريبية (-)	492	287.5	294.6	795.5	42.7
المنح والمساعدات الخارجية	1,745.7	1,672.0	1,026.1	1,173.9	1,315.5
منح لدعم الموازنة	1,776.5	1,220.0	601.3	818.7	755.2
منح لدعم المشاريع التطويرية	30.8-	452	424.8	355.2	560.3
إجمالي النفقات العامة	**13,747.7**	**13,891.9**	**13,597.5**	**14,609.7**	**15,545.3**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	13,035.9	13,319.8	13,057.1	14,003.8	14,752.7
أجور ورواتب	5,977.4	6,369.0	6,435.4	6,872.7	6,928.7
نفقات غير الأجور	5,660.1	5,601.9	5,252.2	5,457.9	5,916.6
صافي الإقراض	1,138.1	1,166.5	1,207.8	1,224.7	1,342.1
مدفوعات مخصصة	260.3	182.4	161.7	448.5	565.3
النفقات التطويرية	711.8	572.1	540.4	605.9	792.6
الرصيد الجاري	1,322.6-	1,431.3-	619.0	1,712	1,228.2
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	**2,034.4-**	**2,003.4-**	**78.6**	**1,106.1**	**435.6**
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	**288.7-**	**331.4-**	**1,104.7**	**2,280.0**	**1,751.1**
التمويل	**288.7**	**331.4**	**1,104.7-**	**2,280.0-**	**1,751.1-**
صافي التمويل من المصارف المحلية	1795.3	1895.4	285.0	389.7-	2.5-
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة	1,511.9-	1,562.3-	1,391.4-	1,896.3-	1,750.4-
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.58	3.43	3.24	3.36	3.67

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2019–2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الدين المحلي	**1,577.1**	**2,324.7**	**2,528.5**	**2,241.6**	**2,461.1**
المصارف المحلية	1,562.5	2,262.3	2,464.1	2,184.6	2,403.9
قروض	943.6	1,429.9	1551	1,325.7	1,588.5
جاري مدين	315.5	507.1	562.8	506.5	478.1
هيئة البترول*	303.4	325.3	350.3	352.3	337.4
المؤسسات العامة الأخرى	14.6	62.4	64.4	57.0	57.2
الدين الخارجي	**1,217.9**	**1,324.7**	**1,319.6**	**1,301.1**	**1,321.3**
المؤسسات المالية العربية	739.1	816	819.7	813.0	814.7
صندوق الأقصى	513	513.3	513.3	513.5	503.6
البنك القطري الوطني	175.0	250.0	254.1	265.0	284.1
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	14.2	14.2	14.3	14.1	8.4
البنك الإسلامي للتنمية	36.9	38.5	38.0	20.4	18.6
المؤسسات الدولية والإقليمية	336.3	337.2	339.2	338.6	337.8
البنك الدولي	272.7	274.4	275.7	278.7	280.7
بنك الاستثمار الأوروبي	39	38.1	30.8	24.7	21.3
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.0	2.0	1.8	1.7	1.6
الأوبك	22.4	22.5	22.5	22.5	22.5
بنك التعاون الألماني	0.2	0.2	8.4	11.1	11.8
القروض الثنائية	142.5	171.5	160.7	149.5	168.8
إجمالي الدين العام الحكومي	2,795.0	**3,649.4**	**3,848.1**	**3,542.7**	**3,782.3**

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2-3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2019–2023

(مليون شيكل)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الأجور والرواتب	586.2	517.5	1,360.2	1,241.5	1.428.0
نفقات غير الأجور	1,928.6	2,502.5	2,291.8	1,718.8	2248.8
المشاريع التطويرية	503.1	380.3	239.9	300.8	554.8
الإرجاعات الضريبية	133.0	104.1	299.6	83.9	113.3
مدفوعات مخصصة	67.0	153.8	296.5	113.5	87.1-
المجموع	3,217.9	3,658.2	4,488.0	3,458.5	4257.8
دفعات متأخرات	1,511.9-	1,562.3-	1,391.4-	1,896.3-	1,750.4-
صافي المتأخرات	1,706.0	2,095.7	3,096.9	1,562.1	2,507.5

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (3-1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2019– 2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الحساب الجاري (صافي)	**1,780-**	**1,904-**	**1,778-**	**2,036-**	**2,897-**
السلع (صافي)	**5,510-**	**4,775-**	**6,015-**	**7,537-**	**7,113-**
الصادرات (فوب)	1,748	1,724	2,229	2,621	2,531
الواردات (فوب)	7,258	6,499	8,314	10,158	9,644
الخدمات (صافي)	**993-**	**906-**	**941-**	**1,187-**	**1,112-**
الصادرات	911	661	841	913	882
الواردات	1,904	1,567	1,782	2,100	1,994
الدخل (صافي)	**3,031**	**2,492**	**3,630**	**4,527**	**3,238**
المقبوضات	2,212	2,651	3,772	4,673	3,365
منها تعويضات العاملين	2,970	2,434	3,507	4,380	3,092
منها من اسرائيل	2,946	2,408	3,459	4,333	3,040
منها دخل الاستثمار	242	217	265	293	273
المدفوعات	181	159	142	146	127
التحويلات الجارية (صافي)	**1,692**	**1,285**	**1,548**	**2,161**	**2,090**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	2,266	1,700	2,193	2,782	2,459
منها للقطاع الحكومي	628	422	405	492	429
منها للقطاعات الأخرى	1,638	1,278	1,788	2,290	2,030
التدفقات الخارجة من فلسطين	574	415	645	621	369
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	1,691	1,334	1,851	1,246	2,093
الحساب الرأسمالي (صافي)	**284**	**432**	**471**	**593**	**404**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	**284**	**432**	**471**	**593**	**404**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	284	432	471	593	404
منها للقطاع الحكومي	15	208	183	218	152
منها للقطاعات الأخرى	270	223	288	375	252
التدفقات الخارجة من فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي (صافي)	**1,407**	**903**	**1,380**	**653**	**1,689**
الاستثمار المباشر (صافي)	189	139	294	391	100
استثمار الحافظة (صافي)	36-	69	87	173-	286-
الاستثمارات الأخرى (صافي)	1,374	732	1,173	459	2,301
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	120-	37-	174-	24-	426-
التمويل الاستثنائي	0.0	24	0	4	0
صافي السهو والخطأ	89.0	569.4	73-	790.0	804.0
الميزان الكلي	120	37	174	19	426
التمويل	120-	37-	174-	19-	426-
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**10.4-**	**12.3-**	**9.8-**	**10.6-**	**16.7-**

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3-2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2019-2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
صافي وضع الاستثمار الدولي	**2,098**	**2,859**	**3,659**	**3,361**	**4,576**
إجمالي الأصول الخارجية	**7,549**	**8,289**	**9,628**	**9,461**	**10,575**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	318	254	332	318	292
استثمارات الحافظة في الخارج	1,405	1,276	1,536	1,609	1,703
الاستثمارات الأخرى في الخارج	5,168	6,062	6,887	6,637	7,257
ومنها: العملة والودائع	4,568	5,527	6,317	5,945	6,013
الأصول الاحتياطية	658	697	873	897	1,323
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**5,451**	**5,430**	**5,969**	**6,100**	**5,999**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,777	2,716	2,976	3,116	3,190
استثمارات الحافظة في فلسطين	714	668	851	834	692
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,960	2,046	2,142	2,150	2,117
ومنها: القروض	1,232	1,340	1,362	1,504	1,443
العملة والودائع	706	684	780	646	674

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: القطاع المالي

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4-1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية*، 2019–2023

الدوائر والمكاتب	2019	2020**	2021	2022	2023
توزيع الكادر الوظيفي					
مكتب المحافظ	17	20	7	7	6
المكاتب المستقلة	17	17	8	12	12
مجموعات دوائر سلطة النقد	300	320	293	148	267
مجموعة الاستقرار النقدي	30	29	27	26	23
مجموعة الاستقرار المالي	15	44	41	35	35
المجموعة الرقابية	95	92	91	87	85
مجموعة العمليات	150	145	125	109	107
مجموعة التخطيط والتواصل	10	10	9	10	8
مجموعة التحول الرقمي	--	--	--	4	9
المجموع	334	357	308	290	285
توزيع الدورات التدريبية					
مكتب المحافظ	17	20	7	19	23
المكاتب المستقلة	17	17	8	15	6
مجموعات دوائر سلطة النقد	300	323	294	228	184
مجموعة الاستقرار النقدي	30	29	27	58	53
مجموعة الاستقرار المالي	15	44	41	41	32
المجموعة الرقابية	95	95	58	80	64
مجموعة العمليات	150	145	30	27	23
مجموعة التخطيط والتواصل	10	10	12	5	4
مجموعة التحول الرقمي				17	8
المجموع	334	360	183	262	213

* الأعداد المدرجة في هذا الجدول لا تشمل موظفي العقود المحددة. كما لا تشمل الموظفين المعارين لشركة الخدمات في العام 2023، وعددهم 4 موظفين.
** تم في العام 2020 تبني هيكلية جديدة لسلطة النقد تمخض عنها استحداث دوائر جديدة، وإعادة تدوير الكادر الوظيفي على دوائر سلطة النقد المختلفة.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2019–2023

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة	7	7	6	6	6
الإجمالي	**14**	**14**	**13**	**13**	**13**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	239	252	249	248	254
المصارف الوافدة	131	127	130	130	131
الإجمالي	**370**	**379**	**379**	**378**	**385**
عدد حسابات المودعين	3,686,875	3,777,862	4,200,944	4,655,238	4,393,783
عدد أجهزة الصراف الآلي	715	703	710	724	737
عدد نقاط البيع	6,780	7,221	8,005	14,192	20,041
عدد بطاقات (Credit Cards)	105,216	91,476	94,357	95,440	131,658
عدد بطاقات (Debit Cards)	866,812	997,861	1,165,182	1,308,788	1,680,589

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-3): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2023

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2019	2020	2120	2220	2023*
إجمالي الأصول	**17,921.6**	**19,886.2**	**21,673.0**	**21,406.9**	**22,797.9**
النقدية والمعادن الثمينة	1,942.7	1,770.9	2,497.3	2,396.3	2,376.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	4,425.8	5,509.1	5,876.9	5,378.1	5,681.7
لدى سلطة النقد	1,648.2	1,822.6	2,033.5	1,826.3	1,923.8
لدى المصارف في فلسطين	511.5	412.5	482.1	264.9	299.6
لدى المصارف خارج فلسطين	2,266.1	3,274.0	3,361.3	3,286.9	3,458.3
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,118.4	1,100.5	1,344.9	1,350.9	1,347.9
التسهيلات الائتمانية المباشرة	9,035.2	10,078.7	10,747.2	11,045.0	11,982.9
القبولات المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الاستثمارات	288.0	268.3	147.2	150.4	150.6
الأصول الثابتة	626.3	644.0	670.2	677.2	711.4
الأصول الأخرى	485.2	514.7	389.3	409.0	546.5
إجمالي الخصوم	**17,921.6**	**19,886.2**	**21,673.0**	**21,406.9**	**22,797.9**
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	1,370.9	1,349.5	1,500.1	1,083.5	994.2
ودائع سلطة النقد	676.4	800.8	817.1	715.8	551.3
ودائع المصارف في فلسطين	508.0	439.4	474.1	264.0	349.3
ودائع المصارف خارج فلسطين	186.5	109.3	208.9	103.7	93.6
إجمالي ودائع الجمهور	13,384.7	15,138.3	16,518.1	16,468.2	17,589.0
القبولات المنفذة والقائمة	12.4	15.4	0.0	0.0	0.0
المطلوبات الأخرى**	388.0	473.2	536.2	496.6	571.8
مخصص الضرائب	67.5	89.0	67.7	112.6	123.2
مخصصات أخرى***	722.4	853.4	943.4	1,015.4	1,234.4
صافي حقوق الملكية	1,975.7	1,967.4	2,107.5	2,230.6	2,285.3
رأس المال المدفوع	1,255.3	1,217.7	1,251.3	1,279.5	1,301.1
علاوة (خصم) إصدار	28.6	45.8	50.5	50.5	50.5
الاحتياطي القانوني	217.8	225.6	241.8	266.2	283.3
الاحتياطات المعلنة	160.9	174.1	174.2	193.5	218.6
الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)	17.4	23.0	36.0	123.4	85.6
احتياطي القيمة العادلة	17.0-	22.4-	11.5	23.4	7.1
احتياطات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات	10.7	10.7	7.4	10.2	10.4
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	56.3	58.8	58.5	59.1	61.5
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0
القروض المساندة المؤهلة	130.0	116.7	98.0	79.1	60.2
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	115.7	117.4	178.3	145.7	177.0

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

** ما في ذلك القروض المساندة غير المؤهلة.

*** بما في ذلك مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص أرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارج فلسطين، والاستهلاك والإطفاء.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2019-2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	*2023
صافي الدخل من كافة العمليات	**726.0**	**697.2**	**768.5**	**886.4**	**1,035.7**
صافي الدخل من الفوائد	526.5	518.9	559.2	666.2	837.6
الفوائد المقبوضة	670.4	660.2	697.7	788.3	987.7
الفوائد المدفوعة	143.9	141.3	138.5	122.1	150.1
صافي الدخل من غير الفوائد	199.5	178.3	209.3	220.2	198.1
صافي العمولات	119.4	107.0	113.1	111.3	103.9
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	14.9	11.3	18.7	15.1	11.0
أخرى	65.2	60.0	77.5	93.8	83.2
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	**460.1**	**444.0**	**459.9**	**506.3**	**537.0**
نفقات الموظفين	237.3	232.7	245.1	261.9	275.6
نفقات أخرى	222.8	211.3	214.8	244.4	261.4
صافي المخصصات	60.7	101.8	64.8	61.4	271.0
صافي الدخل قبل الضرائب	205.2	151.4	243.8	318.7	227.7
الضرائب	44.7	50.5	65.4	90.5	58.3
صافي الدخل بعد الضرائب	**160.5**	**100.9**	**178.4**	**228.2**	**169.4**

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-5): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2019–2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023*
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	503.7	465.1	628.8	621.0	630.1
السلطة الوطنية الفلسطينية	330.1	323.0	465.7	462.1	493.4
قطاع خاص، ومنه:	12,881.0	14,673.2	15,889.3	15,847.2	16,958.9
مقيم	12,360.3	14,140.9	15,318.2	15,304.4	16,378.6
أفراد	9,494.0	10,831.3	11,645.7	11,915.8	12,267.8
شركات	2,544.4	2,997.4	3,324.0	3,029.8	3,773.6
مؤسسات غير ربحية	321.9	312.2	348.5	358.8	337.2
غير مقيم	520.7	532.3	571.1	542.8	580.3
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	12,076.5	13,709.1	14,965.3	14,929.8	15,549.0
قطاع غزة	1,308.2	1,429.2	1,552.8	1,538.4	2,040.0
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	4,828.7	5,800.9	6,288.9	6,242.0	6,992.9
ودائع توفير	4,427.8	4,926.0	5,629.1	5,714.4	5,901.5
ودائع لأجل	4,128.2	4,411.4	4,600.1	4,511.8	4,694.6
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	4,805.9	5,549.9	5,918.1	6,782.7	8,052.9
دينار أردني	2,995.7	3,254.2	3,617.4	3,334.3	3,029.2
دولار أمريكي	5,186.5	5,925.2	6,512.5	5,910.0	6,103.4
عملات أخرى	396.6	409.0	470.1	441.2	403.5
المجموع	**13,384.7**	**15,138.3**	**16,518.1**	**16,468.2**	**17,589.0**

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-6): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2019-2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023*
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	1,557.4	2,205.4	2,466.9	2,193.6	2,431.1
السلطة الوطنية الفلسطينية	1,539.4	2,185.6	2,446.0	2,172.2	2,406.3
القطاع الخاص، ومنه:	7,477.8	7,873.3	8,280.3	8,851.4	9,551.8
مقيم	7,408.1	7,826.1	8,254.5	8,819.0	9,515.4
أفراد	3,620.6	3,651.1	3,807.3	4,065.1	4,438.8
شركات**	3,675.0	4,069.6	4,323.9	4,628.4	4,951.9
مؤسسات غير ربحية	54.2	57.4	53.0	52.3	44.1
بطاقات الائتمان	58.3	48.0	70.3	73.2	80.5
غير مقيم	69.7	47.2	25.8	32.4	36.4
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	8,128.5	9,186.9	9,809.0	10,063.7	10,978.5
قطاع غزة	906.7	891.8	938.2	981.3	1,004.4
حسب نوع التسهيلات					
القروض	7,620.6	8,537.5	9,122.8	9,369.7	10,169.2
الجاري مدين	1,322.3	1,419.2	1,471.7	1,494.0	1,599.3
الإجارة المنتهية بالتمليك	92.3	122.0	152.7	181.3	214.4
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	3,658.7	4,778.7	5,350.2	5,084.1	5,771.5
دينار أردني	1,348.7	1,262.0	1,309.8	1,205.8	1,149.5
دولار أمريكي	3,877.7	3,869.2	3,914.7	4,538.0	4,824.7
عملات أخرى	150.1	168.8	172.5	217.1	237.2
المجموع	**9,035.2**	**10,078.7**	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.
** بما يشمل الجاري مدين الجامد.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2019-2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	*2023
القطاع العام	**1,557.4**	**2,205.4**	**2,466.9**	**2,193.6**	**2,433.3**
القطاع الخاص	**7,477.8**	**7,873.3**	**8,280.3**	**8,850.6**	**9,549.6**
العقارات والإنشاءات والأراضي	2,015.7	2,131.4	2,293.9	2,672.9	2783.8
الصناعة والتعدين	477.7	443.6	565.8	609.7	688.4
التجارة العامة	1,535.6	1,523.0	1,709.8	1,825.7	2,046.1
الزراعة والثروة الحيوانية	149.7	139.2	128.5	140.0	186.0
خدمات مالية وخدمات عامة	937.3	1,125.2	1,008.9	1,055.3	1,073.6
تمويل السلع الاستهلاكية	1,370.9	1,415.0	1,425.6	1,436.9	1,303.8
تمويل شراء السيارات	370.0	405.3	415.5	423.7	511.4
أخرى	620.9	690.6	732.3	687.2	956.5
إجمالي التسهيلات	**9,035.2**	**10,078.7**	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-8): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2019-2023

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2019	2020	2021	2022	2023*
صافي الموجودات الأجنبية	**5,421.2**	**6,367.5**	**7,304.0**	**7,226.6**	**7,797.8**
المستحقات على غير المقيمين	6,258.4	7,125.9	8,205.6	7,974.6	8,561.2
المطالبات لغير المقيمين	837.2	758.4	901.6	748.0	763.4
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**9,077.0**	**10,132.8**	**10,814.7**	**11,066.9**	**11,970.6**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	1,294.9	1,913.0	2,144.8	1,819.7	2,034.9
المستحقات على الحكومة المركزية	1,625.0	2,236.1	2,617.6	2,289.7	2,536.7
المطالبات على الحكومة المركزية	330.1	323.1	472.8	470.0	501.8
المستحقات على القطاعات الأخرى	7,782.1	8,219.8	8,669.9	9,247.2	9,935.7
الشركات المالية الأخرى	57.7	85.6	78.2	81.2	83.4
السلطات المحلية	18.1	19.8	20.9	21.4	26.9
الشركات غير المالية	8.8	0.0	0.0	0.0	0.0
المستحقات على القطاع الخاص	7,697.5	8,114.4	8,570.8	9,144.6	9,825.4
صافي البنود الأخرى	**1,946.8**	**2,205.9**	**2,643.9**	**2,838.0**	**3,261.9**
السيولة المحلية**	**12,551.4**	**14,294.4**	**15,474.8**	**15,455.5**	**16,506.5**

* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

** السيولة المحلية = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقات المحلية - صافي البنود الأخرى.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-9): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض*، 2019-2023

(نسبة مئوية، متوسط سنوي)

الفترة	الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل الإسرائيلي	
	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض
2019	3.21	6.84	2.85	5.93	2.52	7.07
2020	2.12	6.56	2.00	5.35	2.09	6.64
2021	1.70	6.26	1.62	5.52	1.75	6.37
2022	1.73	5.91	1.79	5.82	1.83	6.68
2023	2.14	6.25	2.40	6.27	2.42	7.06

* تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد للتسهيلات (والودائع) المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشاديه فقط، ولا تشمل القروض الحكومية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-10): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق*، 2019-2023

(مليون دولار)

الحوالات	2019		2020		2021		2022		2023	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
البنكية	9,279	5,655.3	7,845	5,403.4	7,993	4,491.7	9,907	7,101.3	13,591	7,970.9
الشخصية	56,477	8,896.9	60,036	9,678.3	66,551	10,012.9	73,939	10,021.2	80,894	9,644.3
مقاصة الشيكات	6,458	2,421.7	6,112	2,225.5	6,035	2,482.6	6,085	2,865.2	5,931	2,674.0
المفتاح الوطني	6,377	152.8	5,859	204.4	5,539	203.3	6,479	268.0	6,293	385.9
البورصة	1,419	45.7	1,287	20.7	1,345	65.4	1,419	116.2	1,387	89.1
نظام المقاصة الآلي للحوالات المجزأة	10,871	271.8	10,191	304.5	11,121	368.7	11,578	403.3	11,949	410.3
عمليات أخرى**	1,909	137.7	2,026	141.1	2,098	215.6	2,178	276.5	3,481	246.1
إجمالي الحوالات	**92,790**	**17,582.0**	**93,356**	**17,978.1**	**100,682**	**17,840.3**	**111,585**	**21,051.7**	**123,526**	**21,420.6**
حوالات إلى خارج النظام	2,030	7,014.7	1,717	7,833.2	1,432	6,714.8	1,767	9,277.5	2,082	10,545.5

* لا تشمل عمليات سلطة النقد من خلال النظام.

** تشمل حوالات تسوية نظام عرض وسداد الفواتير التي بوشر بتفيذها في شهر تموز 2023.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-11): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020-2023

(القيمة مقومة بالمليون دولار)

البيان		2020	2021	2022	2023
حركة الشيكات المتداولة					
بين المصارف العاملة في فلسطين	العدد	5,432,551	5,277,134	5,667,392	6,276,353
	القيمة	10,390.8	12,582.2	14,676.7	15,485.4
بين المصرف وفروعه	العدد	2,370,617	2,381,745	2,049,501	1,923,007
	القيمة	5,181.7	6,011.8	5,932.4	5,647.2
أخرى*	العدد	236,099	236,225	236,912	238,949
	القيمة	2,271.7	2,786.6	3,023.6	2,880.3
المجموع	العدد	8,039,267	7,895,104	7,953,805	8,438,309
	القيمة	17,844.2	21,380.6	23,632.7	24,013.0
حركة الشيكات المعادة					
بين المصارف العاملة في فلسطين	العدد	1,182,949	678,528	624,768	861,900
	القيمة	1,632.6	1,207.9	1,188.3	1,541.0
بين المصرف وفروعه	العدد	224,706	125,098	124,834	192,946
	القيمة	329.4	238.9	234.2	338.5
أخرى*	العدد	27,584	13,455	11,942	16,719
	القيمة	110.7	75.9	80.4	121.6
المجموع	العدد	1,435,239	817,081	761,544	1,071,565
	منها لعدم كفاية الرصيد			613,339	873,168
	القيمة	2,072.7	1,522.7	1,502.9	2,001.1
	منها لعدم كفاية الرصيد			1,147.6	1,521.2

* تمثل الشيكات المسحوبة (أو المعادة) على المصارف العاملة في فلسطين لصالح المصارف الإسرائيلية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-12): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2019-2023

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المؤسسات	8	8	8	9	9
عدد الفروع والمكاتب	100	96	94	95	96
عدد القروض	75,444	68,027	64,541	70,927	74,159
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	262.5	249.8	274.9	324.7	353.1
محفظة القروض حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	214.6	211.0	236.3	279.9	303.0
قطاع غزة	47.9	38.8	38.6	44.8	50.1
توزيع القروض القطاعي (%)					
الزراعة	11.4	11.4	11.3	10.8	10.5
الصناعة والتعدين	6.3	5.0	5.4	5.7	6.3
العقارات	32.4	32.7	31.5	29.4	29.1
التجارة	27.9	29.5	29.6	30.9	30.5
المرافق العامة والخدمات	11.3	11.9	10.8	9.6	10.3
السياحة	2.5	1.6	1.3	1.0	0.8
الاستهلاك	8.2	7.9	10.1	12.6	12.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-13): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2019-2023

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الضفة الغربية	207	209	207	282	286
قطاع غزة	43	37	35	55	53
الإجمالي	250	246	242	337	339

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-14): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2019 – 2023

(مليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الموجودات	80.7	79.1	84.2	86.1	88.8
إجمالي حقوق الملكية	76.0	77.6	83.5	84.7	86.5
الأصول المتداولة	76.8	75.5	80.8	82.4	85.0
الأصول الثابتة	3.9	3.6	3.5	3.7	3.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-15): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2019-2023

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
عدد جلسات التداول (جلسة)	246	220	245	247	244
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	7	8	8
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	61.1	23.8	78.1	81.9	52.6
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	113.3	37.9	135.1	142.5	93.7
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	1132.8	1023.2	1220.6	1332.7	1244.2
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	8	8	8
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	17.5	2.2	9.8	2.8	8.7
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	12.0	3.3	29.6	6.3	12.2
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	225.4	214.8	267.5	263.8	258.3
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	10	10	10	11	12
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	38.2	48.3	80.5	136.0	70.3
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	58.5	103.8	125.4	224.5	137.2
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	795.0	725.1	940.9	1256.7	1124.4
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	13	13	13	13	11
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	7.0	3.9	14.0	8.2	9.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	39.5	14.4	35.1	29.3	34.6
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	395.6	380.0	466.3	536.4	508.6
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	11	9	9	9	10
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	19.1	8.3	18.9	14.5	19.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	50.6	30.6	39.6	70.1	53.3
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	1208.6	1103.8	1511.9	1506.6	1489.6
القيم الإجمالية					
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	142.8	86.5	201.2	243.5	159.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	273.9	190.1	418.7	472.8	330.9
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	3757.5	3446.9	4407.1	4896.1	4625.1
مؤشر القدس العام	**526.0**	**471.3**	**608.4**	**639.7**	**588.7**

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4-16): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2019-2023

البيان	2019	2020	2021	2022	2023*
عدد الشركات	10	10	10	10	12
عدد الفروع	160	181	174	187	191
عدد الموظفين	1532	1511	1527	1551	1684
عدد الوكلاء والمنتجين والوسطاء	318	275	284	283	279
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	302.5	303.2	363.0	396.0	395.2
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	182.7	177.6	226.5	254.1	339.0
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	604.3	684.2	742.3	783.7	603.6
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	94.5	98.5	103.3	104.8	117.0
حقوق الملكية (مليون دولار)	189.5	205.5	213.0	252.5	251.2

* الاحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة-اليكو وشركة البركة للتأمين الإسلامي.
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).